



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور - الجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات في:

الانظمة المحاسبية المقارنة

موجهة لطلبة السنة الاولى ماستر

شعبة محاسبة ومالية

التخصص: محاسبة وتدقيق



الاعداد:

الدكتور: براهيم فوزية

أستاذ محاضر - أ -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة الجلفة - الجزائر

2022/2021

مقدمة

مقدمة :

لقد مرت المحاسبة خلال تطورها بالعديد من المراحل حيث كان لكل مرحلة مميزاتها وخصائصها و استقر الأمر على اعتبار المحاسبة نظام يهدف إلى توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات الاقتصادية . لكن الناظر إلى واقع المحاسبة يجد أن عناصر و تطبيقات هذا النظام تأثرت إلى حد كبير بالبيئة المحيطة به، الأمر الذي أوجد نوعا من الاختلاف الذي أدى إلى ظهور نظم محاسبية مختلفة في العالم منها ما هو محلي وأخرى ذات صبغة إقليمية أو دولية .

وقد كانت هناك العديد من الدراسات التي توجهت نحو دراسة أوجه التشابه و الاختلاف بين هذه النظم في محاولة لتصنيفها و تحديد علاقتها ببعضها البعض و درجة اعتماد بعضها على البعض الآخر و إمكانية التعايش بينها .

إن الدراسات المقارنة للنظم المحاسبية على مستوى دولي تسمح لنا بالتيقن من وجود تعايش بين نظم محاسبية وطنية متعددة ذات صفات وأهداف ومتطلبات مختلفة تتلاءم مع متطلبات البيئة التي تعمل فيها . في نفس الوقت فإن الجميع يعترف بفوائد ومزايا إتباع نظام محاسبي موحد ومعايير موحدة يطبقها الجميع في كل مكان، إلا أن هذا الأمر تقف في طريقه عراقيل غير بسيطة تحول دون تطبيقه ولو بشكل جزئي. ولعل وجود هذه العراقيل جعل قبول التعدد والتنوع في النظم المحاسبية أمرا واقعا.

وبهذا تزايدت الحاجة إلى العمل على إيجاد معايير محاسبية مقبولة على المستوى الدولي والمحلي والاعتماد على لغة موحدة من أجل إعداد القوائم المالية، فبدأت الجهود تنصب على وضع أسس وقواعد لمهنة المحاسبة، نتج عنها ما يعرف بمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقرير المالي ، التي تهدف إلى توحيد المبادئ المحاسبية على المستوى الدولي، والوصول إلى مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية وتمكين متخذي القرارات من قابلية المقارنة بين القوائم المالية المعدة من طرف أي مؤسسة مهما كانت جنسيتها.

- وقد تفاعلت البيئة الجزائرية بشكل عام تفاعلا إيجابيا نتج عنه النظام المحاسبي المالي، رغم كل الصعوبات التي واجهها في بداياته من ثقافة محلية وتكاليف تطبيقه.

الأهداف التعليمية

تستهدف هذه المطبوعة الموجهة لطلبة السنة الأولى ماستر دراسات محاسبية وجبائية , تعريف الطالب بأهم الأنظمة المحاسبية الموجودة على المستوى الدولي وماهي أسباب ومصادر إختلافها لنصل الى نتيجة وهي إمكانية خلق نظام محاسبي دولي يتوافق مع المعاملات المحاسبية الدولية وإستحالة توحيد هذا النظام لاختلاف البيئة المحاسبية الدولية.

تحديد إطار المطبوعة :

بغرض تحقيق أهداف المطبوعة، نضع إطار يحد محتوياتها التي تتمثل في الحدود التالية من خلال تسليط الضوء على النقاط التالية :

- ✓ : ماهو النظام المحاسبي وماهي أهم خصائصه.
- ✓ : النظم المحاسبية الموجودة على مستوى دولي.
- ✓ : أسباب ومصادر إختلاف الأنظمة المحاسبية.
- ✓ : التوافق والتوحيد المحاسبي .
- ✓ : موقع النظام المحاسبي الجزائري من التوحيد المحاسبي الدولي .

ولقد حرصنا في إعداد هذه المطبوعة على الرجوع للمصادر العلمية القانونية والمحاسبية الملائمة ذات الصلة بأس بعض النظم الدولية ومشاكل النظم المحاسبية الدولية .

كما حرصنا على أن يتضمن الشرح مجموعة من الأمثلة التوضيحية لبعض النظم الدولية الملائمة.

نموذج لمواصفات المقياس

جامعة زيان عاشوركلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مواصفات المقياس

الميدان : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة : العلوم المالية

السداسي :-الثاني من السنة الجامعية

البيانات الأساسية للمادة التعليمية

عنوان المقياس :الانظمة المحاسبية المقارنة .

وحدة التعليم : أساسية

عدد الأرصة : 6 المعامل 2

الحجم الساعي الأسبوعي : 03 ساعات

المحاضرة : (عدد الساعات في الأسبوع) ساعة ونصف

الأعمال الموجهة : (عدد الساعات في الأسبوع) ساعة ونصف

التقييم : إمتحان محاضرة نهاية السداسي + إمتحان أعمال موجهة نهاية السداسي.

المكتسبات

أن يكون الطالب في مرحلة الليسانس درس المحاسبة المالية و معايير التدقيق الدولية .

الهدف العام للمادة التعليمية

الهدف الرئيسي لهذه المادة هو تعريف الطالب بمختلف الأنظمة المحاسبية الدولية ومن ثما المقارنة بينها وكذا التعرف على مسار التوحيد المحاسبي الولي ومنهي الهيئات المنظمة والمشرفة على التوحيد المحاسبي الدولي .

النتائج التعليمية المستهدفة للمقرر

المهارات المراد الوصول اليها من خلال هذا المقياس :

أ-المعرفة والفهم :

- ✓ التعرف على النظم المحاسبية الدولية.
- ✓ التعرف على اسباب الاختلاف المحاسبي الدولي .
- ✓ التعرف على التوافق المحاسبي والتوحيد المحاسبي .
- ✓ استعراض اهم الهيئات المشرفة على التوحيد المحاسبي الولي.
- ✓ التعرف على مسار التوحيد المحاسبي في الجزائر .

ب- أساليب التعليم والتعلم :

- ✓ محاضرات .
- ✓ إنجاز بحوث على مستوى الأعمال الموجهة .
- ✓ إجراء ندوات وإستضافة ممارسين محاسبين (محاسب معتمد- محافظ حسابات - خبير محاسبي) لتطوير مهارات الطلبة وربطهم بالواقع الاقتصادي .
- ✓ تنويع الأسئلة على شكل واجبات منزلية لمزيد من الاستيعاب .

ج- أساليب تقسيم الطلبة :

- ✓ الامتحان الرسمي على مستوى المحاضرة نهاية السداسي .
- ✓ إنجاز بحوث و واجبات منزلية لتقييم فهم الطالب على مستوى الأعمال الموجهة
- ✓ المناقشة والمشاركات اثناء حصة الأعمال الموجهة لتوسيع مدارك الطالب ونقل الأفكار وتعميق الفهم .

الفهرس

- 3 -مقدمة
- 1 -المحور التمهيدي: ما هو النظام المحاسبي وماهي أهم خصائصه
- 1 -تمهيد:
- 2 -أولا / مفهوم النظام :
- 2 -1- مفاهيم النظام
- 3 -ثانيا / ماهية المحاسبة :
- 3 -1. تعريف المحاسبة:
- 4 -2. أهمية المحاسبة:
- 5 -3- وظائف المحاسبة:
- 6 -4- دور وأهداف المحاسبة
- 8 -5- مبادئ المحاسبة
- 10 -6- الفروض المحاسبية:
- 11 -7- ارتباط الفروض بالمبادئ المحاسبية :
- 13 -ثالثا / النظام المحاسبي :
- 13 -1- تعريف النظام المحاسبي:
- 14 -2 - خصائص النظام المحاسبي الجيد :
- 14 -3-عناصر النظام المحاسبي
- 18 -4- الدفاتر المحاسبية وأهم نظريات القيد
- 29 -رابعا: الطرق المحاسبية:
- 29 -1- الطريقة الإنجليزية والفرنسية
- 33 -2- الطريقة الايطالية والطريقة الأمريكية:
- 41 -المحور الثاني : النظام المحاسبي كنظام للمعلومات
- 42 -أولا : مفهوم نظام المعلومات المحاسبي
- 42 -تعريف نظام المعلومات المحاسبي
- 42 -2- مكونات نظام المعلومات المحاسبي
- 43 -3- وظائف نظام المعلومات المحاسبي :
- 46 -ثانيا : جودة المعلومات المحاسبية
- 46 -1- الملاءمة:
- 46 -2- الموثوقية الاعتمادية أو الوثوق في المعلومات:

- 47 - الحياض:.....
- 49 - المحور الثالث : الاختلاف المحاسبي الدولي في تطبيق الأنظمة المحاسبية.....
- 49 - تمهيد:.....
- 50 - أولا : أسباب الاختلاف المحاسبي الدولي.....
- 52 - ثانيا : أسباب الاختلاف المحاسبي على المستوى الجزئي :.....
- 53 - ثالثا: أسباب الاختلاف المحاسبي على المستوى الكلي.....
- 55 - رابعا: أشكال الاختلاف المحاسبي الدولي.....
- 61 - خامسا : التقسيمات (الخارجية الاستنتاجية) الجوهرية للأنظمة المحاسبية :.....
- 67 - سادسا: المحاسبة الأنجلوسكسونية والمحاسبة اللاتينية.....
- 69 - سابعا : طرق تجاوز الاختلاف المحاسبي.....
- 71 - المحور الرابع : التوافق والتوحيد المحاسبي الدولي.....
- 71 - تمهيد.....
- 72 - أولا: مفهوم التوافق المحاسبي.....
- 72 - 1- : تعريف التوافق المحاسبي الدولي وأهم أهدافه.....
- 73 - 2- مزايا التوافق المحاسبي :.....
- 74 - 3- عوائق التوافق المحاسبي.....
- 75 - ثانيا : مفهوم التوحيد المحاسبي الدولي :.....
- 75 - 1- :تعريف التوحيد المحاسبي الدولي وأهم خصائصه :.....
- 76 - 2- خصائص التوحيد المحاسبي الدولي :.....
- 77 - ثالثا : نطاق ومستويات التوحيد المحاسبي.....
- 77 - 1- :نطاق التوحيد المحاسبي الدولي.....
- 78 - رابعا : مسار التوحيد المحاسبي.....
- 83 - المحور الخامس: استعراض أهم هيئات التوحيد المحاسبي الدولي.....
- 83 - تمهيد:.....
- 84 - أولا : المنظمات العالمية الخاصة.....
- 84 - 1- مجلس معايير التقرير المالي الدولية :.....
- 89 - 2- المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية: (IOSCO).....
- 89 - 3- :الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).....
- 90 - ثانيا :المنظمات الإقليمية الأمريكية والفرنسية :.....
- 90 - 1- المنظمات الأمريكية.....
- 92 - 2- المنظمات الفرنسية:.....

- 93 -: المنظمات العالمية العامة : 3-
- 95 -: المعايير المحاسبية الدولية: ثالثا –
- 95 -: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية: 1-
- 97 -: التغييرات الحاصلة في المعايير المحاسبية: 2-
- 100 -: المحور السادس: النظام المحاسبي المالي كتجربة جزائرية في مجال التوحيد المحاسبي الدولي.....
- 101 -: مسار التوحيد المحاسبي في الجزائر.....
- 101 -: لمحة تاريخية عن المخطط المحاسبي الوطني : 1-
- 105 -: أسباب توجه الجزائر نحو المعايير المحاسبية الدولية : 2-
- 106 -: ثالثا : نقائص المخطط المحاسبي الوطني : 3-
- 106 -: 1- :النقائص الخاصة بالجانب المفاهيمي.....
- 106 -: 2- نقائص في الجانب العملي والميداني.....
- 107 -: 3- .نقائص في التكفل بأحداث لاحقة:.....
- 107 -: 4- .تكفل غير مقنع بعمليات خاصة:.....
- 109 -: رابعا : طبيعة النظام المحاسبي المالي.....
- 109 -: 1- :تقديم النظام المحاسبي المالي : 1-
- 110 -: 2- :تنظيم المحاسبة:.....

المحور التمهيدي

ماهو النظام المحاسبي وماهي أهم خصائصه.

المحور التمهيدي: ما هو النظام المحاسبي وماهي أهم خصائصه

تمهيد:

النظام المحاسبي خطة تمثل مجموعة من الإجراءات والخطوات الخاصة بالجانب التطبيقي للمحاسبة، والتي تساعد على إتمام الوظائف الرئيسية للمحاسبة في حصر وتسجيل وتصنيف وتلخيص نتائج العمليات المالية في شكل قوائم مالية، بشكل يكفل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المحاسبة، ومن هنا كان لابد من وضع تعريف للنظام المحاسبي، وحتى يسترشد به المحاسب. فالنظام المحاسبي يعد بذلك الإطار العام الذي يحتوي على المبادئ والفروض، التي تحدد المستندات والدفاتر والسجلات وجميع الإجراءات والأدوات والتعليمات، التي يجب إتباعها لإحكام عمليات القياس وطرق عرض النتائج ومراقبتها بشكل دقيق ومحيد.

من خلال هذ المحور سنتطرق الى النقاط التالية :

- ✓ مفهوم النظام.
- ✓ ماهية المحاسبة
- ✓ النظام المحاسبي
- ✓ الطرق المحاسبية

أولا / مفهوم النظام :

النظام هو مجموعة من الأجزاء و المكونات تربط بينها علاقات بغرض تحقيق هدف معين مكونات النظام قد تكون مادية مثل الأدوات، و قد تكون معنوية مثل الأفكار، و قد يجمع النظام بين المكونات المادية و المعنوية في إطار واحد، فالمنشأة هي نظام اقتصادي يجمع بين الجوانب المادية مثل "الأصول و وسائل الإنتاج"، و الجوانب غير المادية مثل أفكار الأفراد القائمين بالعمل و الإدارة؛ و علاقات النظام تمثل القواعد التي تحكم عملية التفاعل بين أجزاء النظام المختلفة؛ و الغرض من أي نظام هو تحقيق هدف معين، و تقاس فاعلية النظام بمدى قدرته على تحقيق الهدف.

1- مفاهيم النظام

أ- مدخلات النظام:

هي نقطة البداية في أي نظام و الحد الأول الذي يفصل النظام عن الأنظمة الأخرى المساعدة أو المكملة له، و تتمثل في المكونات المادية أو المعنوية التي تجري عليها عمليات التشغيل من خلال النظام.

ب- عمليات التشغيل: تقع في قلب النظام، و تتمثل في مجموعة الأفعال التي تتم لتحويل المدخلات إلى مخرجات، و تحكم تلك الأفعال مجموعة من الإجراءات و الضوابط الرقابية التي تحدد خطوات العمل و انضباطها.

ج- مخرجات النظام:

هي نقطة النهاية في أي نظام و الحد الأخير الذي يفصل النظام عن الأنظمة الأخرى المساعدة أو المكملة له، و تتمثل في المنتج النهائي مادي أو معنوي الذي يتم الحصول عليه نتيجة لإجراء عمليات التشغيل على المدخلات.

د - إطار النظام:

يمثل الحدود التي تفصل بين النظام و الأنظمة الأخرى التي تشكل بيئة النظام، فمثلا ذكرنا أن مدخلات النظام تمثل الحد الأول الذي يفصله عن الأنظمة الأخرى، و مخرجات النظام تمثل الحد الأخير الذي يفصله عن الأنظمة الأخرى، و عمليات التشغيل تقع في قلب النظام و دخل الإطار.

هـ - بيئة النظام:

تتمثل في الظروف و المتغيرات المحيطة بالنظام ، و أيضا مجموعة النظم الفرعية المحيطة بالنظام و كلها تؤثر في بناء و وظيفة النظام على الرغم من أنها ليست جزء منه.

و الشكل التالي يوضح مفاهيم النظام



ثانيا / ماهية المحاسبة :

المحاسبة عبارة عن أداة تستعمل من أجل تلخيص وتبويب المعلومات الاقتصادية عن مشروع معين تقوم به المؤسسة ويتفق أغلب المختصين حول تعريف واحد، فهي تلخيص وتبويب وتسجيل مختلف المعلومات الاقتصادية حيث تعرفها إحدى الهيئات المنظمة على بأنها " عملية تحدي وقياس وتوصيل معلومة اقتصادية يمكن استخدامها في عملية تقييم واتخاذ القرارات بواسطة من يستخلصون هذه المعلومات".¹

1. تعريف المحاسبة:

وقد عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المحاسبة " هي تسجيل وتبويب وتلخيص وتفسير المعلومات والأحداث التي لها طبيعة مالية، وذلك بأسلوب مفهوم على أساس نقدي " وقد عرفت المحاسبة بأنها تقنية متعارف عليها تجري بواسطتها رصد ومسيرة التدفقات المختلفة المتوجه لنشاط المؤسسة، مهما كانت طبيعتها، ويترجم ذلك في شكل نتائج لمردودية هذا النشاط وفعاليتها.

- أحمد نور ، المحاسبة المالية ، دار الجامعة . القاهرة 1990..ص 101

تم تعريف المحاسبة من قبل الجمعية الأمريكية للمحاسبة على أنها "فن تسجيل العمليات التجارية النقدية أوالمقومة بالنقود في دفاتر خاصة حسب قواعد معينة، وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها بشكل يمكن الاستفادة منه ومن ثم تحليلها وتفسيرها لمعرفة الأرباح أو الخسائر عن مدة معينة، وتحديد مركزها المالي".²

وقد وضع مجلس المبادئ المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية تعريفاً آخر للمحاسبة على أنها "نشاط خدمي، وظيفتها تقديم معلومات كمية ذات طبيعة مالية عن مؤسسة محدودة والتي يفترض أن تكون مفيدة، لمساعدة الأطراف ذوي العلاقة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة من بين البدائل المتاحة"³.

2. أهمية المحاسبة :

تهدف أية مؤسسة في كل الأنشطة لمعرفة نتائج الأعمال من ربح أو خسارة، ومدى تحقيقها للهدف في نهاية كل فترة من الزمن بغية الاستمرار في نشاطها أو تركه، إضافة إلى معرفة ممتلكاتها والتزاماتها، ولا يتحقق ذلك إلا بوجود نظام محاسبي، وتتمثل أهمية هذا النظام فيما يلي⁴ :

• إظهار نتائج النشاط من ربح أو خسارة :ذلك أن الهدف الأساسي لأي مؤسسة معرفة ربح أو خسارة مشروعها، لذا يتوجب عليها التقيد بالدفاتر والسجلات وأن تكون منظمة ومبوبة تبين كل الإيرادات والمصاريف، وبذلك يمكن معرفة الربح أو الخسارة في أي وقت.

بيان المركز المالي :لكل مؤسسة موجودات (ممتلكات) مثل الصندوق، أثاث، أراض، وهذه

الموجودات قد تشتري بأموال التاجر نفسه أو قد يلجأ إلى وسائل أخرى من خلال:

❖ شراء جزء من الموجودات عن طريق اقتراض مبلغ معين.

❖ شراء الموجودات الإضافية بدين على الحساب.

ونتيجة لهذه العمليات قد تتأثر المؤسسة بموجوداتها والتزاماتها، لذا من واجب المحاسبة بيان نتيجة التغيرات وذلك للأغراض التالية .

❖ تحديد مقدار ضريبة الدخل :ذلك أن وجود سجلات محاسبية دقيقة يسهل حساب مقدار الضريبة

بدل تقديرها فقط.

❖ وسيلة إثبات أمام القضاة أو التحكيم، الأمر الذي يساعد على الإثبات أمام المحاكم عند حد وث

أساس نزاع بين التجار .

² - يوحنا آل آدم، صالح الرزق، مبادئ المحاسبة، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2000 - ، ص22

³ - حيدر محمد علي بن عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار الحامد، عمان، 2007 - ، ص25

⁴ - يوحنا آل آدم، صالح الرزق ، مرجع سابق ، ص23 -

❖ إن البيانات المحاسبية أساس البيانات الإحصائيات والتحليلات :تقوم البيانات الإحصائية على استخلاص بيانات من السجلات المحاسبية وتقديمها إلى الأطراف ذات العلاقة، أيضا يمكن استخلاصها في التخطيط وصنع القرار ورسم السياسات وتحديد الأهداف.

❖ أن البيانات المحاسبية مصدر نظم المعلومات :تساعد مخرجات نظم المعلومات مختلف الأطراف داخل وخارج المؤسسة على الرقابة وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

-3- وظائف المحاسبة:

إن وظيفة المحاسبة تتمثل فيما يلي:

- قياس الموارد الاقتصادية التي تحوزها الشركات
- قياس الالتزام وحقوق الملكية التي تقع على عاتق هذه الشركات
- قياس الموارد الاقتصادية والتغيرات والالتزامات نتيجة لقيام المؤسسة بالوظائف الإنتاجية وذلك لتحديد الربح والخسارة
- التغير عن ما سبق بأسلوب نقدي إن الغرض الرئيسي لعلم المحاسبة هو إعداد البيانات المالية التي تتعلق بالمؤسسات وتقديمها للوفاء باحتياجات الإدارة، والمستثمرين، الجمهور.

أ - الوظيفة القانونية: تنص المادة 9 من القانون التجاري الجزائري " كل شخص معنوي أو طبيعي له صفة التاجر يجب عليه مسك الدفاتر و تسجيل العمليات المحاسبية "لذا فإن القانون التجاري نص على أن مسك الدفاتر المحاسبية عملية إلزامية قانونية منا تحديد الوعاء الضريبي ، يتم انطلاقا من النتائج المدونة على مستوى المحاسبة⁵ . نجد المحاسب يقوم بكل خطوات المحاسبة الأولى في إعداد دفاتر محاسبية (للتسجيل) دفتر اليومية (وكذا ترحيل العمليات اليومية في دفتر الأستاذ ثم إعداد تقارير الفترة المالية لإظهار نتيجة الربح أو الخسارة وكذا المركز المالي.

وفي الأخير يقوم المحاسب ينشر القوائم السابقة لتبليغ المعلومات التي تتعلق بالمؤسسة إلى الأطراف الذين لهم مصالح بها كمصلحة الضرائب، الدائنين ...الخ، وكذا بتبليغه إلى الأطراف الداخلية (الإدارة) لتتخذ القرارات المناسبة.

ب - الوظيفة الإدارية:

تعمل المحاسبة على تزويد الإدارة بالمعلومات المالية والاقتصادية والمحاسبية الضرورية لاتخاذ القرارات

5 - - ابو يعقوب عبد الكريم، المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999 ، ص1

السليمة تساعد المعلومات المحاسبية إدارة المؤسسات في الرقابة على الموارد البشرية والمالية وتعتبر المحاسبة أداة من أدوات التسيير.

ولهذا تسمى المحاسبة بمحاسبة داخلية هدفها إعداد البيانات المالية التي تساعد الإدارة على القيام بوظيفة التخطيط والإدارة والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية وهذه الإجراءات هي من مهام المحاسبة الإدارية فمحاسبة التكاليف التي تعتمد على البيانات المحاسبية المالية في تقييم المؤسسة.

-4- دور وأهداف المحاسبة

-أ- دور المحاسبة

تلعب المحاسبة المالية العامة (دورا هاما في حياة المؤسسة ومحيطها يحكم المزايا المختلفة التي تقدمها المؤسسة والمحيط و تتمثل هذه المزايا في:

-تشكل المحاسبة وسيلة إثبات إداري وقانوني لكل مجريات الأحداث على امتداد السنة المالية الواحدة، التي تترجم بصورة أو بأخرى مجمل العمليات المجسدة لنشاطات المؤسسة سواء في علاقتها مع نفسها أو محيطها.

-تلبي المحاسبة المالية ضروريات النظام الاقتصادي والمالي وكذلك الجبائي باعتبارها أداة لقياس الذمة المالية للمؤسسة فانها تمكن هذه الأخيرة أي المؤسسة للقيام بالعمليات التالية:

-رصد حركة نشاطها⁶

-تقويم هذا النشاط

-إبراز أثر هذا النشاط على مكونات الذمة المالية

-معرفة المركز المالي

وهذه المزايا المميزة والمتوجة للأهداف السابقة لا تأتي للمؤسسة إلا من خلال:

- المسك الحسابي الدقيق للدفاتر والمستندات لتلبية ضروريات النظام القانوني
- رصد ومتابعة حركية الحسابات والأولى لتلبية حاجيات النظام الاقتصادي والمالي معا
- التنفيذ بإجراء المسك لهذه الدفاتر و المستندات لتلبية ضروريات النظام القانوني
- حساب نتائج الأداء لتقويم وفرض الضرائب لتلبية حاجات النظام الاقتصادي والمالي والجبائي

فالمحاسبة عبارة عن نظام متكامل من الإجراءات والوثائق والمستندات الموجهة لحساب وقياس الذمة المالية للمؤسسة على امتداد محطتين أساسيتين.

- أثناء السنة المالية من خلال التمثيل أو تصوير حسابات النتائج المتوجهة لعمليات أداء النشاط وإبراز الوضعيات المحاسبية بعناصر هذه الذمة من أصول وخصوم هكذا تكشف المحاسبة المالية أهمية بالغه الأثر سواء في علاقاتها مع نفسها أو في علاقتها مع محيطها على النحو التالي:

- ❖ في علاقاتها مع نفسها من خلال ممارسة عمليات الإثبات المحاسبي والقانوني لمجريات أحداث نشاطها وتقويمها بصفة مستمرة ومتواترة وكذلك رصد حركة الأموال والالتزامات.
- ❖ في علاقاتها مع محيطها من خلال الكشف النشاط وإبراز تشكيلة ذمتها المالية، ووضعيتها المحاسبية من حين إلى آخر وتشكل عناصر إثبات جهات مختلفة أهمها:
- ❖ الوصاية: يحسب ارتباطها الإداري أو التنظيمي
- ❖ جهاز الرقابة: لاسيما مصالح المناف والأسعار، وكذلك العدالة عند الاقتضاء
- ❖ مصالح الجباية: يفرض الضرائب المناسبة بما يوافق نتائج الأداء
- ❖ جهاز الحكومي: لتزوده بالمعلومات تخص جميع الحسابات القومية (وطنية)
- ❖ بقية المتعاملين الاقتصاديين: كوسيلة جذب أو تنفير (أداة تنوير) لكل هؤلاء المتعاملين في علاقاتها معهم من الزبائن، الموردين، البنوك وغيرها.

- ب- أهداف المحاسبة :

مما جاء في التعاريف الواردة للمحاسبة كعلم، هو أن هذه الأخيرة هي عملية تحديد القياس و توصيل المعلومات الاقتصادية التي يمكن استخدامها في عملية التقييم واتخاذ القرارات بواسطة مستخدمي هذه المعلومات ويمكن تلخيص أهداف المحاسبة⁷

- توفير المعلومات المالية التي تساعد في تحليل المالي وتقدير إمكانية الحصول على الإيرادات في المستقبل

-التزويد بالمعلومات المالية التي تساعد في التحليل المالي وتقدير إمكانية الحصول

-التزويد بالمعلومات التي تقيس نتيجة أعمال المؤسسة من الربح والخسارة في فترة مالية معينة

-الكشف بقدر الإمكان عن المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية التي تحتاجها ذوي العلاقة بالمؤسسة

-المساعدة في عملية الرقابة وذلك بتزويد القائمين على إدارة المؤسسة بالوسائل والإجراءات التي تمكنه

⁷ -إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص12

من تأدية جميع العمليات المالية بطريقة منتظمة.

-5- مبادئ المحاسبة

إن للمحاسبة مبادئ أساسية متفق عليها ومقبولة بشكل عام والتي لن تقبل هذه المبادئ إلا إذا طابقت بالحرف الواحد وقد نلخصها فيما يلي:

أ- **كتاب الوحدة الاقتصادية:** إن النشاط الوحدة الاقتصادية يعني خلق شخصية معنوية لها، وأن هذه الشخصية تكون مستقلة عن مالكي المشروع وان تصرفات مالكي المشروع بأموالهم الخاصة لا تؤثر ولا تنعكس على الوضع المالي للوحدة الاقتصادية وفي حال تعامل مالك الوحدة بصفة مع الوحدة الاقتصادية التي يملكها فإنه يعامل معاملة الزبائن الآخرين.⁸

ب- **مبدأ استمرارية (الوحدة النشاط):** إذا تكونت أي وحدة اقتصادية فإن أهم الأهداف التي تضعها في الاستمرارية في نشاطها الاقتصادي إلى أجل غير مسمى لذلك نرى بأن الأصول والممتلكات التي تملكها الوحدة يستمر استخدامها طيلة حياة الوحدة ولا تقيم هذه الممتلكات على أساس القيمة الحالية أي تهمل قيمة التصفية ولا تأخذ بعين الاعتبار إلا تقرر تصفية الشركة وبيع ممتلكاتها.⁹

ج- **مبدأ التكلفة التاريخية :** إن هذا المبدأ يقرر أن التكلفة هي أفضل أساس لتقييم موجودات المنشأة وتتضمن التكلفة جميع النفقات والمصروفات التي تكبدتها المنشأة في الحصول على الأصل وحتى أصبح جاهزا للاستعمال في مكانه المخصص له بالمنشأة، وبذلك فهي تمثل ثمن الشراء بالإضافة إلى جميع مصاريف الشراء والتي تتمثل في نقل شحن عمولة تامين جمارك...الخ. وتتميز التكلفة التاريخية بسهولة التحقق من صحتها وموضوعيتها وذلك لأن الأسعار المحددة والمعروفة بالكامل عند حدوث الصفقة والمعاملة التجارية وهي غير قابلة للجدل أو التغيير.¹⁰

د- **مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات:** يقر هذا المبدأ بأن معرفة صافي دخل أي مشروع لفترة مجانية محددة يتم عن طريق مقابلة المصروفات التي تم إنفاقها خلال هذه الفترة بالإيرادات التي تم الحصول عليها وتحققت خلال الفترة نفسها وحتى يمكن تحديد الإيرادات والمصروفات الخاصة بالفترة الزمنية لا بدا من اعتبارها إيرادات ومصروفات متحققة وقد اختلف المحاسبون في مفهوم تحقيق الإيرادات والمصروفات

⁸ بلال ساسان، دور المحاسبة العامة في تسيير المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، جامعة الجزائر، سنة 2005-2006 ص 20
⁹ خالص صالح صافي، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة و التخطيط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون ،
¹⁰ ط2، الجزائر 2003 ، ص09

ونشأ عن ذلك أساسان هما:

-1/د- أساس الاستحقاق : وهذا يعني بأن يؤخذ في الاعتبار كل مصروف أو إيراد يخص الفترة المالية بغض النظر عن المدفوع أو المقبوض منه.

-2/د- أساس النقدي : وهذا يعني بأن يؤخذ في الاعتبار كل مصروف أو إيراد يخص الفترة المالية بغض النظر عن المدفوع أو المقبوض منه¹¹.

-ه- مبدأ الموضوعية : إن هذا المبدأ يعني بأن المعلومات والبيانات المحاسبية يجب أن تكون معتمدة على دليل موضوعي وليس على حكم شخصي، ومثال ذلك الإثبات الموضوعي للشبكات وكشوفات البنك والفواتير والمستندات الشراء والقوائم الجرد الفعلية للبضاعة¹².

-و- مبدأ الأهمية النسبية : إن هذا يعني إبراز أهمية بعض الحسابات في مواقع معينة مع في القوائم المالية، بينما يمكن دمج أكثر من حساباً لعدم أهمية النسبة بالنسبة للمنشأة ، وهذه الأهمية مختلفة من مشروع اقتصادي لآخر، فالمهم بالنسبة للمؤسسة (أ) قد لا يكون مهماً بالنسبة للمؤسسة (ب)

-ي- مبدأ الإفصاح : هو أن يكون القوائم المالية كاملة تشمل على جميع البيانات الضرورية لإظهار الصورة الصادقة لمركز المشروع المالي ويجب أن تشمل القوائم المالية على كافة الملاحظات والمذكرات التي تعتبر أساسية ومكملة ومتراصة ومن أمثلة ذلك تفاصيل البضاعة، آخر المدة وأسس تقييمها، والالتزامات العريضة ومخاطر المحتملة غير العادية وطرق الاستهلاك.

-س- مبدأ الثبات والتجانس : يقضي هذا المبدأ بأن تستمر المؤسسة في تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية نفسها في القياس أو التقييم وذلك على مدار فترات المالية المتتالية، وفي حالة الخروج عن المبدأ أو السياسة المحاسبية معينة مستخدمة في إعداد البيانات المالية، فيجب أن يكون ذلك لأسباب جوهرية مقبولة، وفي حالة قبول هذا الخروج يجب الإفصاح عن هذا التغيير وعن أسبابه، وعن آثاره في القوائم المالية إذا كان تقدير هذه الآثار ممكناً ، ويتم التأكد من تطبيق هذا المبدأ في مجال السياسات المتبعة في تقييم بضاعة آخر المدة وفي مجال استهلاك الأصول الثابتة وغيرها¹³.

11 نفسه، ص4

12 عليان الشريف، وفائق شقير وآخرون ، الجزء 1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ، ص31

13-محمد مطر ، المحاسبة المالية ، دار حزين، عمان، ط 2 ، 1995، ص 43

-ع- مبدأ الحيطة والحذر : وهو التزام جانب الحيطة لضمان عدم المبالغة في الأرباح أو تحسين المركز المالي ويجب الأخذ بالخسارة المتوقعة بعين الاعتبار وكأنها خسارة محققة، وإهمال الزرع المتوقع ويسري هذا المبدأ على تقييم بضاعة آخر المدة بسعر التكلفة في السوق، وتكون المخصصات اللازمة لبعض الأصول المداولة.¹⁴

-غ- مبدأ القيد المزدوج : تعتمد المحاسبة القيد المزدوج لما له من فوائد كبيرة واكتشاف الأخطاء ويشترط في القيد المزدوج تساوي مجموع المبالغ المسجلة في الأطراف المدينة ومجموع المبالغ المسجلة في الأطراف الدائنة ويمكن الاستفادة من هذا المبدأ بنقطتين ايجابيتين هما:

✓ توضيح تكوين نتيجة الإدارة المؤسسة:

✓ مراقبة حسابية للتسجيل المحاسب الذي يخص مجموع الحسابات المدينة ومجموع الحسابات الدائنة.

6- الفروض المحاسبية:

تتسم الفروض المحاسبية بمجموعة من الخصائص أهمها ما يلي:

- يجب أن تقبل عموماً على أنها صحيحة وملائمة من قبل المهتمين بالشأن المحاسبي.
- يجب أن تكون مستقلة عن بعضها البعض، إذ لايجوز أن يستخدم فرض في تبرير آخر.
- يجب أن تكون عموماً قليلة العدد ليسهل كشف أي تناقض قائم فيما بينها.

➤ وسيتم عرض هذه الفروض المحاسبية كما يلي:

أ- محاسبة الالتزامات:

حتى تحقق القوائم المالية أهدافها، فإنها تعد طبقاً لمبدأ الاستحقاق، فمع مراعاة الأحكام المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة، فإن العمليات تسجل عند حدوثها بغض النظر عن فترة تسوية هذه المعاملات. إن القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق لا تعلم المستخدمين فقط عن العمليات المالية السابقة المنطوية على دفع واستلام النقدية، بل وتعلمهم كذلك عن الالتزامات بدفع النقدية في المستقبل، وعليه فإنها توفر نوع من المعلومات حول العمليات المالية السابقة والأحداث الأخرى التي تعتبر أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات الاقتصادية.

ب -فرض الاستمرارية:

يعنى فرض الاستمرارية إحدى الصيغتين التاليتين:

¹⁴عليان الشريف، مرجع سبق ذكره، ص31

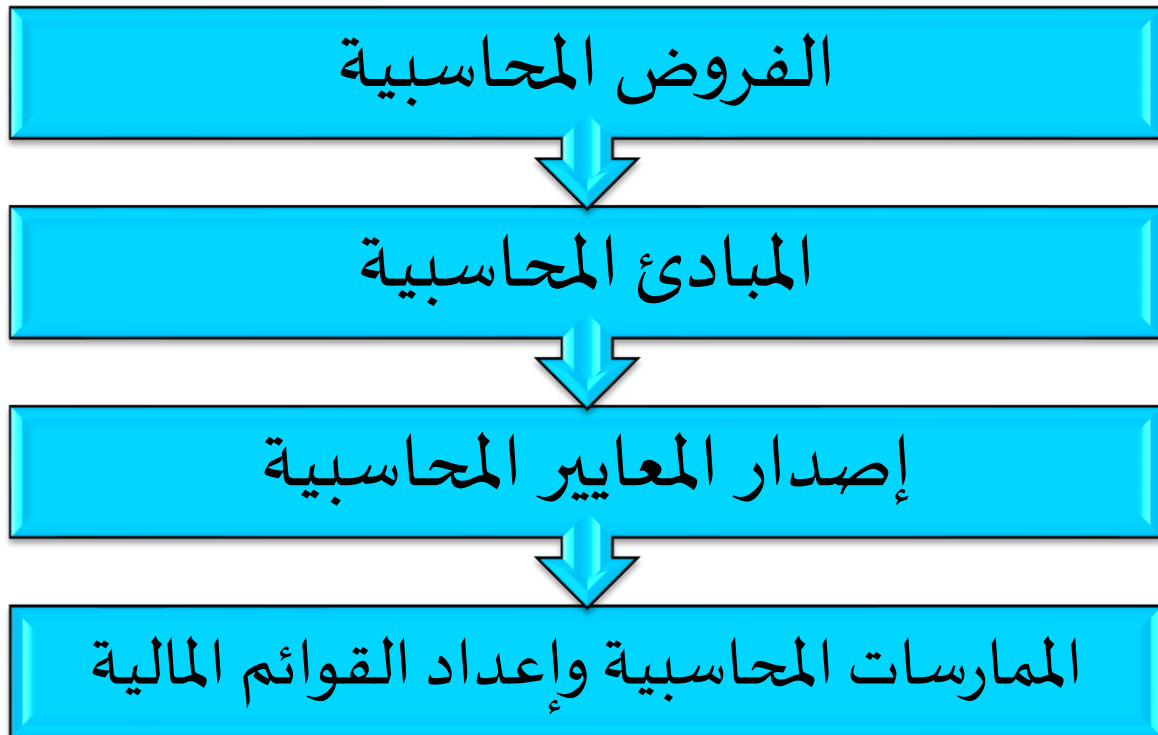
- ✓ - إما لا يتوقع تصفية المؤسسة في المستقبل المنظور .
- ✓ - أو أن المؤسسة ستستمر في ممارسة نشاطها العادي لمدة غير محدودة .وبناء على هذا فإن القوائم المالية يجب أن تفهم على أنها محاولة مؤقتة أو مرحلية لتصوير الوضع المالي وتحديد نتائج الأعمال، وبأن هذه القوائم معدة لدورة محاسبية معينة وتمثل حلقة تقرير في سلسلة حلقات سابقة ولاحقة .حيث يساعد فرض الاستمرارية في تبرير العديد من المبادئ والتطبيقات المحاسبية.

-7- ارتباط الفروض بالمبادئ المحاسبية :

تعكس الافتراضات السابقة الذكر الشروط والظروف التي تحكم عمل المحاسب، وهي بذلك تمثل الأساس الذي تقوم عليه المبادئ والقواعد المحاسبية .أي أن المبادئ المحاسبية بحد ذاتها تجد تبريرها الفكري في الفروض المحاسبية لكن الفروض نفسها لا تحتاج إلى برهان، حيث توجه هذه الأخيرة الممارسات والإجراءات المحاسبية المعتمدة في الحياة العملية من المحاسبين والمدققين لتسجيل العمليات المالية المرتبطة بالشركة.

إن بعض الفروض المحاسبية تمثل الأساس في القياس المحاسبي عموماً، إذ يعتمد فرض وحدة القياس النقدي أساساً لتبرير اشتقاق مبدأ التكلفة التاريخية حيث يتم قياس العمليات المالية مثلاً شراء سيارة كأصل ثابت - - وتعتمد تكلفتها الفعلية في تاريخ شراء، وكذلك يبرر مبدأ مقابلة الإيرادات والمصاريف .وعموماً الفروض مستقلة عن بعضها البعض في حين أن المبادئ مترابطة مع بعضها البعض، واستناداً إلى تلك المبادئ المحاسبية يتم الإثبات المحاسبي وإعداد التقارير المالية دورياً . وهذا ما يبينه الشكل الموالي.

الشكل رقم 2: ارتباط الفروض بالمبادئ المحاسبية



-7- الخصائص النوعية للمعلومات المالية:

لكي تكون المعلومات ذات كفاءة وفعالية في تحقيق أهدافها، فإن هناك جملة من الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية، لتكون ذات جودة بالنسبة لمستخدميها. حيث يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقيق الفائدة منها .

ثالثاً / النظام المحاسبي

تمهيد:

النظام المحاسبي هو خطة تمثل مجموعة من الإجراءات والخطوات الخاصة بالجانب التطبيقي للمحاسبة، والتي تساعد على إتمام الوظائف الرئيسية للمحاسبة في حصر وتسجيل وتصنيف وتلخيص نتائج العمليات المالية في شكل قوائم مالية، بشكل يكفل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المحاسبة، ومن هنا كان لابد من وضع تعريف للنظام المحاسبي، وحتى يسترشد به المحاسب. فالنظام المحاسبي يعد بذلك الإطار العام الذي يحتوي على المبادئ والفروض، التي تحدد المستندات والدفاتر والسجلات وجميع الإجراءات والأدوات والتعليمات، التي يجب إتباعها لإحكام عمليات القياس وطرق عرض النتائج ومراقبتها بشكل دقيق ومحاييد.

1- تعريف النظام المحاسبي:

هناك أكثر من تعريف للنظام المحاسبي، ويعود ذلك لاختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى النظام المحاسبي، فيمكن تعريف النظام المحاسبي على أنه:- "النظام المحاسبي يشمل عمليات تسجيل وتبويب العمليات وتصميم المستندات والدفاتر، وتحديد الإجراءات التي تتبع في جميع المعلومات المختلفة المتعلقة بالمعاملات المالية أو الصفقات التي تعقدها الوحدة المحاسبية، وطرق تسجيلها، ووسائل الرقابة عليها، وأساليب عرض نتائجها".

➤ كما يمكن تعريفه أيضاً على أنه:-

"الإطار العام الذي يحدد كيفية القيام بالأعمال المحاسبية، مشتملاً على تحليل وتسجيل وتبويب وتصنيف العمليات، وتصميم المستندات المؤيدة للعمليات، والدفاتر التي تسجل بها العمليات، وتحديد الإجراءات المتبعة في جمع المعلومات المتعلقة بالعمليات المالية في المؤسسة".

➤ ويمكن إعطائه تعريف آخر على أنه:-

"الإطار الذي يشمل القواعد والمبادئ والأسس، التي تساعد المؤسسة على إعداد المستندات، وإثباتها في الدفاتر والسجلات، واستخراج البيانات و الكشفات المحاسبية والإحصائية، وتحقيق الرقابة الداخلية عن طريق مجموعة من الوسائل والأدوات المستخدمة في هذا النظام".

ومع أن المبادئ المحاسبية الأساسية قابلة للتطبيق على جميع أنواع الوحدات المحاسبية، إلا أن كل وحدة تحتاج إلى تصميم نظام محاسبي للمعلومات المالية يتفق وخصائصها، ولا يوجد نظام محاسبي ملائم

لجميع أنواع المؤسسات، إذ أن هناك مجموعة من العوامل تتعلق بتحديد أي نظام محاسبي، مثل طبيعة نشاط المؤسسة وشكلها القانوني وحجم عملياتها، وعند إعداد النظام المحاسبي يجب مراعاة المجموعات التي ستستفيد منه.

2 - خصائص النظام المحاسبي الجيد :

وعلى الرغم من اختلاف الأنظمة المحاسبية تبعا لاختلاف حجم المؤسسة وطبيعة نشاطها، إلا أن هناك خصائص مشتركة يجب توفرها في أي نظام محاسبي حتى تحكم بأنه نظام جيد وهي:

أ- يجب أن تتوفر المستندات والدفاتر والسجلات المحاسبية القانونية، التي يجب أن يتصف بها النظام المحاسبي بتحقيق الدقة في تنفيذ العمليات المالية، والسرعة في تزويد إدارة المؤسسة بالبيانات المالية والتقارير اللازمة، التي تساعد في اتخاذ القرارات ورسم السياسات والتخطيط.

ب- معرفة موارد المؤسسة المختلفة وبيان ما للمؤسسة من موجودات وأصول بقيمتها الحقيقية وما على المؤسسة من التزامات للغير.

ج- العمل على تحقيق الموازنة بين الإيرادات التي تتحقق والمصاريف التي تكبدتها المؤسسة في سبيل تلك الإيرادات، والعمل على تقليل حجم النفقات، والرقابة على عمليات الصرف.

د- توفير وسائل الرقابة والضبط على الحسابات المختلفة في المؤسسة.

هـ- أن يتصف بالمرونة والبساطة لمواجهة ما يحدث من تغيرات في المستقبل، كما نجد أن مكونات النظام المحاسبي تختلف من حيث الحجم ، العدد، غير أنه لابد من توفر عناصر النظام المحاسبي الجيد.

3-عناصر النظام المحاسبي

يتكون النظام المحاسبي من مجموعة من العناصر الأساسية التي تشكل أجزاء النظام، وتتولى عملية إثبات الفعاليات التي تؤثر على أصول والتزامات وحقوق الملكية للمؤسسة، والتي تتمثل فيما يلي:

أ-المجموعة المستندية : يعرف المستند على أنه " وثيقة أو مذكرة مكتوبة تستخدم لتعزيز العمليات المالية وبالتالي تثبت صحة السجلات والدفاتر"، من خلال هذا التعريف نجد أن المستندات تشمل على وثائق ودلائل تتضمن تفاصيل العمليات والفعاليات التي تنجزها المؤسسة وكانت طرفا فيها، كما أنها تعزز وتؤكد وقوع الحدث كي يمكن إثباتها في النظام المحاسبي، ويتمثل الهدف الأساسي لهذه المستندات في

اعتبارها أو ارق ثبوتية ودلائل قانونية على صحة العمليات المالية، إضافة إلى مساعدتها على تحقيق الرقابة الفعالة على عمليات المؤسسة.¹⁵ وهناك عدة أنواع من المستندات يتم تقسيمها طبقاً لأسس التبويب المعتمدة منها:

❖ الأساس الأول: طبقاً لجهة إصدار المستندات: تنقسم إلى¹⁶:

- **مستندات الداخلية:** وهي مجموعة المستندات التي تعد داخل المؤسسة في أحد أقسامه، مثل فواتير البيع، وأوامر الصرف والدفع، الإشعاعات والإيصالات، مذكرة تسليم المواد.
- **المستندات الخارجية:** وهي المستندات التي تعد خارج الوحدة المحاسبية وترد إليها كإثبات لوقوع عمليات مالية مع الغير، وتتمثل في فواتير الشراء والكمبيالات والشيكات والإشعاعات والإيصالات، وتعتبر المستندات الخارجية أقوى دليل من المستندات الداخلية.

❖ الأساس الثاني: طبقاً لمحتوى المستندات: تنقسم إلى¹⁷:

- **مستندات ذات محتوى كمي:** وهي تلك المستندات التي تحتوي على بيانات كمية فقط، تتعلق بالوحدات سواء المنتجة أو المشتراة أو المباعة أو عدد ساعات العمل وغيرها. **مستندات ذات محتوى قيمي:** وهي تلك المستندات التي تتضمن بيانات مقاسة بوحدة النقد كقيم. دون إدراج الكميات التي تقابلها، ومثال على ذلك كشف مرتبات العاملين.
 - **مستندات ذات محتوى قيمي وكمي:** وهذه المستندات الأكثر شيوعاً كونها تتضمن بيانات كمية وما يقابلها من قيم نقدية، مثل فواتير الشراء والبيع ومستندات الاستلام والصادر من المخزون. ويقوم النظام المحاسبي بعد استلامه لهذه المستندات بإصداره مستندات محاسبية، تعد الأساس في إجراء وإثبات القيد المحاسبي، وبصورة عامة هناك ثلاث أنواع من مستندات القيد المحاسبي: مستند قبض نقدي، مستند دفع نقدي، مستند قيد، والتي سيتم التفصيل فيها كما يلي¹⁸:
- الفرع الأول: مستند قبض نقدي:** يصدر هذا المستند من النظام المحاسبي بعد تحصيل المؤسسة للنقدية

(مثلاً مبيعات بضاعة)، ويتضمن هذا المستند عدة معلومات تتمثل فيما يلي:

- اسم المؤسسة، نوع المستند، الرقم التسلسلي، التاريخ، المبلغ؛
- وصف موجز للعملية المالية، وكيف تمت بشيك أم نقداً؛
- اسم الحساب الدائن للعملية النقدية؛

15 - رضوان محمد العناتي، مرجع سابق، ص 50

- لطفى يوسف كافي، وآخرون، مرجع سابق، ص 31 - 32 - 16

- كمال عبد العزيز النقيب، المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، - 2004، ص 95 17

- هادي رضا الصفار، مرجع سابق، ص 86 - 92 18

- أرقام ورموز الحسابات و رقم قيد اليومية في دفتر اليومية ؛
- تواريخ المخولين بإصدار المستند مثل أمين الصندوق وغير ذلك؛
- توقيع وختم التدقيق الداخلي.

وفيما يلي مثالاً لمستند القبض النقدي:

الشكل رقم 3.مستند القبض النقدي:

اسم المؤسسة.....					
مستند دفع نقدي					
نوع التسديد بشيك/نقدا					
وصف موجز للعملية.....					
رقم المستند.....					
تاريخ المستند.....					
المبلغ بالدينار	إسم الحساب	رقم الحساب	رقم قيد اليومية	المستند	التاريخ
توقيع المخولين:					
أمين الصندوق.....معد المستند.....التدقيق الداخلي.....المخول بإثبات القيد.....					

ويمثل حساب النقدية الجانب الدائن للقيد المحاسبي باعتبار أنه دفع النقدية، أما الجانب المدين الذي يظهره

المستند فإنه يعتمد على طبيعة عملية التسديد النقدي، فيما إذا كانت عن مشتريات أم مرتبات أو غيرها .
كما

يجب أن يرفق مع مستند الدفع النقدي المستندات الأساسية الضرورية لإعداده، مثل فاتورة مشتريات فاتورة كهرباء، قائمة الرواتب والأجور، وغيرها. **الفرع الثالث: مستند قيد:** يصدر هذا المستند عن النظام المحاسبي في حال أن العملية لا تشمل عل نقدية، وإنما عملية مالية غير نقدية، مثل البيع بالآجل، قيد افتتاحي لبدأ المشروع، ويتطلب هذا المستند

تحديد جانبي القيد المحاسبي (الجانب المدين والجانب الدائن في المستند)، ويتضمن هذا المستند مجموعة

• من المعلومات تتمثل في:

- مبلغ القيد الذي يمثل العملية المالية؛
- اسم حساب الجانب المدين للقيد؛
- اسم حساب الجانب الدائن للقيد؛
- رقم أو رمز الحسابات في القيد؛
- رقم القيد المحاسبي في الدفاتر؛
- توقيع المخولين بإعداد المستند؛
- توقيع التدقيق الداخلي.

وفيما يلي مخطط لمستند القيد المحاسبي:

الشكل رقم : 3 مخطط لمستند القيد المحاسبي

اسم المؤسسة.....

مستند قيد

وصف موجز للعملية.....

رقم المستند.....

تاريخ المستند.....

المبلغ بالدينار	اسم الحساب والبيان	رقم القيد	نوع المستند	رقم صفحة المستد	التاريخ

توقيع المخولين:

معد المستند.....رئيس القسم.....التدقيق الداخلي.....المخول بإثبات القيد.....

كما يجب أن يرفق هذا المستند أيضا المستندات الأساسية لإعداد المستند مثل فاتورة المبيعات على الحساب، فاتورة مشتريات على الحساب، وغيرها من المستندات التي تؤيد إجراءات القيد المحاسبي.

-4- الدفاتر المحاسبية وأهم نظريات القيد

تعد الدفاتر المحاسبية مرحلة من مراحل التسجيل المحاسبي، الذي يتم هو أيضا وفقا لنظريات سيتم تناولها لاحقا .

ب- دفتر اليومية العامة : وهو سجل يثبت العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة، أولاً بأول استناداً لنظام القيد المزدوج، وحسب تسلسل تاريخ حدوثها، ويكون هذا السجل إما دفتر أول إذا كان النظام المحاسبي نظاماً يدوياً، أو شريطاً ممغنطاً أو أسطوانة إذا كان النظام المحاسبي نظاماً آلياً، وهناك مجموعة

من الشروط الواجب توفرها عند التسجيل في دفتر اليومية متمثلة فيما يلي 1 :

- أن تسجل في هذا الدفتر جميع العمليات المالية الخاصة بالمؤسسة ؛
- أن يتم التسجيل بهذا الدفتر أولاً بأول حسب تواريخ حدوث العمليات المالية؛
- أن لا يترك فراغات أو أسطر بين أطراف القيد الواحد من ناحية، وكذلك بين كل قيد والذي يليه؛ عدم الشطب أو المسح إذا حدث خطأ، بل يجب تصحيحه بالطريقة السليمة محاسبياً؛
- أن ترقيم صفحات دفتر اليومية بأرقام متسلسلة وتوثق صفحاته من السجل التجاري.

والشكل التالي يوضح صفحة من دفتر اليومية العامة:

الشكل رقم 4: صفحة من دفتر اليومية

المبلغ بالدينار	إسم الحساب ورقم القيد	نوع المستند	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ		
					مدین	دائن

إن مجاميع مبالغ الصفحات المدينة والصفحات الدائنة يجب أن تتطابق في نهاية كل صفحة، كما أن كل قيد يجب أن يخصص له رقم متسلسل للدلالة عليه بالإضافة إلى تاريخ حدوثه، أما رقم صفحة الأستاذ

فإنه يستخدم لغرض ترحيل القيد إلى دفتر الأستاذ، ويعد دفتر اليومية من الوثائق القانونية، التي ينص عليها القانون التجاري¹⁹ ، وتظهر أهميته في النقاط التالية:

- بيان التفاصيل الكاملة للعمليات المالية في قيد واحد؛
- سهولة الرجوع إليه لأن التسجيل في اليومية العامة يعتمد على التسلسل التاريخي؛
- التسجيل في اليومية العامة يساعد على منع وقوع الأخطاء.

ب - دفاتر اليومية المساعدة: يستخدم هذا النوع من الدفاتر لغرض اختصار العمل المحاسبي

وتقليل القيود المحاسبية التي تتضخم وتتزايد في المؤسسات الكبيرة، وبموجب هذه الطريقة فإنه يكون إثبات القيود اليومية ذات الطبيعة المتكررة، ثم تجميعها وإثباتها بقيود إجمالية في دفتر اليومية العامة، ليتسنى بعدها ترحيلها إلى دفتر الأستاذ المساعدة ذات العلاقة، وتشمل الدفاتر المساعدة الدفاتر التالية

- **دفتر يومية المبيعات الآجلة:** يخص ص هذا الدفتر لقيد العمليات البيع الآجل، ويسجل فيه قيد الجانب

المدين من العمليات الآجلة فقط، ذلك أن الجانب الدائن معلوم وهو حساب المبيعات، وبذلك يمكن تجنب تكرار قيد حساب المبيعات في كل عملية بيع، خاصة وأنه يمكن الدلالة من اسم الدفتر على أنه متخصص في قيد عمليات البيع، وفيما يلي صفحة ل دفتر المبيعات الآجلة:

الشكل رقم : 5 يومية المبيعات الآجلة

المبلغ بالدينار	العملاء	البيان	رقم الفاتورة	صفحة الأستاذ	التاريخ

أما في حال وجود خصم كمية ممنوح من قبل المؤسسة للعملاء، فإنه يجب إظهار القيمة الصافية والقيمة الإجمالية لعملية المبيعات كما يلي:

19 - هادي رضا الصفار، مرجع سابق، ص - 93

الشكل رقم : 6 يومية المبيعات الآجلة في حال وجود خصم

صافي المبلغ	الخصم المسموح به	الإجمالي	العملاء	رقم الفاتورة	صفحة الأستاذ ذ	التاريخ

ويتم تجميع قيود صفحة اليومية المساعد على فترات دورية أسبوعيا أو شهريا بحسب حجم المبيعات، وإثبات قيد المبيعات الآجلة في دفتر اليومية العام كما يلي:

الشكل رقم : 7 دفتر اليومية العام

المبلغ بالدينار	مدین	دائن	إسم الحساب والبيان	رقم القيد	نوع المستند	رقم صفحة المستند	التاريخ
			من المذكورين				
			ح/العملاء				
			ح/خصم مسموح به				
			إلى ح/المبيعات				
			قيدالمبيعات الإجمالية للفترة				

- **يومية المشتريات الآجلة:** يختص هذا الدفتر بقرير عمليات المشتريات الآجلة، وهو يساعد أيضا على تجميع القيود المتعلقة بالمشتريات الآجلة لتسهيل واختصار العمل المحاسبي، ويسجل في هذا الدفتر الجانب الدائن من عملية الشراء فقط، إذ أن الجانب المدين هو حساب المشتريات ولا يتطلب الأمر التكرار في تسجيله، والشكل الموالي يوضح صفحة من يومية المشتريات الآجلة:

الشكل رقم : 08 يومية المشتريات الآجلة

المبلغ بالدينار	الموردين	البيان	رقم الفاتورة	صفحة الاستاذ	التاريخ

وفي حال وجود خصومات تحصل عليها المؤسسة، فإنه يتطلب ذلك تخصيص خانة للخصومات المكتسبة كما هو موضح في الجدول التالي:

الشكل رقم : 9 يومية المشتريات الآجلة في حال وجود خصومات

صافي المبلغ	الخصم المكتسب	الإجمالي	الموردين	البيان	رقم الفاتورة	صفحة الاستاذ	التاريخ

ويتم تجميع قيود صفحة يومية المشتريات الآجلة على فتارت زمنية دورية أسبوعيا أو شهريا بحسب حجم عمليات المشتريات، ويتم ذلك في دفتر اليومية العام، كما يلي:

المبلغ بالدينار	مدین	دائن	اسم الحساب والبيان	رقم القيد	نوع المستند	رقم صفحة المستند	التاريخ
			من ح /المشتريات				
			إلى المذكورين:				
			ح/خصم مكتسب				
			ح/الموردين				
			قيد المشتريات الإجمالية للفترة				

- **يومية النقدية** : يخصص هذا الدفتر لقيد العمليات النقدية بمختلف أنواعها، من مشتريات نقدية ومبيعات نقدية ومصرفات، ويأخذ دفتر النقدية الأشكال البديلة التالية:
 - ✓ دفتر نقدية شامل يحتوي على عمليات الصندوق والبنك، ويخصص جانب للمقبوضات وجانب للمدفوعات.
 - ✓ دفتر نقدية لعمليات الصندوق فقط من مقبوضات ومدفوعات بالنقد، ويكون منفصل عن دفتر نقدية البنك لعمليات الإيداعات والمسحوبات بال شيكات .
 - ✓ دفتر نقدية للمقبوضات والايداعات أي المتحصلات النقدية فقط، منفصل عن دفتر النقدية للمدفوعات والمسحوبات.

وكلما ازدادات عمليات الصندوق أو البنك كان من الأفضل تخصيص دفتر يومية خاص بكل منهما على حدا، وفيما يلي صفحة من دفتر يومية النقدية كما في الشكل الموالي :

شكل رقم : 11 دفتر يومية النقدية

الصندوق	البنك	البيان	رقم المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ	الصندوق	البنك	البيان	رقم المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ

وفي حال وجود خصومات تعجيل الدفع الممنوحة أو خصومات كمية ممنوحة من قبل المؤسسة، فإن دفتر اليومية المساعد يجب أن يتضمن حقل خاص للخصومات الممنوحة إلى العملاء في جانب المقبوضات، وفيما يلي صفحة من دفتر النقدية لجانب المقبوضات في حال تخصيص دفتر منفصل للمتحصلات النقدي.

الشكل رقم : 12 دفتر نقدية المقبوضات

الصندوق	البنك	خصم مسموح به	الإجمالي	البيان	رقم المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ

أما في حال وجود خصومات تعجيل الدفع أو خصومات كمية تحصل عليها المؤسسة من الموردين، فإن دفتر اليومية النقدية يتضمن خانة خاصة بهذه الخصومات، كما هو موضح في الجدول التالي:

شكل رقم : 13 دفتر نقدية المدفوعات

الصندوق	البنك	خصم مسموح به	الإجمالي	البيان	رقم المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ

وتتجه بعض المؤسسات إلى دفاتر تحليلية في كل جانب من دفتر اليومية النقدية المساعد، وذلك لغرض تحديد الحسابات ذات العلاقة بجانب المقبوضات مثل المبيعات النقدية، مقبوضات من العملاء، إي ا رداً متنوعة، تحويلات نقدية من الصندوق إلى البنك وغيرها، وبجانب المدفوعات نجد مثلاً المشتريات النقدية، مدفوعات إلى الموردين، مصروفات متنوعة، تحويلات نقدية بين الصندوق والبنك وغيرها، وفيما يلي صفحة من دفتر يومية النقدية التحليل:

الشكل رقم : 14 دفتر يومية النقدية التحليلي للمقبوضات

الصندوق	البنك	خصم مسموح به	إجمالي	مبيعات نقدية	العملاء	تحويلات نقدية	إيرادات أخرى	البيان	المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ

بينما يظهر دفتر النقدية التحليلي للمدفوعات بالشكل التالي:

الشكل رقم : 15 دفتر نقدية تحليلي للمدفوعات

الصندوق	البنك	خصم مكتسب	إجمالي	مشتريات نقدية	تحويلات نقدية	مصروفات أخرى	البيان	المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ

ويتم أيضا تجميع دفتر النقدية التحليلي بصورة دورية وبحسب الحاجة أسبوعيا أو شهريا، وذلك لغرض إثبات قيود النقدية الإجمالي في دفتر اليومية العام، ويكون دفتر اليومية التحليلي للمقبوضات، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم : 16 دفتر اليومية العام

المبلغ بالدينار	اسم الحساب والبيان	رقم القيد	المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ
المدين	الدائن	من المذكورين			
		ح/الصندوق			
		ح/البنك			
		ح/خصم مسموح به			
		إلى المذكورين			
		ح/المبيعات			
		ح/العملاء			
		ح/إيرادات أخرى			
		ح/تحويلات نقدية			
		إجمالي المقبوضات للفترة			

أما إثبات دفتر النقدية التحليل للمدفوعات يكون كما يلي:

الشكل رقم : 17 دفتر اليومية العام

المبلغ بالدينار	اسم الحساب والبيان	رقم القيد	المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ
المدين	الدائن	من المذكورين			
		ح/المشتريات			
		ح/الموردين			
		ح/المصروفات المتنوعة			
		ح/تحويلات نقدية			
		إلى المذكورين			
		ح/الصندوق			
		ح/البنك			

				ح / خصم مكتسب		
				إجمالي المدفوعات للفترة		

-ج- دفتر الأستاذ العام

يشمل هذا الدفتر مجموعة الحسابات التي يحتفظ بها النظام المحاسبي والتي سبق تسجيلها في دفتر اليومية، لغرض تجميع البيانات المالية وتبويبها، وهذه المهمة تشكل جزءاً أساسياً في أي عملية ضمن هذا النظام²⁰ ، والشكل التالي يوضح صفحة من دفتر الأستاذ:

الشكل رقم : 18 دفتر الأستاذ العام

المبالغ	الرصيد	البيان	رقم المستند	صفحة اليومية	التاريخ
مدین	دائن				

كما يمكن عرض حسابات الأستاذ بشكل ملخص كحرف T ، وبيان تأثير العمليات المالية على الحساب في جانبيه المدين والدائن، كما هو موضح في الشكل:

الشكل رقم : 19 دفتر الأستاذ في شكل T

ح /

الدائن	المدين
--------	--------

²⁰-سليمان مصطفى الدلاهمة، مرجع سابق، ص36

○ - أنواع الحسابات : تنقسم الحسابات التي تتعامل معها المؤسسة إلى ثلاث أقسام رئيسية:

❖ **الحسابات الشخصية :** وهي حسابات تفتتحها المؤسسة للأشخاص الذين تتعامل معهم، سواء كانوا طبيعيين أو معنويين من موردين وعملاء، إضافة إلى حساب أرس المال لأنه يعبر عن قرض صاحب المؤسسة لهذه المؤسسة.²¹

❖ **الحسابات الحقيقية :** وتتمثل في الحسابات الدائمة والمستمرة في المؤسسة، لأنها لا تنتهي في نهاية الفترة المالية تظهر في قائمة المركز المالي، مثل حسابات الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية.²²

❖ **الحسابات الاسمية :** ويطلق عليها أيضا الحسابات الوهمية، لأنها تختفي في نهاية الفترة في حسابات النتيجة ولا تظهر في قائمة المركز المالي، وتشمل حسابات المصروفات والإيرادات وعمليات البضاعة.²³

-د- **ميزان المراجعة :** ويتم إعداد كشف ميزان المراجعة بعد الانتهاء من إعداد جميع الحسابات في نهاية الفترة من اسمية وحقيقية، والتأكد من توازن حسابات النظام المحاسبي والتمهيد لإعداد الميزانية الختامية²⁴ ، وفيما يلي مخطط كشف ميزان المراجعة:

الشكل رقم : 20 ميزان المراجعة

المبالغ بالدينار	الحسابات	
	مدين	دائن

²¹-سليمان مصطفى الدلاهمة، مرجع سابق، ص38

²²-دي رضا الصفار ، مرجع سابق، ص96

²³-مرجع سابق.

²⁴-حمزة بشير أبو عاصي، مرجع سابق، ص. 96

رابعاً: الطرق المحاسبية:

تمهيد: من العناصر الرئيسية في النظام المحاسبي تحديد الطريقة المحاسبية المستخدمة، ويكمن الخلاف أساساً بين هذه الطرق المحاسبية في تصميم وعدد الدفاتر التي تستخدم وفقاً لكل طريقة، وكيفية توجيه القيود المحاسبية فيها، بالإضافة إلى الاعتبارات القانونية الخاصة بشكل الدفاتر أو عددها، ويتأثر إعداد وتصميم واستخدام

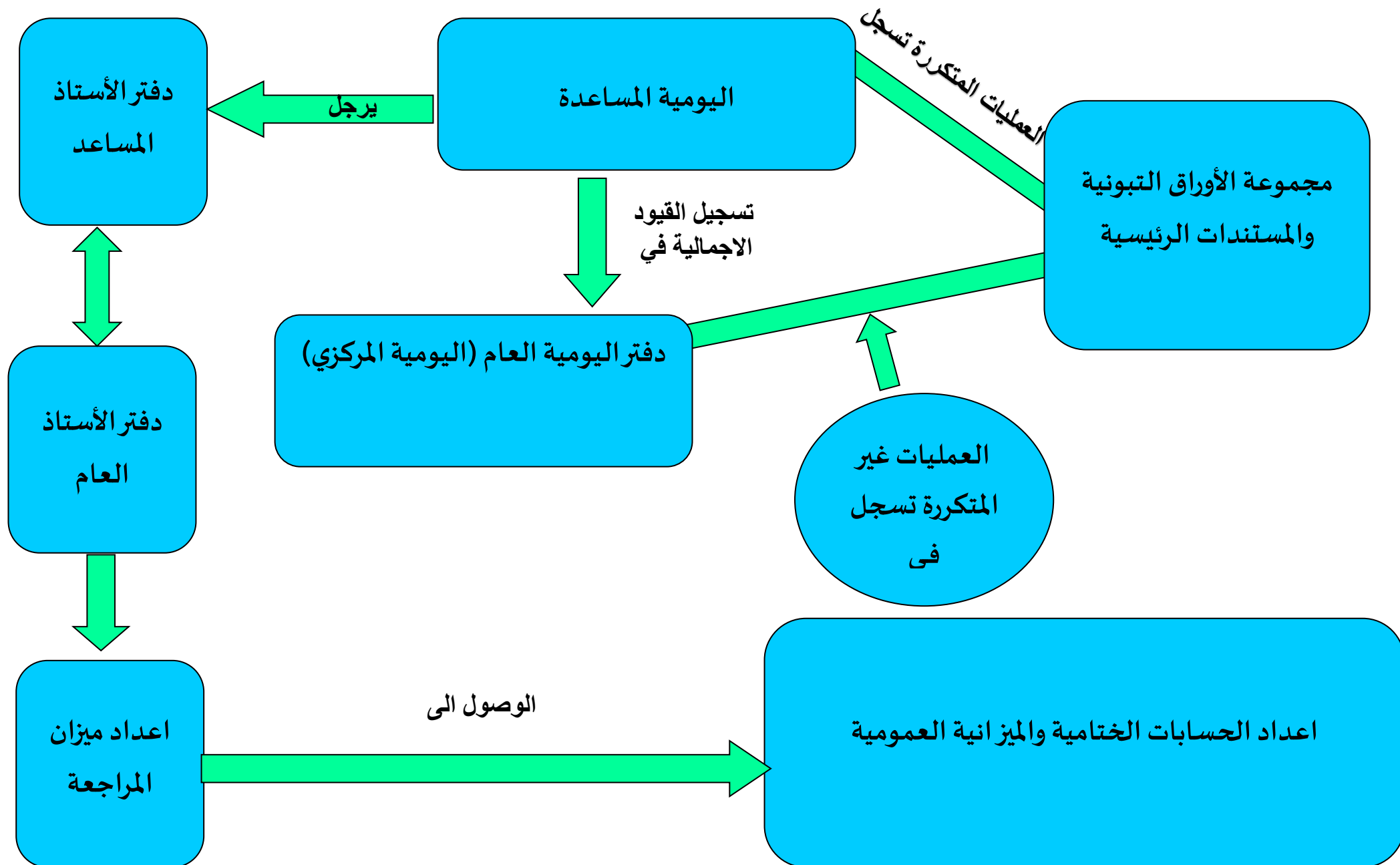
هذه الطرق في المؤسسة بعدة عوامل منها :

- حجم المؤسسة، وطبيعة عملها.
- كفاءة ونوعية العاملين بالمؤسسة.
- أسس وقواعد الرقابة الداخلية.

ومن أهم الطرق المحاسبية الأكثر استخداماً: الطريقة الإيطالية (العادية)، الطريقة الفرنسية (المركزية)، الطريقة الانجليزية (اليوميّات الأصلية)، الطريقة الألمانية، الطريقة الأمريكية، وقد نسبت هذه الطرق الأسماء الدول التي نشأت فيها.

1- الطريقة الإنجليزية والفرنسية

أ- الطريقة الفرنسية: ويطلق أيضاً على هذه الطريقة بالطريقة المركزية وهي تناسب المؤسسات الكبيرة الحجم التي يتسع نشاطها وتكرر عملياته 21 ، حيث يتم استخدام مجموعة كبيرة من الدفاتر اليومية ودفاتر الأستاذ كما تخصص دفاتر للعمليات المتكررة تسمى بالدفاتر اليومية المساعدة، والتي يتم تجميعها بعد كل فترة معينة في دفتر اليومية المركزي، بالإضافة إلى دفترين للأستاذ الأول دفتر أستاذ عام والثاني دفتر أستاذ مساعد، أما العمليات الغير متكررة فتسجل مباشرة في دفتر اليومية المركزي 3 ، وفيما يلي شكل يوضح نموذج للطريقة الفرنسية .

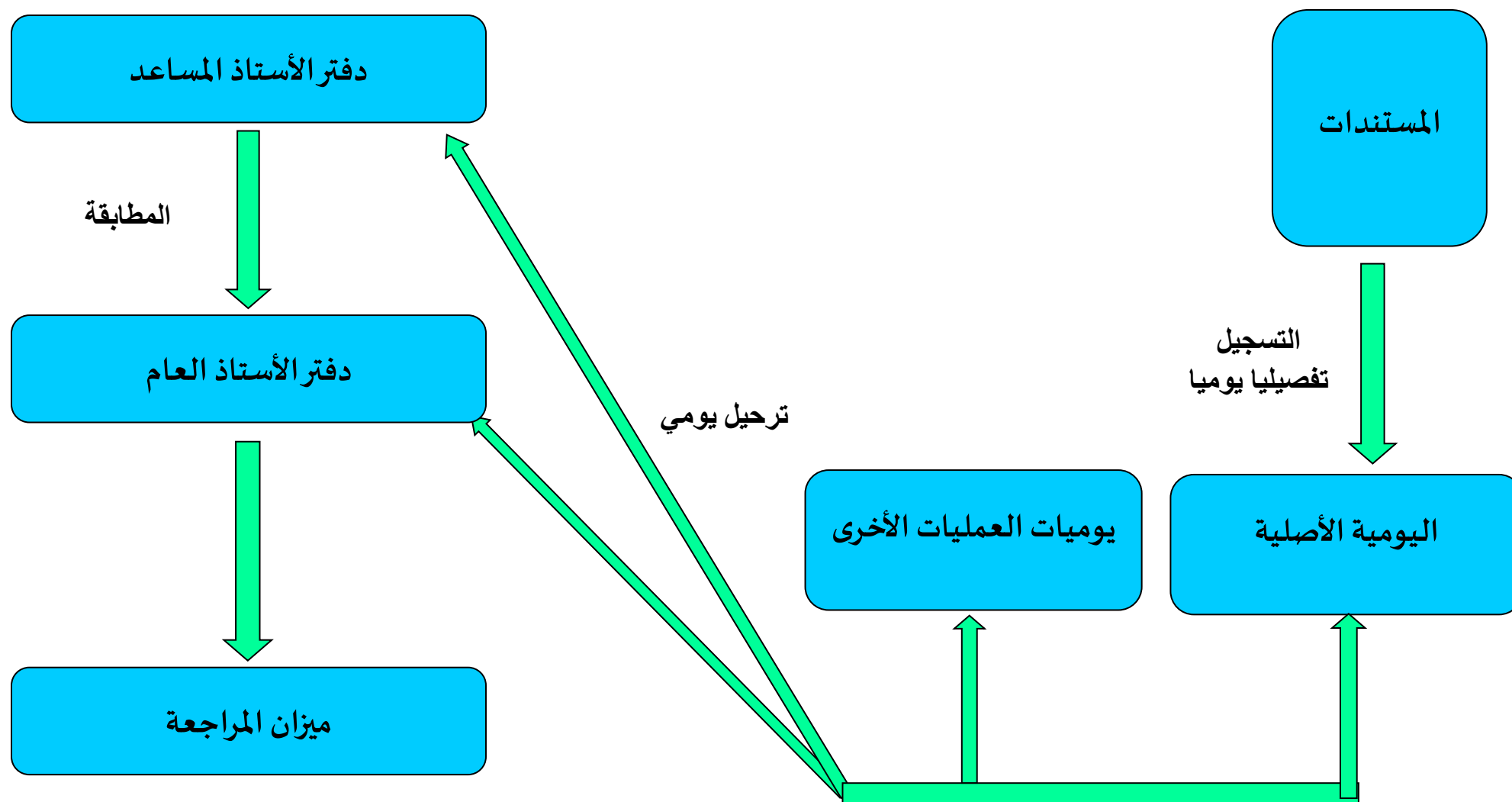


❖ تقييم الطريقة الفرنسية : يمكن تلخيص مزايا وعيوب هذه الطريقة فيما يلي²⁵:

- ✓ **المزايا** : تتمثل أهم مزايا هذه الطريقة فيما يلي:
- تتناسب والبلدان التي تتطلب قوانينها إتباع هذه الطريقة
- تناسب المؤسسات الكبيرة التي تحتاج فيها الإدارة معرفة تفاصيل الأعمال وتحليلها من أجل اتخاذ القرار .
- تمكن الاستفادة من مبدأ تقسيم العمل بين الموظفين بقسم المحاسبة لضبط العمل المحاسبي.
- تمكن من مراقبة ومتابعة الحسابات الإجمالية بدفتر الأستاذ العام، والتأكد من صحة الترحيل إلى الحسابات الشخصية المدينة والدائنة بدفتر الأستاذ المساعد .

- ✓ **العيوب** : تتمثل أهم عيوب هذه الطريقة فيما يلي:
- كثرة الدفاتر المساعدة من يومية وأستاذ يؤدي إلى زيادة العمل المحاسبي .
- إن تكلفة استخدام هذه الطريقة عالية أكثر من الطرق الأخرى ؛
- لا تناسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **ب- الطريقة الانجليزية** : ظهرت هذه الطريقة لأول مرة عام 1543 ، ونقوم على توفير مجموعة من دفاتر اليومية المتخصصة تسمى باليوميات الأصلية تسجل بها العمليات المتكررة وذات الطبيعة المتشابهة، مثلها تلك الموجودة في الطريقة الفرنسية، أما العمليات التي لا تتكرر فيتم تسجيلها في يومية خاصة به اتعرف بيومية العمليات الأخرى، ويتطلب الأمر هنا نظار لعدم وجود يومية مركزية ضرورة الاستيفاء - - بجميع الشروط القانونية في هذه اليوميات، بالإضافة إلى اعتماد هذه الطريقة على دفاتر الأستاذ المساعدة والعامة¹ ، والشكل الموالي يوضح نموذج للطريقة الانجليزية:

²⁵ رياض الحلي وآخرون، مرجع سابق، ص 183 -



❖ تقييم الطريقة الانجليزية :

✓ المزايا : تتميز هذه الطريقة ب:

- تناسب احتياجات المؤسسات الكبيرة وتحقق مبدأ تقسيم العمل المحاسبي وتحديد المسؤولية ؛
- تستخدم دفاتر أقل من الطريقة الفرنسية لأنها لا تستعمل دفتر يومية عامة ولا حسابات إجمالية؛
- ترحل بموجبها العمليات بدفتر اليومية المساعد الأصلي إلى دفتر الأستاذ العام مباشرة ولا تسجل باليومية المركزية.

✓ العيوب :من أهم عيوب هذه الطريقة نجد :

- لا يمكن استخدامها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- لا تستخدم الحسابات الإجمالية، مما يجعل عملية المراقبة للحسابات الشخصية غير موجودة
- استخراج دفتر الأستاذ وتجميع الأرصدة فيه يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين.

الجدول: رقم مقارنة بين الطريقتين الفرنسية والانجليزية

الطريقة الفرنسية	الطريقة الإنجليزية
تعد الدفاتر اليومية الفرعية دفاتر المساعدة لا بد من إثبات مجاميعها في اليومية المركزي	تعد الدفاتر اليومية الفرعية دفاتر أصليّة
تتم عملية الترحيل من دفتر يومية مركزي إلى دفتر الأستاذ العام	تتم عملية الترحيل مباشرة من دفاتر اليومية الأصلية إلى دفتر الأستاذ العام.
ليس للدفاتر المساعدة شروط قانونية	الدفاتر الفرعية يجب أن تستوي الشروط القانونية مثلها مثل دفتر يومية مركزي الطريقة الفرنسية

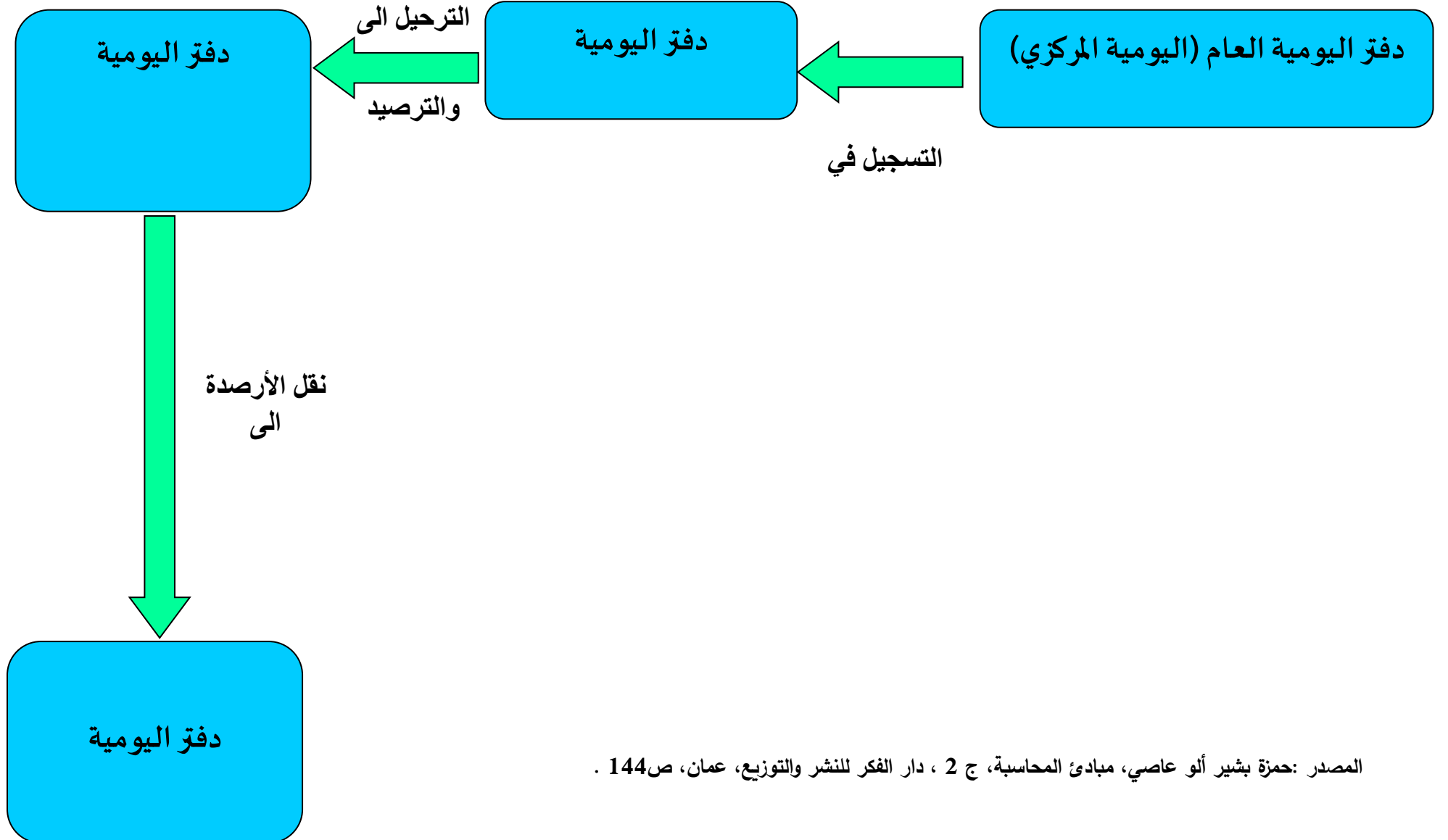
-2- الطريقة الايطالية والطريقة الأمريكية :

فيما يلي يتم عرض كلا من الطريقتين

أ: الطريقة الإيطالية يطلق على هذه الطريقة اسم الطريقة العادية، وهي تعد أبسط وأقدم الطرق وأقلها تعقيدا وتناسب المؤسسات الصغيرة الحجم، ولا تحتاج إلى مجموعة كبيرة من الدفاتر المحاسبية، حيث تقتصر على دفترين فقط دفتر اليومية ودفتر الأستاذ، لكنها تحتاج إلى وقت ومجهود كبيرين، ويمكن تلخيص هذه الطريقة في الشكل التالي²⁶:

26 - حمزة بشير ألو عاصي، مبادئ المحاسبة، ج 2 - ، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، صص 143 - 144

الشكل رقم 25: الدفاتر المستخدمة في الطريقة الإيطالية



المصدر: حمزة بشير ألو عاصي، مبادئ المحاسبة، ج 2 ، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ص144 .

❖ تقييم الطريقة الايطالية : يمكن تلخيص مزايا وعيوب هذه الطريقة فيما يلي :

✓ **المزايا :** من أهم مزايا الطريقة الايطالية:

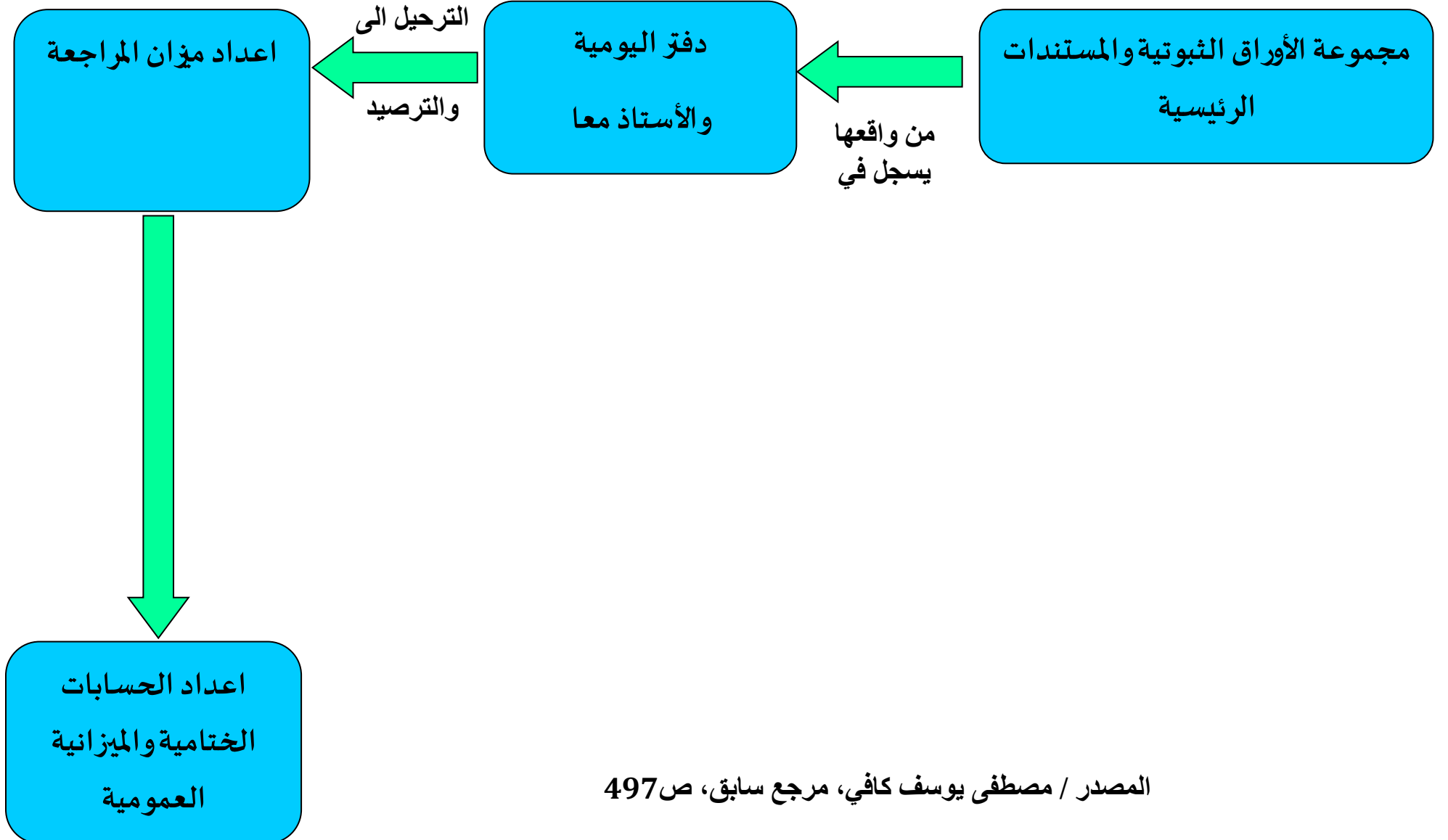
- سهولة وغير معقدة
- قليلة التكاليف بسبب العدد المحدود الذي يعمل بالمؤسسة؛
- قلة عدد الدفاتر المستخدمة؛
- ملائمة للمؤسسات الصغيرة .
- مناسبة لبعض الدول التي تشترط قوانينها مسك دفتر اليومية ودفتر الأستاذ.

✓ **العيوب :** من سلبيات هذه الطريقة نجد:

- كثرة الأعمال الكتابية في إثبات طرفي كل عملية في دفتر اليومية ؛
- حاجتها إلى وقت وجهد كبيرين
- صعوبة تقسيم العمل بين الموظفين العاملين في مجال المحاسبة ؛
- قلة فرص الرقابة الداخلية؛
- صعوبة القيام بعملية الترحيل قبل الانتهاء من التسجيل في دفتر اليومية ؛
- غير ملائمة للمؤسسات الكبيرة التي تتنوع معاملاتها وأنشطتها وعدد العاملين فيها.

-ب- **الطريقة الأمريكية :** تركز هذه الطريقة على استخدام دفتر واحد فقط يعتبر بمثابة يومية وأستاذ معاً، لذلك تعد من أسهل الطرق المحاسبية وتلائم المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، إضافة إلى بعض الدفاتر المساعدة .

الشكل رقم: نموذج للطريقة الأمريكية



المصدر / مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 497

❖ تقييم الطريقة الأمريكية :يمكن تلخيص مزايا وعيوب هذه الطريقة فيما يلي:

✓ **المزايا :** من أهم مزايا الطريقة هي:

- توفير جهد ووقت كبيرين، بسبب استخدام دفتر يومية واحد لليومية والأستاذ ؛
- تناسب هذه الطريقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- توفير النفقات الناتجة من استخدام دفتر واحد بدلا من دفترين لليومية والأستاذ؛
- تحقيق الرقابة الداخلية لاستخدامها الحسابات الإجمالية التي يمكن أن تراقب دفاتر الأستاذ المساعدة.

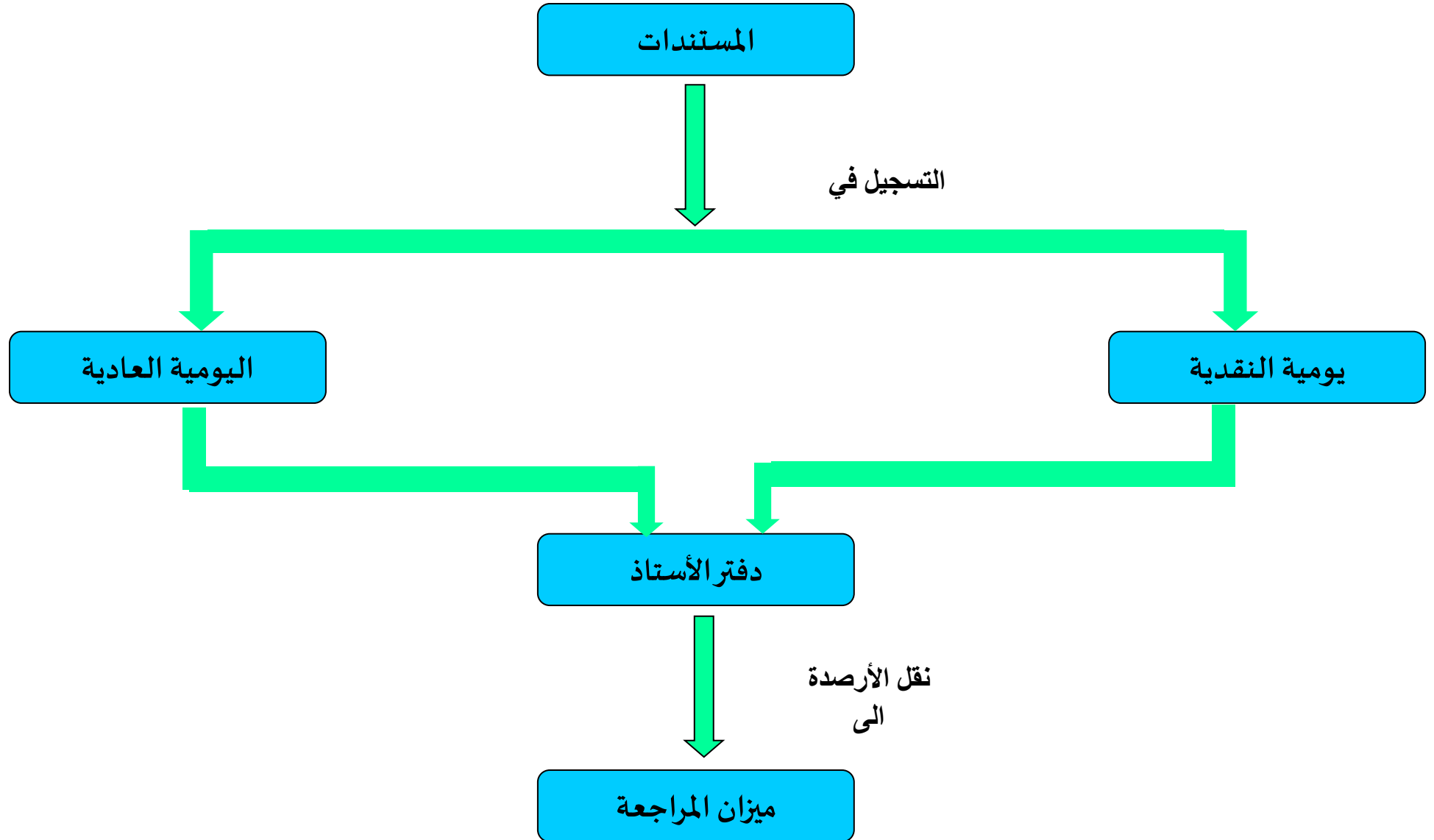
✓ **العيوب :** من سلبيات الطريقة:

- لا تناسب المؤسسات الكبيرة؛
- يصعب تقسيم العمل بين الموظفين لاستخدامها عددا محدودا من الدفاتر التي تعتمد على بعضه البعض؛
- تحتاج إلى إمساك دفاتر إحصائية، أو دفاتر مساعدة لتحليل البيانات الإجمالية ؛
- يحتمل حدوث الأخطاء لتقارب خانات الحسابات في دفاتر الأستاذ، بحيث يمكن إثبات رقم ما في خانة مجاورة للخانة المقصودة.

-ج- الطريقة الألمانية:

تعد هذه الطريقة من الطرق البسيطة غير المعقدة، ومن أهم الدفاتر المستخدمة فيها نجد :دفتر يومية نقدية تحليلي مثل الموجود في الطريقة الانجليزية، ودفتر يومية عادي مثل الموجود في اليومية الإيطالية، وترحل جميع الحسابات من الدفترين إلى دفتر أستاذ واحد 2 ، وفيما يلي شكل يوضح هذه الطريقة 43 :

شكل رقم م: 27 يوضح الطريقة الألمانية



تقييم الطريقة الألمانية: يمكن تلخيص مزايا وعيوب هذه الطريقة فيما يلي 1 :

✓.المزايا :من أهم مزايا الطريقة هي:

- سهولة استخدامها.
- قلة التكاليف بسبب العدد المحدود من العاملين في مجال المحاسبة ؛
- قلة عدد الدفاتر المستخدمة.
- سهولة الفصل بين العمليات النقدية والعمليات غير النقدية
- ملاءمتها للمؤسسات الصغيرة.

✓.العيوب :من سلبيات هذه الطريقة:

- كثرة الأعمال في إثبات طرفي كل عملية في دفتر اليومية؛
- حاجتها إلى وقت وجهد كبيرين ؛
- صعوبة تقسيم العمل بين الموظفين العاملين في مجال المحاسبة ؛
- قلة فرص الرقابة الداخلية، إذ لم يتم استخدام حسابات المراقبة الإجمالية ؛
- عدم ملاءمتها للمؤسسات الكبيرة.

المحور الثاني

النظام المحاسبي كنظام معلومات

المحور الثاني : النظام المحاسبي كنظام للمعلومات

تمهيد:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي المسؤول الأساسي عن ضخ المعلومات المالية والكمية بهدف توفير معلومات ذات جودة، لكل من الإدارة والأطراف الأخرى داخل وخارج المؤسسة التي تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة.

سنحاول من خلال هذا المحور التركيز على النقاط التالية :

✓ مفهوم نظام المعلومات المحاسبي.

✓ جودة المعلومات المحاسبية

أولاً : مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

يتضمن نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من الأنشطة والوظائف التي يجب القيام بها، حتى يتمكن من الحصول على المعلومات الدقيقة والملائمة وتوصيلها إلى مستخدميها، وفيما يلي تعريفه وأهم مكوناته ووظائفه.

1- تعريف نظام المعلومات المحاسبي :

يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه "مجموعة من المكونات تمثل الوسائل الآلية والأوراق والمستندات والسجلات والتقارير والأفارد والإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض، لتحقيق هدف المعالجة للبيانات المحاسبية عن طريق التسجيل والتبويب والتلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية²⁷". كما يعرف على أنه "أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب وتحليل وتوصيل المعلومات المالية والكمية، لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية²⁸ " ، وبهذا فإن نظام المعلومات المحاسبي يعمل على توفير مختلف المعلومات لجميع الإدارات والأقسام والأطراف الأخرى.

2- مكونات نظام المعلومات المحاسبي

يتوفر نظام المعلومات المحاسبي على ستة عناصر أساسية تمكنه من دعم وظائف العمل داخل المؤسسة، تتمثل فيما يلي²⁹:

- ✓ **وحدة تجميع البيانات** : تختص هذه الوحدة بعملية تجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة، أو عن طريق التغذية العكسية وإمداد الإدارة بها، وتحدد طبيعة البيانات المارد الحصول عليها حسب طبيعة أهداف المؤسسة نفسها وطبيعة المخرجات المطلوب الوصول إليها؛
- ✓ **وحدة تشغيل البيانات** : من خلال هذه الوحدة يتم تشغيل البيانات الأولية التي تم الحصول عليها إذا كانت في حاجة للتشغيل والمعالجة لتصبح معلومات مفيدة، أما إذا كانت جاهزة للاستخدام في شكلها الحالي فلا تتم عملية المعالجة لها ؛

27- محمد يوسف الحناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001 - ، ص. 55

28- أحمد حلمي جمعة، وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2014 - ، ص 27

✓ **وحدة تخزين واسترجاع البيانات :** حيث يتم من خلال هذه الوحدة عملية تخزين للبيانات التي لم يتم استخدامها بعد والمحافظة عليها، ليتم استرجاعها والاستفادة منها مستقبلاً أو يتم إجراء بعض العمليات عليها قبل إرسالها إلى متخذي القرارات.

✓ **وحدة توصيل المعلومات :** تعد هذه الوحدة وسيلة اتصال بين وحدات النظام المحاسبي، يتم من خلالها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل هذا النظام، حتى تصل إلى متخذي القرارات من خلال قنوات آلية أو يدوية حسب الغرض والإمكانيات المتاحة للمؤسسة .

✓ **وحدة القرارات الإدارية :** تتمثل وظيفة هذه الوحدة باتخاذ القرار المناسب بناء على المعلومات التي تم الحصول عليها، والمفاضلة بين مجموعة البدائل المتاحة إليها ودراستها ومقارنتها بأهداف المؤسسة، ومن ثم اختيار البديل الأفضل الذي يحقق أفضل نتائج ممكنة في ضوء المحددات والقيود المفروضة.

3- وظائف نظام المعلومات المحاسبي : تتمثل أهم وظائف نظام المعلومات المحاسبي فيما يلي:

أ - **المدخلات :** وهي البيانات التي تمثل المواد الأولية وتنشأ نتيجة للعمليات والأحداث الاقتصادية التي تمت داخل المؤسسة أو خارجها والموثقة بمستندات تثبت وقوعها بتاريخ محدد، وتتضمن المدخلات بحسب تكررها ومصادرها إلى أربعة عناصر خارج وداخل المؤسسة، وهي :

- البيانات التي تتجمع بصورة روتينية من العمليات الخارجية اليومية العادية مع الأفراد والهيئات والوحدات الأخرى خارج الوحدة الاقتصادية، وهي غالباً ما تتعلق بعملية البيع والشراء والمدفوعات والمتحصلات النقدية.

- البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من مصادر خارجية كالهيئات التجارية والجهات الرسمية والحكومية كتعليمات جديدة من مصلحة الضرائب، تغبيرات في الأسعار.

- البيانات العادية التي تتجمع بصورة روتينية من العمليات الداخلية، نتيجة للمعاملات بين الأقسام الداخلية ومراكز المسؤولية بعضها البعض، كبيانات التكاليف الصناعية في المراحل الإنتاجية المختلفة وحركة المخزون والأجور والمرتبات وغيرها .

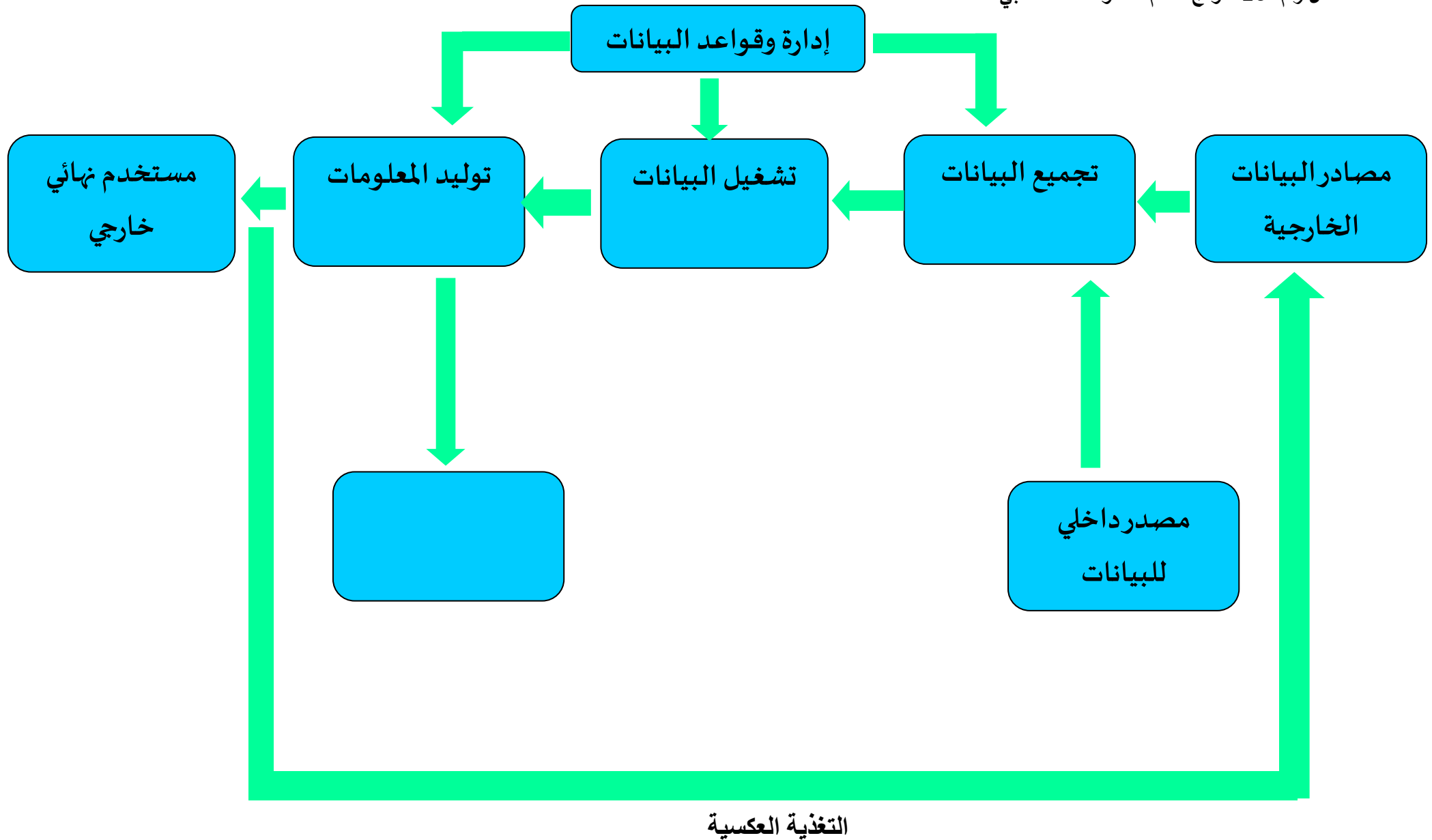
• البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من القرارات الإدارية الداخلية مثل وضع سياسات جديدة أو تغيير المعايير المستخدمة في الأداء أو أهداف جديدة مطلوب تحقيقها

-ب- **المعالجة** : وهي العملية التي يتم بموجبها يتم تحويل المدخلات إلى مخرجات، من خلال تفاعل كل العوامل داخل النظام، ويتم تحويل البيانات في نظام المعلومات المحاسبي بعمليات إضافية مختلفة تتمثل في كل من التخزين، الاستدعاء، التحكم، السيطرة .

-ج- **المخرجات** : يمكن تصنيف مخرجات النظام المحاسبي إلى نوعين :مخرجات يومية روتينية ومخرجات التغذية العكسية، حيث يتضمن النوع الأول المخرجات اليومية الخاصة بتوثيق النشاط والمعلومات الروتينية العادية للوحدة الاقتصادية سواء مع أطراف وهيئات خارج الوحدة أو داخلها، مثل أوامر الشراء، محاضر الاستلام، وغيرها، أما النوع الثاني من المخرجات فهي مخرجات التغذية العكسية فتستخدم لتنظيم وإدارة وتقييم الأنشطة داخل الوحدة الاقتصادية، وتصنف بدورها إلى ثلاث أصناف :النوع الأول الخاص بتسجيل الأحداث التي تصف الماضي، أما النوع الثاني فيلفت النظر ويوجه الانتباه إلى شيء معين، والنوع الثالث يكون في شكل تنبؤات ترتبط باتخاذ قرارات مستقبلية .

ويمكن تلخيص هذه الوظائف في الشكل التالي:

الشكل رقم: 28 نموذج لنظام المعلومات المحاسبي



ثانيا : جودة المعلومات المحاسبية

تمهيد:

المعلومة المفيدة هي التي لها تأثير على اتخاذ القرار الاقتصادية للمستخدمين ومساعدتهم على تقييم أحداث الماضي أو الحاضر أو المستقبل أو تأكيد أو تصحيح التقييمات الماضية، من خلال إحداث الفرق في اتخاذ القرار ومساعدة المستخدمين في توجيه توقعاتهم أو تصحيحها، ولتحديد هذا الغرض اتخاذ القرارات مجموعة من الخصائص النوعية تتمثل فيما يلي: الفرع الأول: الخصائص الرئيسية الخصائص الرئيسية هي الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية المنشورة وإلا فقدت هذه المعلومات أهميتها، وأصبحت غير مفيدة للمستخدمين.

1- - الملاءمة:

- تكون المعلومة المحاسبية ملائمة إذا استطاعت التأثير على القرارات الاقتصادية للمستعمل من خلال:
- ✓ أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب: يجب أن تكون المعلومات الملائمة متاحة في الوقت الذي يتم فيه القرار، وإلا فقدت قدرتها على التأثير في اتخاذ القرار.
 - ✓ أن تتميز المعلومات بتغذية مرجعة تؤثر في القرارات من خلال تأكيد أو تصحيح توقعات أولية لمتخذ القرار
 - ✓ أن تتميز المعلومات بقيمة تنبؤية: تساعد المعلومات الملائمة المستخدمين لها في عمل تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث المتوقعة مستقبلا.

2- - الموثوقية الاعتمادية أو الوثوق في المعلومات:

- لكي تكون المعلومات مفيدة فإنه يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها وأن تكون خالية من الأخطاء والتحيز، ولتحقيق ذلك يجب توفر مجموعة من الخصائص التالية :
- ✓ التمثيل الصادق: حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث التي تمثلها أو تعبر عنها ؛
 - ✓ لجوهر فوق الشكل الاقتصادي: للحصول على الصورة الوافية للمعاملات ومختلف الأحداث الجارية يجب

✓ أن تحتسب وفقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس فقط شكلها القانوني، مثل نقل ملكية أحد الموجودات إلى طرف آخر لكن ما ا زلت تستفيد منه المؤسسة وفقا لاتفاقية بين الطرفين، فوفقا لهذا المعيار لا يتم الاعتراف بعملية البيع لأنه لا يعكس الشكل حقيقة العملية .

- 3- الحياد :

لكي تكون المعلومات مفيدة ويمكن الاعتماد عليها، يجب أن تكون محايدة وغير متحيزة لجهة أو مصلحة معينة من المستخدمين ؛

المحور الثالث

الاختلاف المحاسبي الدولي في تطبيق الأنظمة المحاسبية

المحور الثالث : الاختلاف المحاسبي الدولي في تطبيق الأنظمة المحاسبية

تمهيد :

تهدف المحاسبة على المستوى الدولي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لعل أبرزها دراسة الأنظمة المحاسبية في الدول المختلفة إلى النظم الأكثر ملائمة لاحتياجاتها، والتوصل إلى أسس وقواعد محاسبية دولية يمكن الاستعانة بها لتطوير الأنظمة المحاسبية المحلية، إضافة إلى توفير معلومات محاسبية ملائمة وذات مصداقية.

➤ وسنتناول من خلال هذا المحور النقاط التالية :

- ✓ أسباب الاختلاف المحاسبي على المستوى الجزئي .
- ✓ أسباب الاختلاف المحاسبي على المستوى الكلي .
- ✓ أشكال الاختلاف المحاسبي الدولي.
- ✓ التقسيمات الخارجية الجوهرية للأنظمة المحاسبية .
- ✓ المحاسبة الأنجلوسكسونية والمحاسبة اللاتينية
- ✓ طرق تجاوز الاختلاف المحاسبي

أولا : أسباب الاختلاف المحاسبي الدولي

تمهيد:

إن الاختلاف العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية أثر على الممارسات المحاسبية من دول إلى أخرى ، وذلك حسب اختلاف البيئة والمحيط التي تقوم فيه مؤسسات هذه الدول.

1- المحيط المحاسبي الدولي : يتميز المحيط الدولي بمجموعة من الظواهر المؤثرة على المحاسبة، من بينها ظهور الاقتصاد الدولي الحديث، دور المؤسسات المتعددة الجنسية، الاستثمار الأجنبي المباشر، النظام النقدي الدولي، وقد كونته هذه العوامل بيئة أعمال لها صفاتها واحتياجاتها الخاصة من حيث طرق القياس والتقييم المحاسبي والإفصاح، وفيما يلي تفصيل لكل عنصر على حد: ³⁰

▪ **الفرع الأول : الاقتصاد الدولي الحديث :** يتميز الاقتصاد الدولي والعالمي الحديث بعدد من الخصائص، منها :

أ - **المؤسسات العالمية التضامنية:** والتي تجمع شركاء مختلفين في الجنسية من أجل الحصول على الأرباح من السوق الدولية والاستفادة من سوق العمل، وتجنب مخاطر تقلبات أسعار العملات والعقبات التي تضعها بعض الدول كفرض الرسوم الجمركية وغيرها .

ب- **التكامل الدولي للأسواق المالية العالمية:** وذلك رغم العقبات التي تواجهها من اختلاف طرق الانتخاب والسياسات المحاسبية والقوانين التجارية المحلية وغيرها .

ج- **كثرة ظهور الاتحادات الاقتصادية على هيئة تكتلات منها:** التكتل التجاري في أمريكا الشمالية عام 1992 ، بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا.

• التكتلات الاقتصادية بين دول أمريكا الوسطى والجنوبية مثل الب ا رزيل والأرجنتين والأوروغواي.

• التكتلات الاقتصادية في أوروبا، ومن أهمها السوق الأوروبية المشتركة التي تأسست سنة 1957.

• ظهور قوى اقتصادية جديدة خاصة اليابان وألمانيا، كانت لها أثر كبير على القدرة التنافسية والبقاء.

الفرع الثاني: دور المؤسسات متعددة الجنسيات: وهي مؤسسات مملوكة ونطاق نشاطها على المستوى الدولي العالمي، فهي ليست مؤسسات محلية تقدم بعض الأعمال الأجنبية، بل أعمالها دولية في كل

³⁰ أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية، الشركات المتعددة الجنسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، - 2004 ، ص ص 13 - 15

وظائفها الإنتاجية والتسويقية والتمويلية، وقد انتشر هذا النوع من المؤسسات عن طريق الاستثمار في مؤسسات تابعة أو فروع خارجية مستقلة، ولا شك أن انتشار مثل هذه المؤسسات عالمياً يتطلب وجود نظم محاسبية ورقابية لتقييم أدائها ومعايير محاسبية خاصة لتحقيق متطلبات المستثمرين الحاليين والأجانب على حد سواء.

الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر: وهو عبارة عن تحويل أرس المال والأصول التكنولوجية لإحدى المؤسسات من دولة (الدولة الأم) إلى دولة أخرى (الدولة المضيفة) عن طريق المؤسسة ذاتها، ومن أهم أهدافها هو توسيع الأسواق عن طريق الإنتاج والبيع في الخارج وتخفيض تكاليفها (النقل، العقبات الجمركية)، إضافة إلى وجود مواقع تنافسية أقوى، وهذا النوع من الاستثمار له آثار كبيرة على المحاسبة وخاصة على المستوى الدولي من حيث ترجمة العملات الأجنبية وعمليات الصرف الأجنبي.

الفرع الرابع: النظام النقدي الدولي: وهو ذلك النظام الذي يتحدد عن طريق أسعار الصرف وتدفق رأس المال، ويتم تعديل موازين المدفوعات بناء عليه، ومن أهم تأثير له على المحاسبة نجد مشكلة أسعار الصرف.

ثانيا : أسباب الاختلاف المحاسبي على المستوى الجزئي :

تظهر أهم الأسباب وراء الاختلاف المحاسبي على مستوى المؤسسات في العوامل التالية :³¹

▪ **الفرع الأول: النظام القانوني:** يحدد النظام القانوني تنظيم السلوك بين الأفراد والمؤسسات، وتنقسم البلدان في هذا المجال إلى مجموعتين مجموعة القانون المكتوب ومجموعة القانون العام، حيث تتميز بلدان المجموعة الأولى بوضع قواعد مفصلة شاملة لكل المتطلبات والإجراءات بما في ذلك قوانين المؤسسات مما يؤدي إلى مرونة أقل عند إعداد التقارير المالية، لأن القواعد المحاسبية موجودة ضمن القوانين الوطنية، وبهذا فإن هناك قواعد تشريعية ونصوص قانونية تؤثر على الممارسة المحاسبية .

➤ وعلى العكس فإن دول القانون العام يكون تشريعها أقل تفصيلا وأكثر مرونة مقارنة بأنظمة القانون المكتوب وهو ما يسمح بتطبيق الحكم المهني، كما أن القواعد المحاسبية توضع من قبل المنظمات المهنية للقطاع الخاص، وبهذا فهي أكثر تكيفا وتجديدا ولا تكون موجودة ضمن القانون التشريعي.

▪ **الفرع الثاني : مصدر التمويل :** من بين أحد العوامل الرئيسية للاختلاف المحاسبي، هي الطريقة التي يتم الحصول من خلالها على التمويل، ففي الدول التي تعتمد في تمويلها أساسا على الأسواق المالية، نجد اهتمام المحاسبة ينصب على تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات حول التدفقات النقدية المستقبلية والمخاطر المحتملة، في حين نجد الدول التي تعتمد في تمويلها أساسا على البنوك مقارنة بما تتحصل عليه من السوق المالي، فإن المحاسبة تقوم على مبدأ الحذر وتنصب اهتمامها على حماية المقرضين ولو على حساب مصداقية حسابات المؤسسة من أرباحها ومصاريفها.

▪ **الفرع الثالث: النظام الضريبي:** يكمن الاختلاف في النظام الضريبي في مدى الارتباط بين القواعد الضريبية والقواعد المحاسبية، حيث نجد دول تشريعاتها الضريبية لها أثر كبير في تحديد القواعد المحاسبية، ويكون الدخل الخاضع للضريبة هو نفسه الدخل المتضمن بالتقرير المالي، وعلى العكس هناك بلدان أخرى يتم فيها حساب الدخل الخاضع للضريبة بشكل مستقل عن الدخل المرتبط بالتقرير المالي، وهنا يكون النظام الضريبي منفصل عن النظام المحاسبي.

³¹ - Frederick D. S. Choi, Gary K. Meek, International Accounting, 7th edition, Prentice Hall, New York , 2011, pp. 31 -34

ثالثاً: أسباب الاختلاف المحاسبي على المستوى الكلي

تظهر أهم الأسباب وراء الاختلاف المحاسبي على مستوى الكلي في العوامل التالية:³²

- **1- الفرع الأول: العلاقات السياسية والاقتصادية:** تنتقل الأفكار والتطبيقات المحاسبية من دولة إلى أخرى عن طريق الاحتلال أو التجارة أو غيرها من القوى، فقد انتشر نظام القيد المزدوج الذي وجد في إيطاليا في كل أوروبا، وذلك مع انتشار الأفكار الجديدة لعصر النهضة، كما صدر الاستعمار البريطاني لنماذج والمبادئ المحاسبية إلى المستعمرات، وفرضت الولايات المتحدة الأمريكية نظام وإجراءات المحاسبة على اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وبهذا فإن اتساع التكامل الاقتصادي من خلال نمو التجارة وتدفقات رأس المال قد أصبحت محفزات قوية لاتساع معايير المحاسبة في الدول حول العالم.
- **2- الفرع الثاني: مستوى التضخم:** يظهر أثر الاختلاف من خلال التضخم على الممارسات المحاسبية في طرق التقييم، حيث نجد في حال الدول ذات معدل تضخم منخفض تميل إلى تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية أين يكون معدلات الأسعار منخفضة وبالتالي لم تسمح الحكومات بعمليات إعادة التقييم، ولكنها تقوم بنشر هذه المعدلات ومتابعة تطورها، بالمقابل نجد أن الدول ذات معدل تضخم عالي تقوم بتطبيق طريقة إعادة التقييم لأصولها وإيراداتها والمصاريف المرتبطة بها.
- **3- الفرع الثالث : مستوى التعليم :** تعد المعايير والممارسات المحاسبية شديدة التعقيد والتطور وليست ذات فائدة إذا لم يحسن فهمها واستخدامها، مثلاً ستكون التقارير الفنية المعقدة عن انحرافات سلوك التكاليف غير فائدة ما لم يكن القارئ ملم بمحاسبة التكاليف، وكذا الإفصاح عن مخاطر المشتقات المالية ستصبح معلومات غير مفيدة إلا إذا قرأت بكفاءة، وقد تمكن ت المكسيك من تخطي هذه الصعوبات.
- **4- الفرع الرابع. درجة نمو الاقتصاد:** كلما زادت المعاملات التجارية في الاقتصاد ازدادت الحاجة إلى أساليب جديدة في المحاسبة حتى تلبي الاحتياجات الجديدة لمتخذي القرارات، ويؤثر نوع النظام الاقتصادي المطبق بشكل كبير ومباشر على نوع الأنظمة والممارسات المحاسبية، سواء كان اقتصاد سوق أو اقتصاد اشتراكي.

³²- Frederick D. S. Choi, Gary K. Meek, Op.cit, pp. 31,36.

- 5- الفرع الخامس: التباين الثقافي: تعرف الثقافة على أنها مجموعة القيم والاتجاهات المشتركة في المجتمع، التي تؤثر في التنظيمات القانونية والاجتماعية والسياسات المحاسبية داخل البلد، وعلى إدارة وتصميم مختلف النظم المحاسبية، إضافة إلى ذلك فإننا نجدها ذات أثر كبير على الفرد وكيفية تنظيم مؤسسته.
- وقد تم تصنيف الاختلافات الثقافية في خمسة أبعاد أساسية هي : ³³

- ✓ الفردية مقابل الجماعة: بموجب هذا البعد فإن الفرد يكون ضمن إطار اجتماعي متماسك، أي الترابط الذي يحافظ عليه المجتمع بين الأفراد.
- ✓ السلطة الكبيرة مقابل السلطة الصغيرة: يعالج هذا البعد كيفية تعامل المجتمع واحتماله لعدم المساواة بين الأفراد، حيث يقوم الرئيس في مركز عالي في الهرمية التنظيمية باتخاذ قرارات، ويقوم المرؤوسين في المستويات الدنيا بإتباع التعليمات مدركين باختلاف في السلطة.
- ✓ تجنب عدم التأكيد مقابل قبول عدم التأكيد: إن تجنب عدم التأكيد هو مدى شعور الأفراد داخل المؤسسة بعدم الراحة لعدم اليقين والتشاؤم، في حين يتميز قبول عدم التأكيد بالشعور أكثر بالارتياح.

³³Christopher Nobes ,Robert Parker,Comparative International Accounting, tenth education, Pearson,2008, pp.25-26.

رابعاً: أشكال الاختلاف المحاسبي الدولي

تمهيد :

تتعدد أشكال الاختلافات المحاسبية بحسب نوع العملية المراد معالجتها، فنجد اختلاف في التطبيقات المحاسبية لكل من تحقق الإيراد، تحمل النفقات، المصطلحات، شكل القوائم المالية.

1- الاختلاف في تحقق الإيراد:

يتحقق الإيراد من البيع إما نقداً وبالأجل، وتعد مبيعات الأجل القصير مضمونة التحصيل وتبقى خاضعة فقط لتكوين مخصصات لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها، إلا أن هناك بعض الاختلاف في الممارسات المحاسبية والتي لها تأثير في نتائج العمليات منها:

أ - الفرع الأول. البيع بالتقسيط: قد يتم البيع لدى المؤسسات بالتقسيط لأحد الموظفين الذي يتقاضى رتباً محدداً، وهو مستعد لدفع الدفعة الأولى نقداً ويلتزم بتسديد الأقساط في أوقاتها، فإذا كانت تكلفة السيارة 750 ألف دج وسعر بيعها النقدي 900 ألف دج وثن بيعها بالتقسيط 1016 ألف دج، على أربع أقساط متساوية كل ستة أشهر، فهناك من يسجل المبيعات بقيمة 1016 ألف من تاريخ البيع وتكون قيمة ربحه (1016 - 266 = 750) وهناك من يسجل ب 900 ألف ويكون ربحه مقدر ب (900 - 750 = 150 ألف) وفريق آخر يسجل ب 750 ألف فقط ولا يكون قد ربح شيئاً بانتظار دفع الأقساط وأن مبلغ 266 ألفاً يعد بمثابة أرباح مؤجلة أو غير محققة .

ب- الفرع الثاني: البيع التأجيري : يعتمد البيع التأجيري على ممارسات مختلفة بين المؤسسات تؤدي إلى نتائج متباينة وآثار مختلفة على القوائم المالية، وبالرجوع إلى المثال السابق نجد أنه هناك من يعتبر المشتري قد استأجر السيارة ويقوم بدفع (1016 / 4) 254 ألف كل ستة أشهر كإيجار يسجله مع المصروفات وليس ضمن أصوله، كما لا يسجل الديون ضمن التزاماته، في حين نجد بعض المؤسسات تعتبر السيارة ضمن أصولها ولو أنه ما زال مسجلاً باسم البائع إلى غاية التسديد النهائي وتحويل السيارة المشتراة إلى اسم المشتري، وبهذا تزداد قيمة الأصول بثمن الشراء .

ج- الفرع الثالث : عقود المقاولات: وهي مجال آخر لتباين وجهات النظر السائدة في الممارسة العملية، فلو تعاقدت إحدى مؤسسات المقاولات على إنشاء جسر بمبلغ 10 مليون دج وفي نهاية السنة أنهت 40% من الجسر وتكلف 2 مليون وقد قبضت من المؤسسة المستفيدة 4 مليون، فعند قياس الربح تجد هذه المؤسسة أمامها عدة بدائل منها مثلاً اعتبار كافة المقبوضات إياداً ت شريطة تكوين مخصصات ب 30% للأعمال غير المنجزة، وعندها يكون الربح 2000000 - 600000 =

1400000 ، وهناك من المؤسسات التي تقيس الربح على أساس نسبة الأعمال غير المنجزة ، وقد نجد اتجاهًا آخر يعتبر المبلغ المقبوض بمثابة قرض من المؤسسة المتعاقدة، أما النفقات فتسجل على العقد وترسمل لتظهر في ميزانية المؤسسة بانتظار العام الثاني وتصفية العقد، وعندها تقرر الأرباح دون تحميل كل سنة نصيبها من الإيرادات والمصروفات.

-2- التباين في تحميل النفقات: يعد تحميل النفقات من بين أحد عوامل الاختلاف في نتائج القياس المحاسبي، ففيما يخص الأصول طويلة الأجل، نجد وجوب القيام بتخفيض قيمتها أو اهتلاكها على عدد سنوات العمر الإنتاجي، وهناك عدة طرق للاهلاك تتباين آثارها على صافي الربح وعلى قيمة الأصول الدفترية الصافية التي تظهر في قائمة المركز المالي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تسمح تشريعاتها الضريبية باستخدام طريقة الاهلاك المعجل، والذي يؤدي إلى أعباء الاهلاك في السنوات الأولى لاقتناء الأصل وتخفيض الأرباح الصافية ومنه الضرائب بهدف تشجيع المؤسسات على استبدال أصولها وتحديث تكنولوجيتها، وإذا لم ينفذ المستثمر الاستبدال وحيازة الأصل الجديد فإنه لا يحتسب أي مبلغ مقابل الاهلاك وبهذا تزداد الأرباح وتزداد معها الضرائب، أما في بعض دول العالم فإن هذه الطريقة للاهلاك غير مقبولة مما يجعل عملية المقارنة صعبة، وكذلك بالنسبة لطريقة الاهلاك الثابت أو المتناقص فإن اعتمادها يترك آثارًا واضحة على صافي الربح وعلى مؤشرات التحليل المالي الذي يعد صافي الربح أحد عواملها.

3- تباين المصطلحات وشكل القوائم المالية :

هناك نوع آخر من الاختلافات المحاسبية تتمثل في كل من تباين المصطلحات، شكل القوائم المالية .

- أ- الفرع الأول. تباين المصطلحات: بالإضافة إلى تباين اللغة نجد تباينًا آخر وهو استخدام مصطلحات مختلفة، حيث نجد قانون الشركات الانجليزي يميز بين المخصص والاحتياطي، فالأول هو عبئ على الربح لمواجهة أي مشكل قد يحدث مستقبلاً أو لدعم الموقف المالي للتوسع، إلا أن بعض الأدبيات المحاسبية تخالف ذلك حيث نجد بعض شركات التأمين تستخدم مصطلح احتياطي للتعبير عن الأعباء التي تواجه المؤسسة بمعنى أنها تشبه المخصصات، أما الأدبيات الأمريكية فتستخدم مصطلح الاحتياطي التحميلي كبديل للمخصصات .
- ب- الفرع الثاني: شكل القوائم المالية تطور شكل الميزانية مع تطور محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية لتعرض على شكل تقرير مالي بما يخدم أغراض التحليل المالي، وفيما يلي موقف بعض دول العالم من شكل الميزانية :

الجدول رقم : 02 مختلف أشكال الميزانية لبعض الدول

الدولة	الشكل	ترتيب العناصر
استراليا	تقرير (قائمة)	البدء بالأصعب سيولة
فرنسا	T	البدء بالأسهل سيولة
ألمانيا	تقرير	البدء بالأسهل سيولة
إيطاليا	T	البدء بالأسهل سيولة
اليابان	T	البدء بالأصعب سيولة
إسبانيا	T	البدء بالأسهل سيولة
المملكة المتحدة	مركز مالي	البدء بالأسهل سيولة
الولايات المتحدة	T أو قائمة	كليهما

المرجع: حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، ط 2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،

2011 ، ص 23

أما في الوطن العربي فلا تزال صيغة T هي الصيغة الغالبة .

أما بالنسبة لقائمة الدخل فنجد بعض الدول العالم مازالت تعد حسابات ختامية متاجرة، تشغيل، أرباح وخسائر، بينما البعض الآخر انتقل إلى أسلوب القائمة الذي يصنفها بحسب طبيعتها (المبيعات، المشتريات، الإنتاج) ، وفيما يلي جدول يوضح موقف بعض دول العالم من هذا التصنيف:

الجدول رقم : 03 التصنيف لقائمة الدخل لبعض الدول

الدولة	قائمة	حسابات ختامية
استراليا	×	
فرنسا		×
ألمانيا	×	
إيطاليا	×	
اليابان	×	
إسبانيا		×
المملكة المتحدة	×	
الولايات المتحدة	×	

المرجع: حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، ط 2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011 ، ص 24

أما في الدول العربية فإن المشروعات الحكومية في القطاع العام الاقتصادي يطبقون النظم المحاسبية الموحدة وهي ذات حسابات ختامية، وكذلك المشروعات الصغيرة، أما بالنسبة لمؤسسات المساهمة فتطبق المعايير الدولية التي اعتمدت قائمة الدخل.

■ ج- الفرع الثالث. أسس القياس: تختلف الممارسات المحاسبية في تقديراتها بتعدد الأحداث

والظروف الاقتصادية، رغم الجهود المبذولة من التجربة الأمريكية للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، حيث نجد عدة بدائل للقياس المحاسبي كما يلي :

✓ ففي ألمانيا نجدها تعتمد على التكلفة التاريخية كتعبير عن الموقف الألماني بعد الحرب العالمية الثانية

وسط أوروبا كهولندا تطبق تكاليف الاستبدال وتعلن قوائمها المالية على هذا الأساس

✓ فرنسا وإيطاليا تحافظ على التكلفة التاريخية إلا أنها تعدلها للتعبير عن آثار الضغوط التضخمية،

✓ وغالبا ما يكون التعديل عن طريق إعادة التقويم بعد مرور عدة سنوات، وهذه الأرقام ليست بتكلفة تاريخية ولا قيما استبدالية وهذا ما يجعل المقارنة أكثر صعوبة .

وقد أظهرت عمليات المطابقة قامت بها الشركات الألمانية (Dailmer-Benz) سنة 1993 عند دخولها إلى بورصة نيويورك الأمريكية ربحاً قدر بحوالي 615 مليون دتتش مارك، بينما كانت النتيجة حسب المبادئ المحاسبية الأمريكية خسارة بحوالي 1839 مليون دتتش مارك (عملة ألمانيا قبل توحيدها).³⁴

■ **د - الفرع الرابع: توحيد القوائم المالية :** تعد التجربة الأمريكية في مجال توحيد القوائم المالية هي التجربة الأعرق في كافة أنحاء العالم، والتي كان لها آثار في صياغة المعايير الدولية في مجال السيطرة وإعداد القوائم المالية الموحدة من وجهة نظر أكثرية المساهمين (وذلك بعد الحرب العالميتين عندما ساعدت أمريكا أوروبا وشجعت شركات المساهمة)، أما في الدول الأوروبية الأخرى فقد كان الاقتصاد أقل تطوراً كما أن شركات الأشخاص أكثر شيوعاً من شركات المساهمة، لذا كانت التشريعات الأوروبية تكاد تخلو من الإشارة إلى الشركات القابضة وكيفية توحيد القوائم المالية، أما في الوطن العربي فإن الاقتصاد أقل تطوراً من الاقتصاد الأوروبي ويتبنى نموذج شركات الأشخاص، ومن النادر أن نجد مؤسسات عربية خرجت من حدود دول عربية، لتسيطر على شركات أخرى، عدا حالات الاندماج التي تحدث بين الحين والآخر مثل السعودية ولبنان .

4- محاولات تصنيف الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي : بعدما تم التطرق لأهم الأسباب وراء الاختلاف المحاسبي، نجد تصنيف لأهم الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي وجود نموذجان محاسبيان رئيسيان أحدهما أنجلو سكسوني والآخر أوروبي، وأن دمجهما ممكن وينتج عنه نظام محاسبي يتسم بالمزايا الذي يوفرها كل منهما، ويعود بالنهاية على كل الأطراف الفاعلة في الدولة المعنية (مؤسسات، مستثمرين، سلطات محلية).

أ- تصنيف الأنظمة المحاسبية من قبل علماء الاجتماع : وفقاً لهذا التصنيف يمكن تقسيم الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي إلى ثلاث أقسام رئيسية: دول تعتمد على النظام السياسي، دول تعتمد على النظام الاقتصادي، وأخرى تعتمد على النظام القانوني، كما يلي:³⁵

■ **الفرع الأول: النظام السياسي:** والذي ينقسم بدوره إلى حكم الأقلية التقليدي، حكم الأقلية الشامل، حكم الأقلية الحديث، ديمقراطية الوصايا، ديمقراطية سياسية.

³⁴ عمر لشهب، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الج ا زنري، دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، -2014، ص71

³⁵ Christopher Nobes ,Robert Parker, Op.cit, pp .53,54.

- **الفرع الثاني. النظام الاقتصادي:** تنقسم الدول وفقا لهذا النظام إلى اتجاهين: الأول يتضمن اقتصاد اشتراكي، شيوعي، رأسمالي، الفاشي، أما الثاني فيتضمن الاقتصاديات التقليدية، السوقية، والمخططة.
- **الفرع الثالث. النظام القانوني:** يتم تصنيف الأنظمة المحاسبية من خلال النظام القانوني للدول التي تتبع قانونا واحدا، وأن الأنظمة في نفس المجموعة لها خصائص وهياكل أساسية مماثلة، وبذلك فهي تنقسم إلى أربع مجموعات: رومانيا-ألمانيا، القانون العام، الاشتراكية، الفلسفية والدينية.

خامسا : التقسيمات (الخارجية الاستنتاجية) الجوهرية للأنظمة المحاسبية

تمهيد :

واصل الباحثون اجتهاداتهم في مجال تقسيم الأنظمة المحاسبية، حيث تم اعتمادهم في التصنيف على قياس المحاسبة مباشرة باستخدام الممارسات المحاسبية وكذا بيانات تم جمعها من قبل أخصائيين آخرين، والتي تتعلق بمزيج من القواعد المحاسبة والممارسات المختلفة لها، ونجد في هذا المطلب التقسيمات التالية :

1- التقسيمات (الخارجية الاستنتاجية) للأنظمة المحاسبية : تنقسم هذه التقسيمات إلى كل من تقسيم ميلر، مناطق التأثير، النمط التنظيمي.

أ- تقسيم ميلر : (Mueller's classification) تم تقسيم الأنظمة المحاسبية من قبل ميلر سنة 1967 إلى أربع أقسام رئيسية :³⁶

✓ المحاسبة من منظور الاقتصاد الكلي: تعد المحاسبة وفقا لهذه المجموعة أداة لتخطيط السياسات الاقتصادية الوطنية، مثل ما هو مطبق في السويد.

✓ المحاسبة من منظور الاقتصاد الجزئي: تركز بلدان هذه المجموعة على اقتصاد السوق الموجه، أين يكون القطاع الخاص أساس اقتصاد الأعمال، والعلاقة بين المحاسبة والاقتصاد هو تأثير الاقتصاد على أسس القياس والتقييم، مثل ما هو مطبق في هولندا.

✓ المحاسبة كنظام مستقل: تتميز هذه المجموعة باقتصاد متطور انعكس على تطور النظريات المحاسبية وما نجم عنه من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وهو ما يطبق على المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

✓ المحاسبة الموحدة أو المتناسقة: تطورت مثل هذه الأنظمة عندما اعتمدت الحكومات على المحاسبة كرقابة إدارية لأعمالها، والتحكم في الاقتصاد عن طريق إجراءات وقواعد محاسبية موحدة، مثل ما هو مطبق في فرنسا.

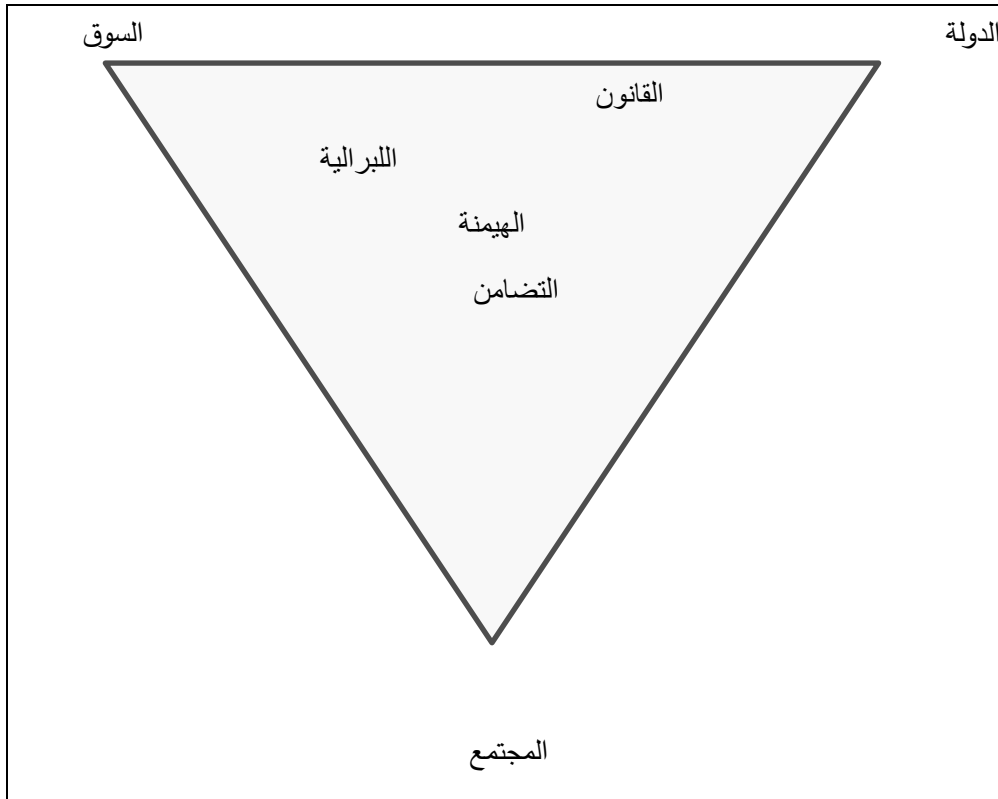
³⁶ Christopher Nobes ,Robert Parker, Op.cit,pp.45,46.

-2- .التقسيم وفقا لمناطق التأثير: تم تصنيف هذه المجموعة وفقا لمناطق التأثير من قبل Seilder سنة 1967 إلى ثلاث مجموعات رئيسية البريطانية والأمريكية والقارة الأوروبية، ثم جاء بعد ذلك تصنيف جمعية المحاسبة الأمريكية AAA إلى خمسة مجموعات:³⁷

- المجموعة الأولى: بريطانيا .
- المجموعة الثانية: فرنسا - إسبانيا - برتغاليا.
- المجموعة الثالثة: ألمانيا - هولندا.
- المجموعة الرابعة: الولايات المتحدة.
- المجموعة الخامسة: الدول الشيوعية.

-3- .التقسيم وفقا للنمط التنظيمي : يتم تقسيم الأنظمة المحاسبية وفقا لهذا التصنيف إلى ثلاث محددات رئيسية كما هو مبين في الشكل الموالي وهي: السوق، الدولة، المجتمع.

الشكل رقم : 29 أنواع الأنماط التنظيمية



Source : Christopher Nobes ,Robert Parker,Comparative International Accounting, tenth education, Pearson,2008, p.59

³⁷ - Christopher Nobes ,Robert Parker, Op.cit, pp.47,48.

من خلال هذه التقسيم نجد الدول التي تركت كل عملياتها لقوى السوق فإن مؤسساتها تختار قواعدها الخاصة متأثرة بضغوطات رأس المال فقط وهو ما يطلق عليه بوضعية "الاقتصاد غير المنظم"؛ في حين نجد دولاً أخرى تعتمد في كل شؤونها على الدولة، فهو الجهاز الذي يفرض القوانين التي يجب إتباعها؛ أما المجموعة الثالثة فنجد ظهور قواعد تنشأ من التضامن التلقائي للمجتمع؛ ويتم الربط بين كل المؤشرات المتمثلة في هيمنة القانون من قبل الدولة، ليبرالية السوق وتضامن المجتمع من أجل الحصول على اقتصاد منظم بين الدول، وفيما يلي بع ض الدول التي تنتمي لكل مجموعة :³⁸

- الولايات المتحدة: مزيج بين القانون (الدولة) والتضامن (المجتمع).
- المملكة المتحدة: تضامن المجتمع بصفة أساسية .
- ألمانيا: سيادة القانون .
- السويد: هيمنة الدولة.

-4- التقسيمات الجوهرية (الاستقرائية) للأنظمة المحاسبية (1970 - 1980) تعتمد هذه التقسيمات على بيانات إحصائية للمؤسسات ومن بينها:

✓ **التصنيف باستخدام بيانات شركة: price waterhouse** يقوم هذا التصنيف على تجميع البيانات من شركة " price waterhouse " والتي تتعلق بالتطبيقات المحاسبية المختلفة في عدد كبير من الدول، قام بها كل من " Da Costa, Bourgeois, Lawis " سنة 1978 على 38 دولة، وقد تم تصنيف هذه التطبيقات حسب درجة عرض القوائم المالية، لينتج لنا أربع مجموعات :³⁹

❖ **نموذج الكومنولث البريطاني:** يضم كل من أستراليا، جزر البهاما، إيرلندا، فيجي، جامايكا، كينيا، هولندا، نيوزلندا، باكستان، روديسيا، سنغفورا، جنوب إفريقيا، ترينداد وتوبوغو، المملكة المتحدة.

❖ **نموذج أمريكا اللاتينية:** الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، تشيلي، كولومبيا، أثيوبيا، الهند، البراغواي، البيرو، الأوروغواي.

❖ **النموذج الأوروبي القاري :** بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، السودان، سويسرا، فنزويلا.

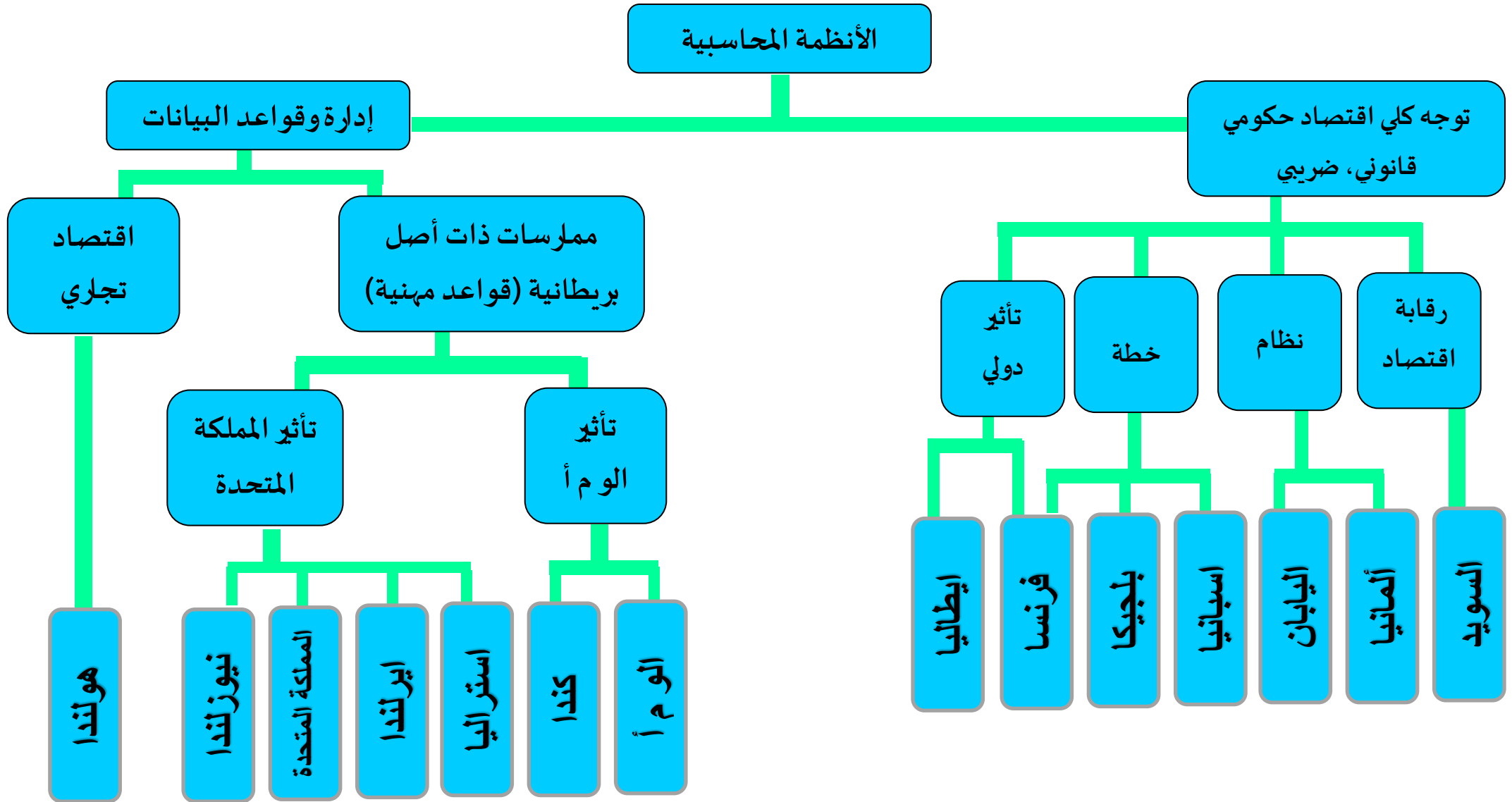
³⁸ - Christopher Nobes ,Robert Parker, Op.cit, pp.58,59.

³⁹-Christopher Nobes ,Robert Parker, Op.Cit, p.61.

❖ **نموذج الولايات المتحدة:** كندا، اليابان، المكسيك، باناما، الفلبين، المملكة المتحدة. وبعد هذا التصنيف تم إخراج كندا وهولندا، لتبقيا خارج كل المجموعات، وهو من بين الانتقادات الموجهة لهذا التصنيف . كما أن هناك دراسة أخرى ل Frank سنة 1979 ، والتي اعتمد فيها على تحليل التطبيقات المحاسبية معتمدا على نفس البيانات التي اعتمد عليها Da Costa ورفاقه، حيث قام الباحث بتحليل cluster مستخدما استبيانات شركة Price Waterhouse ، وقد دعمت هذه الدراسة دراسة (Nair and Frank 1980) والتي تم من خلالها تقسيم التطبيقات المحاسبية إلى قسم خاص بالقياس والإفصاح والآخر بعرض المعلومات المالية، وذلك محاولة منهما للوصول إلى تصنيف أكثر دقة، ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها هو بروز مجموعات مختلفة في التقسيم مثل ألمانيا لم تعد في نموذج الولايات المتحدة وانتقلت إلى نموذج القارة الأوروبية (حسب تصنيف العرض).

-5- التصنيف باستخدام النماذج :

تهدف هذه الدراسة إلى تصنيف الدول حسب ممارستها في الإبلاغ المالي لمؤسساتها العامة في مجالي القياس والتقييم، إلى مجموعات مهتمة بالمساهمين أو المقرضين، مبينة بذلك أهمية تأثير القانون والاقتصاد في هذه الممارسات، والشكل الموالي يوضح أهم هذه التقسيمات:



من خلال الشكل أعلاه نجد أن هذا التصنيف يعتمد على وجود أقسام رئيسية وفرعية وعائلات, حيث يتم تقسيم الأنظمة المحاسبية إلى توج هين كلي وجزئي, يعتمد الصنف ذو التوجه الكلي على اقتصاد حكومي ذو صبغة قانونية وقاعدة ضريبية مثل ما هو موجود في بعض الدول, عكس الصنف ذو التوجه الجزئي الذي يعتمد على العرض العادل للمؤسسة, وهو اقتصاد تجاري مثل ما هو في هولندا, وآخر مرتبط بالمنشأ البريطاني ذات تأثير كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والتي تتدرج تحتها عدة دول.

➤ أما فيما يخص دراسة doupnek,salter سنة 1993 فقد تم تصنيف الأنظمة المحاسبية وفقا لدرجة التوحيد المحاسبي بين الدول.

سادسا: المحاسبة الأنجلوسكسونية والمحاسبة اللاتينية

تمهيد:

لقد تطورت اجتهادات الباحثين على المستوى الدولي في تصنيف الأنظمة المحاسبية، ليصلوا إلى نموذجان محاسبيان رئيسيان أحدهما أنجلوسكسوني والآخر أوربي (قاري)، وأن دمجهما ممكن وينتج عنه نظام محاسبي يتسم بالمزايا الذي يوفرها كل منهما، ويعود بالنهاية على كل الأطراف الفاعلة في الدولة المعنية (مؤسسات، مستثمرين، سلطات محلية).

1- النموذج المحاسبي الأنجلوسكسوني :

يسمى هذا النوع من النموذج بالأنجلوسكسوني أو البريطاني - الأمريكي، والذي كانت بداياته في بريطانيا ثم انتشر إلى عدد من الدول من بينها "أستراليا، كندا، هونج كونج، الهند، ماليزيا، باكستان، الولايات المتحدة"⁴⁰، حيث تتميز هذه المحاسبة بوجود إطار مفاهيمي وهو البناء النظري الذي يتضمن الأهداف والمفاهيم والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتطبيقات الإجرائية للمعايير⁴¹، معتمدة في ذلك على القانون العام أين يتم وضع المعايير المحاسبية من قبل القطاع الخاص وتلعب المهنة المحاسبية دورا هاما في ذلك، وتكون هذه الدول ذات توجه نحو السوق من أجل التمويل تحت شعار "الوضعية الصادقة" وهو ما يفسر عناية التقرير المالي بالمستثمرين من خلال معلومات شفافة وإفصاح كامل، كما أن الضرائب لا تمارس فيها أي تأثير على المحاسبة، وتحسب النتيجة الخاضعة للضريبة بشكل مستقل عن النتيجة المحاسبية.⁴²

2- النموذج المحاسبي الأوروبي

يسمى هذا النموذج بالأوروبي أو القاري، والذي يتواجد في قارة أوروبا، إفريقيا، آسيا، أمريكا، تعتمد هذه الدول على القانون المكتوب الموجه، أين تكون الحكومة هي المنظم الرئيسي فيها وتلعب المنظمات المهنية دورا ثانويا، كما تتميز بأن مصدر تمويلها عن طريق البنوك وبالتالي فإن التقارير المالية تعد خدمة وحماية للمقرضين بدلا من المستثمرين وتكون أقل إفصاحا مقارنة بالنموذج الأول، كما أن للتشريعات الضريبة أثر كبير على النتيجة المحاسبية⁴³.

➤ ويمكن تلخيص الفرق بين النموذجين في الجدول الموالي.

⁴⁰ Frederick D. S. Choi, Gary K. Meek, op.Cit, p. 38.

⁴¹ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص - 48

⁴² 1- Frederick D. S. Choi, Gary K. Meek, Op.Cit, p.38.

⁴³ Ibid, p.38,39.

البيان	النموذج الأنجلوسكسوني	النموذج الأوروبي (القاري)
المصدر الأساسي للتمويل	السوق المالي	البنوك
النظام القانوني	تعد القواعد المحاسبية من طرف هيئات خارجية مختصة	تعد قواعد محاسبية من قبل الحكومة
النظام الجبائي	استقلال تام بين المحاسبة والجباية	ترابط بين المحاسبة والجباية
المستعملين الأساسيين للمعلومات المحاسبية	المستثمرين	المقرضين، إدارة الضرائب، أصحاب الحقوق، الموردون، العمال، المستثمرين.
تواريخ نشر الحسابات	ثلاثي، سداسي، سنوي	سنوي ، سداسي
قياس النتيجة	تحديد النتيجة الجبائية يعد أمراً في غاية الأهمية ولا يترك لمحاسبي المؤسسة تقديره بل ينتج عن تطبيق قواعد مستقلة عن تلك التي يتم تطبيقها في المحاسبة	هناك تأثير كبير للجباية على قياس النتيجة عملاً بمبدأ الحذر الذي تتميز به المحاسبة (هناك تأثير كبير للجباية على قياس النتيجة)
نظرة المؤسسة	نظرة اقتصادية	نظرة قانونية

Source : Grégory Heem, lire les états financiers en IFRS, éditions d'organisation, paris, 2004.p.13

سابعا : طرق تجاوز الاختلاف المحاسبي

من بين أهم طرق تجاوز الاختلاف المحاسبي نجد⁴⁴ :

1- الاعتراف المتبادل: يتحقق هذا الشكل عندما تقبل هيئات مراقبة الأسواق المالية للدول بالقوائم المالية للشركات الأجنبية، على أساس أن القواعد المحاسبية الوطنية المطبقة من قبل شركات دولة ما عند البحث عن مصادر للتمويل في أسواق دولة أخرى تلقى الاعتراف المتبادل (المعاملة بالمثل).

2- الاعتراف المتبادل المعياري : إضافة إلى مفهوم الاعتراف المتبادل الذي لقي استعماله حدود فرضتها قوة التباين والاختلافات بين الأنظمة المحاسبية، ويعرف على أنه "تطوير جملة من المعايير المحاسبية الدولية دون خيارات، على أن يترك للمؤسسات في كل دولة إمكانية تقديم أو عرض قوائمها المالية حسب معاييرها الوطنية، شريطة أن تقدم ضمن ملاحقها جداول تحول تتضمن توفيق بين معاييرها الوطنية والمعايير الدولية المطورة خصيصا لهذا الغرض؛

3- التوافق المحاسبي: في هذه الحالة يتم اللجوء إلى جملة من المعايير المحاسبية، تحظى بصفة القبول الدولي.

⁴⁴ مداني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي، المفهوم، المبررات، الأهداف، العدد 04 - ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2006 ، ص117

المحور الرابع

التوافق والتوحيد المحاسبي الدولي

المحور الرابع : التوافق والتوحيد المحاسبي الدولي

تمهيد :

تعددت المفاهيم للمحاسبة على المستوى الدولي فمن التوافق إلى التوحيد ثم التتميط، هذا الأخير الذي تسعى كل المؤسسات إلى تحقيقه سواء وطنية أو أجنبية، ويعد التوحيد المحاسبي الدولي في ظل عولمة الأسواق وارتباط الأسواق المالية، أحد أهم الحلول المطروحة لضمان قابلية القوائم المالية المقارنة على المستوى الدولي، والحد من الآثار السلبية المترتبة عن الاختلاف المحاسبي الدولي.

من خلال هذا المحور سنتطرق الى النقاط التالية :

- ✓ مفهوم التوافق المحاسبي.
- ✓ مفهوم التوحيد المحاسبي الدولي .
- ✓ نطاق ومستويات التوحيد المحاسبي.
- ✓ مسار التوحيد المحاسبي .
- ✓ المنظمات العالمية الخاصة.
- ✓ المنظمات الإقليمية الأمريكية والفرنسية .
- ✓ المعايير المحاسبية الدولية.

اولا: مفهوم التوافق المحاسبي

تمهيد:

أدت الاختلافات المتواجدة عند إعداد القوائم المالية لدى المؤسسات إلى إحداث تعقيدات كبيرة، نتج عنها اهتمام مختلف الهيئات الإقليمية والدولية إلى إيجاد نوع من التوافق بين المعايير المحاسبية المحلية والدولية.

1- تعريف التوافق المحاسبي الدولي وأهم أهدافه :

التوافق المحاسبي مرحلة أولية هادفة لتخفيض الخيارات المحاسبية المسموح بها إلى أقل عدد ممكن وبشكل تدريجي .

أ- تعريف التوافق المحاسبي : يسعى التوافق المحاسبي الدولي للحد من مجموعة متنوعة من الممارسات المحاسبية لجعلها أكثر قابلية للمقارنة، ومع ذلك فإن هناك وجهات نظر تختلف من تعاريف " قوية "إلى أخرى " ضعيفة"، على سبيل المثال في الفئة الأولى نجد كلا من " nobes " و " parker " يعرفان التوافق على أنه " مجرد عملية تهدف إلى زيادة الاختبار بين الممارسات المحاسبية بسبب وجود قيود على مستويات تغييرها"، أما تشوي ومولر " Choi " و " Muller " كانا أكثر تمثيلاً للموقف الثاني فهم يكتفون بعدم وجود تناقض في المعايير، كما أن هناك دراسة ل " Saudgaran " " Meke " تنتمي إلى نفس الفئة التي تعتقد أن التوافق ينطوي على تناقض من مختلف وجهات النظر والابتعاد عن الصراع وبالتالي لا يمنع وجود خيار رت في معايير المحاسبة، في حين فإن " van der tas " يحتل موقف المتوسط، الذي يؤكد وجود قواعد ويعترف بأن التوافق هو أقل صرامة لذلك اعتبره المرحلة الأولى من عملية وضع المعايير.⁴⁵

وبهذا يعرف التوافق المحاسبي الدولي على أنه " الاحتكام إلى جملة من المعايير المحاسبية تحظى بصفة القبول العام وتهدف إلى إضفاء الانسجام على الممارسة المحاسبية، أي أن التوافق يشمل المعايير المحاسبية التي يجب أن تكون موحدة بين كل الدول والممارسة المحاسبية التي يفترض أن تكون متجانسة بين المؤسسات".⁴⁶

⁴⁵ Elena Barbu, Tracing The Evolution Of Research On International Accounting Harmonisation, document de recherche N° 2004-03, log-IAE D'orléans,p.05.

⁴⁶ مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص 117

كما يعرف على أنه " مسار موجه يهدف إلى تعظيم انسجام الممارسات من خلال وضع حد لدرجة اختلافها"⁴⁷.

أما Bernard Colasse فاعتبره " عملية مؤسساتية تهدف إلى إحداث تقارب بين المعايير والأنظمة المحاسبية المحلية، ومن ثم تسهيل مقارنة القوائم المالية لشركات من مختلف البلدان"⁴⁸

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التوافق المحاسبي هو العمل على التقليل من الاختلافات في الممارسات المحاسبية بين الدول، وزيادة الانسجام والتوافق في المعلومات المالية، من أجل تسهيل المقارنة بين القوائم المالية.

ب- أهداف التوافق المحاسبي: يهدف التوافق المحاسبي بالدرجة الأولى إلى مسألة تحقيق الكفاءة في التبادلات الاقتصادية الدولية، وخاصة المؤسسات المتعددة الجنسيات من خلال خفض تكلفة رأس المال، وتوحيد شروط المنافسة التي تحكم النشاط الاقتصادي داخل التجمعات الاقتصادية أو التكتلات الإقليمية، ومن بين الأطراف المهمة بالتوافق نجد⁴⁹ :

❖ **المؤسسات المعدة للقوائم المالية :** يساعد التوافق المحاسبي على خفض تكاليف الاستغلال المتعلقة بإعداد القوائم المالية، خاصة تلك التي لديها فروع تنشط في مناطق تختلف أنظمتها المحاسبية، إضافة إلى إنجاح عمليات التسيير والمراقبة عليها من خلال قابلية بياناتها وتقاريره للمقارنة، واستغلال هذه المعلومات للقيام بعمليات استثمارية أو إدماج مؤسسات أخرى.

❖ **لأطراف المستعملة للقوائم المالية :** تتمثل هذه الفئة أساساً في المستثمرين الدوليين، حيث يمكنهم التوافق الدولي من مقارنة المعلومات المتاحة عن كل المؤسسات، بعد إلغاء أثر اختلاف الأنظمة والعوامل الثقافية والقيمية التي كان يفترض أن تعد كل مؤسسة معل وماتها على أساسها، ومن ثم اتخاذ قرارات الاستثمار الملائمة.

❖ **الهيئات الأخرى :** والتمثلة في مختلف الهيئات على المستوى الدولي مثل الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، هيئات مراقبة الأسواق المالية الوطنية أو الدولية والبنك الدولي، حيث يحقق لها التوافق المحاسبي نجاح عمليات الرقابة والمتابعة التي تقوم بها ، لما يتيح من خفض تكاليف التي تتعلق أساساً بتكوين المراجعين وأدوات المراجعة و برامجها لثقافات محاسبية مختلفة.

-2- مزايا التوافق المحاسبي :

⁴⁷ Christopher Nobes, Robert Parker, Op.Cit, p.75.

⁴⁸ 3-Bernard Colasse, Harmonisation Comptable, Encyclopidie de comptabilité de contrôle de gestion et d'audit, Economica, Paris, 2000, p.757.

⁴⁹ مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص. 118 -

يرى مؤيدو التوافق المحاسبي الدولي أن له العديد من المزايا من بينها⁵⁰:

- إمكانية مقارنة المعلومات الدولية، مما يجعل سوء الفهم مستبعدا حول إمكانية الاعتماد على القوائم المالية الأجنبية، كما يعمل على إزالة أحد أهم المعوقات التي تنتج عن تدفق الاستثمارات الدولية، وزيادة درجة الثقة في التقارير المالية.
- توفير الوقت والأموال التي تنفق حاليا لتوحيد المعلومات المالية المتباينة، عندما يتطلب أكثر من التقارير أن تتماشى مع عدة قوانين وممارسات مختلفة .
- رفع مستوى المعايير المحاسبية بقدر الإمكان لمسايرة الظروف الاقتصادية والقانونية والاجتماعية .
- إزالة صعوبات ترجمة وفهم المعلومات المحاسبية المعدة بنظم محاسبية مختلفة، مما يسهل على مستخدمي المعلومات المالية الترجمة الصحيحة لها، وبالتالي يمكنهم من اتخاذ قرارات أفضل بناء على هذه المعلومات.

-3- عوائق التوافق المحاسبي

رغم المزايا التي وفرتها التوافق المحاسبي، إلا أنه يواجه مجموعة من العوائق من بينها⁵¹:

- الاختلافات في التطبيقات المحاسبية (من بيئية وثقافية، توجه ضريبي وحكومي، مقرضين ومستثمرين في الأسواق المالية).
- صعوبة قراءة القوائم المالية المعدة بطرق محاسبية مختلفة للاعتماد على المعايير المحلية، في حال مؤسسة محلية وأخرى مستثمرة معها أجنبية، أو مؤسسة أم وفروعها.
- عدم وجود وكالة تنظيمية دولية واحدة متفق عليها لإصدار المعايير المحاسبية الدولية، فهناك الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية وغيرها من المنظمات.
- النزعة الوطنية وصعوبة تقبل معايير جديدة من قبل المؤسسات أو الدول، التي قد لا ترغب في فقدان سيادتها وهو ما نجده في حالات ضعف الثقافة المحاسبية لدى هؤلاء المستخدمين.
- تصاغ المعايير لسياسات اقتصادية خاصة، وهو ما يشكل عائقا أمام التوافق المحاسبي نظرا لعدم لعدم وجود نظام اقتصادي موحد على المستوى العالمي.

⁵⁰ فريدريك تشوي وآخرون، مرجع سابق، ص 350 - 351،

⁵¹ Christopher Nobes, Robert Parker, Op.Cit, p.77 .

ثانيا : مفهوم التوحيد المحاسبي الدولي

تمهيد :

التوحيد المحاسبي كعملية تأتي بعد التوافق المحاسبي، الذي تسعى معظم الدول إلى تحقيقه محليا في نظامها المحاسبي بين المؤسسات والقطاعات المختلفة العاملة في البلد، ثم الانتقال بعد ذلك إلى المستوى الدولي.

- 1 - تعريف التوحيد المحاسبي الدولي وأهم خصائصه :

فيما يلي سيتم تبين كل من التوحيد المحاسبي الدولي وأهم خصائصه

أ- تعريف التوحيد المحاسبي : استخدم مصطلح التتميط كثيرا في الأدب الأوروبي، والذي يعد ترجمة للتوحيد، أما من وجهة نظر " Elena Bardu " يتركز التوحيد بين التوافق والتتميط أي بين مرحلتين مختلفتين من عملية وضع المعايير، وبعبارة أخرى أقل صرامة في وضع قواعد محددة، وعند Van " Der Tas " وجود العديد من الخيارات التي سيتم تتميطها لتصبح أكثر صرامة وذلك عن طريق الحد من الاختيارات ليتم التوصل إلى التوحيد بمعنى التتميط،

كما أنه يتمثل في فرض سلسلة أكثر صرامة من قواعد المحاسبة،

أما " Nobes " و " Parker " يطلق على التتميط " نحو حركة التوحيد " لكنه يعتبر التماثل هو الذي تم التوصل إليه من خلال فترة التوحيد لا من خلال

التتميط.⁵²

يشير مفهوم التوحيد المحاسبي إلى فرض أسس وقواعد محاسبية لدولة ما على دولة أخرى، ويتميز بوجود درجة عالية من التجانس والتماثل التي تؤدي إلى تعميم تطبيق مبادئ وممارسات محاسبية واحدة على المستوى الدولي.⁵³

كما يعرف التوحيد المحاسبي على أنه "وضع جملة من الخصائص التقنية والطرق الموحدة التي تطبق على مجتمع من المهنيين والدول والهيئات العالمية، تحقق بذلك درجة عالية من الرضا في تحقيق الاحتياجات والحد من الاختلافات غير الضرورية"⁵⁴

⁵² Elena Barbu, Op.Cit, p. 05.

⁵³ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص372

⁵⁴ Micheline Friédérich, et al, **Comptabilité Approfondie**, 9eme édition, Foucher, France, 2015, p.51.

من التعاريف السابقة يمكن التوصل إلى فكرة أن التوحيد المحاسبي الدولي هو وضع وفرض مفردات، وسن جملة من القواعد والإجراءات والتنسيق فيما بينها، لتنظيم أدوات ونواتج العمل المحاسبي وتبسيطها وتوحيدها، لجعلها ذات موثوقية وقابلة للمقارنة مع المؤسسات الأخرى.

-2- خصائص التوحيد المحاسبي الدولي :

يمكن حصر أهم خصائص التوحيد المحاسبي الدولي فيما يلي :⁵⁵

- عملية منظمة :ذلك أن التوحيد يعمل وفق آليات عمل منهجية، مدروسة وواضحة، منسقة بين جهود مبذولة لبناء إطار فكري وحل مشاكل الممارسة العملية، أي التنسيق بين الجانب النظري والعملية.
- عملية مستمرة :وذلك أن التوحيد تطور بدفعات ومن خلال مراحل آخذة بعين الاعتبار كل المستجدات الحاصلة في البيئة الدولية، كما تعرف المعرفة المحاسبية بدوريتها أي أنها تبدأ عند خلقها ثم تنظيمها، تقسيمها واستخدامها، ومن ثم تجديدها وتحسينها.
- التوحيد المحاسبي يضمن فاعلية المعلومات لاتخاذ القرارات، ويجعلها قابلة للمقارنة على أسس موضوعية .
- يشمل التوحيد كلا من الإطار الفكري والعملية، فالأول يمثل الضوابط العامة لعملية الإفصاح والقياس، أما الثاني فيبلغ التوحيد بعض جوانبه أو جزء مهما منه.

⁵⁵تيسير المصري، توحيد المعرفة المحاسبية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23 - ، العدد 1 ، 2007 ، ص. 16

ثالثا : نطاق ومستويات التوحيد المحاسبي

يختلف تطبيق التوحيد المحاسبي من المستوى المحلي إلى الدولي، مرتكزا في ذلك على مجموعة من القواعد المبادئ وفيما يلي شرح لكل منهم.

1- نطاق التوحيد المحاسبي الدولي : يتحدد نطاق التوحيد المحاسبي على مركزين أحدهما محلي، والآخر دولي⁵⁶ :

أ- التوحيد على المستوى المحلي : يشار إلى التوحيد على المستوى المحلي بأنه نظام محاسبي موحد، تتمثل أهدافه في توفير البيانات اللازمة للتخطيط والتنفيذ والرقابة على كل من مستوى الوحدة الاقتصادية والمستوى القومي، وربط حساباتها بالإضافة إلى تسهيل عمليات جمع البيانات المحاسبية وتبويبها وتخزينها .

ب- التوحيد على المستوى الدولي : يلاحظ على المستوى الدولي وجود مجموعة دول تستخدم نفس أنظمة الدول الأخرى تماما، ولها تأثيرات محاسبة عليها، حيث تم تقسيم الأنظمة إلى مجموعات، تتأثر كل منها بنظام معين (لقد تم التطرق لها في تصنيف الأنظمة المحاسبية).

ج- مستويات التوحيد المحاسبي الدولي : يتم العمل من أجل تحقيق التوحيد المحاسبي على ثلاث مستويات⁵⁷:

❖ **على مستوى المبادئ :** إذ يقتصر التوحيد في هذا المستوى على الأسس والمبادئ المحاسبية والمعايير الأساسية التي يمكن الاهتمام بها عند تطبيق الأسس والمبادئ التي يتم توحيدها.

❖ **على مستوى القواعد :** ويشمل في هذا المستوى، توحيد القواعد والإجراءات والوسائل المحاسبية، وتتطلب هذه العملية ما يلي:

• حصر القواعد والإجراءات والأساليب المحاسبية المستخدمة فعلا، والتي يمكن استخدامها لتحقيق أهداف المحاسبة .

• الاختيار من بين هذه القواعد والإجراءات والأساليب، الأفضل منها تماشيا مع مقتضيات المبادئ الموضوعية .

• الحذر عند استخدام القواعد والإجراءات البديلة.

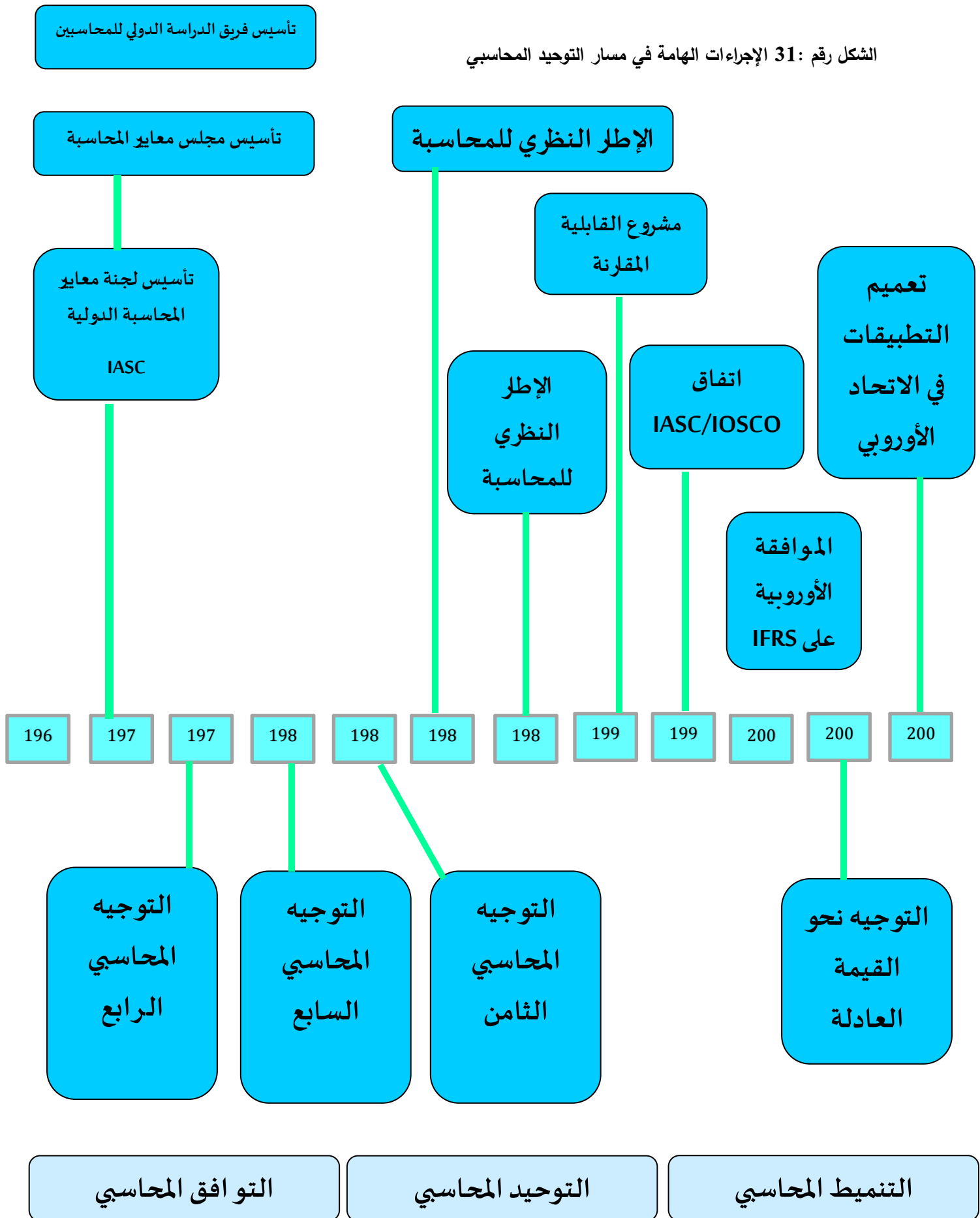
❖ **المستوى الثالث توحيد النظم :** ويشتمل التوحيد في هذا المستوى، توحيد النظام المحاسبي ككل بما يقوم عليه من أسس ومبادئ وقواعد ووسائل وإجراءات، ويمتد إلى تنميط النتائج المحاسبية والقوائم المالية ، بالإضافة إلى نظم التكاليف والأسس والمبادئ التي تقوم عليها.

⁵⁶ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 723 - 373

⁵⁷ مداني بن بلغيث، إشكالية التوحيد المحاسبي، تجربة الجزائر، العدد 01 - ، مجلة الباحث، 2002 ، ص. 53

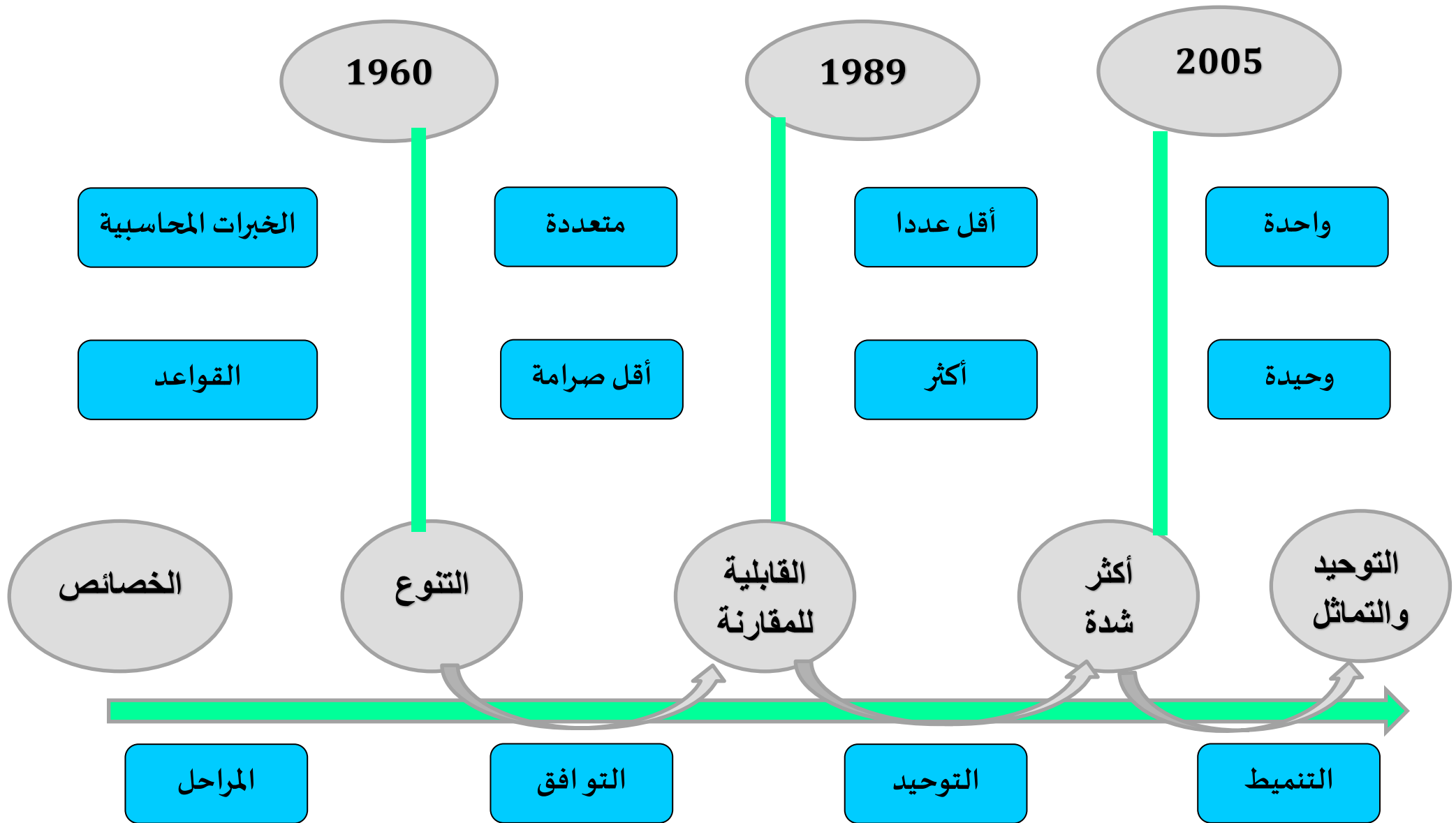
رابعاً : مسار التوحيد المحاسبي

:يمكن تلخيص الإجراءات الهامة في مسار التوحيد المحاسبي الدولي، مع ذكر الخيارات المحاسبية والقواعد التي عرفتھا المحاسبة من 1960 إلى 2005 وما بعدها في الشكلين المواليين:



Source :Elena Barbu, **Tracing The Evolution Of Research On International Accounting**

Harmonisation, document de recherche N° 2004-03, log-IAE D'orléans,p.09



يستخلص من الشكلين السابقين التطور التاريخي للتوافق وتحوله إلى التوحيد المحاسبي وفق الفترات الزمنية التالية:

❖ **من 1960 إلى 1989 :** تعتبر سنة 1960 بداية ظهور التوافق في الأدبيات المحاسبية، أما سنة 1986 فقد تم فيها إصدار الإطار النظري للمحاسبة من قبل FASB ، حيث تميزت هذه الفترة بوجود خيارات محاسبية متعددة، والقواعد المطبقة أقل صرامة في الممارسة المحاسبية بالإضافة إلى التنوع في الخصائص النوعية للمعلومات المالية، كما تميزت هذه الفترة بإصدار عدة توجيهات مثل التوجيهات الرابعة والسابعة والثامنة، وإنشاء هيئات محاسبية متنوعة من وطنية إلى دولية مثل FASB ، IASC ، IASB .

❖ **من 1989 إلى 2005 :** بدأت هذه الفترة بتجديد الإطار النظري للمحاسبة من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية وظهور مشروع القابلية للمقارنة بين المؤسسات، ثم الاتفاق (IASC ، IOSCO)والموافقة الأوروبية على تطبيق المعايير المالية الدولية في الاتحاد الأوروبي، وشكلت هذه المرحلة الثانية للتوافق المحاسبي، التوحيد الذي يتميز بخيارات محاسبية قليلة وقواعد محاسبية أكثر صرامة، وخصائص أكثر شدة للمعلومات مع إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية للمؤسسات.

❖ **ما بعد 2005 :** ميزت هذه المرحلة اعتماد خيار واحد من كل الخيارات المحاسبية، وجعل القواعد المحاسبية واحدة عالمية ومتماثلة بين المؤسسات المختلفة لتسهيل عملية المقارنة بينها.

المحور الخامس

إستعراض أهم هيئات التوحيد المحاسبي

المحور الخامس: استعراض أهم هيئات التوحيد المحاسبي الدولي

تمهيد:

تعد الهيئات الدولية بمثابة المركز الذي يجمع العديد من الهيئات المحاسبية الوطنية للدول الأعضاء فيها، ففي البداية كانت تأخذ فقط بالمعايير المحاسبية المطبقة في بعض الدول المتقدمة، لكن مع الزمن أصبحت هذه الهيئات مصدرا لصياغة وإعداد المعايير المحاسبية الدولية وحسب احتياجات أعضائها واهتماماتهم المالية والمحاسبية، دون أن تكون لها سلطة إلزام الدول بتطبيق هذه المعايير، وفيما يلي أهم هذه الهيئات.

سنتناول من خلال هذا المحور النقاط التالية :

- ✓ المنظمات العالمية الخاصة
- ✓ المنظمات الإقليمية الأمريكية والفرنسية .
- ✓ المعايير المحاسبية الدولية.

أولا : المنظمات العالمية الخاصة

تتمثل أهم المنظمات العالمية الخاصة في مجال التوحيد المحاسبي في كل من مجلس المعايير المحاسبية الدولية ، المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) ، الاتحاد الدولي للمحاسبين.

-1- مجلس معايير التقرير المالي الدولية :

تعد لجنة معايير المحاسبة الدولية الهيئة التي كانت أكثر نجاحا في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، والتي حل محلها مجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standard Board)IASB والذي يُعتبر في الوقت الحالي باسم مجلس معايير التقرير المالي الدولية الفاعل الرئيسي في عملية التوحيد المحاسبي الدولي والذي يختص بصفة مباشرة بوضع معايير التقرير المالي الدولية.

أ - مفهوم لجنة المعايير المحاسبية الدولية : (IASCF/IASC) تأسست هذه اللجنة في 29 جوان 1973 ببريطانيا، بموجب اتفاق أبرم بين هيئات المحاسبة الوطنية في عشر دول :أستراليا، كندا، ألمانيا، اليابان، فرنسا، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، إيرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت بإصدار المعايير المحاسبية الدولية بأرقام منسوبة إلى اللجنة (IAS01,IAS02, ...) ، وقد حدد الدستور أهدافها في صياغة وتطوير المعايير المحاسبية ذات النفع العام الواجب التقيد بها لدى عرض القوائم المالية وتعزيز قبولها في جميع أنحاء العالم وقد تم إصدار 41 معيار إلى غاية 2001،⁵⁸ حيث مارست هذه اللجنة نشاطها من خلال خمسة هيئات وهي:

❖ المجموعة الاستشارية : تقدم هذه المجموعة المشورة للجنة المعايير المحاسبية الدولية حول

أجندة المؤسسات وأولوياتها، والقضايا الفنية، وليس لها أي مسؤولية عند وضع المعايير.

❖ المجلس الاستشاري : يراجع هذا المجلس استراتيجية وخطط مجلس اللجنة للتأكد من مقابلة

المجلس لالتزاماته، كما يقوم بإجراءات قبول أعمال اللجنة عن طريق ممارسي المهنة ومستخدمي

القوائم المالية

❖ اللجنة الدائمة للترجمة :لهذه اللجنة حق التصويت وترجمة المعايير المحاسبية الدولية

❖ جماعة العمل الاستشاري : مهمتها مراجعة هيكل وإستراتيجية المعايير المحاسبية الدولية.

-ب- .مجلس معايير التقرير المالي الدولية:

⁵⁸ Nandakumar Ankarath et al, **Understanding Fundamentals IFRS**, John Wiley & Sons, Inc, New Jersey, 2010, pp. 2,3.

وفي 2001 وبفعل الضغوط على IASC وبغية تجاوز ضعف هيكلها التنظيمي، جرت تغييرات وإصلاحات هامة لتعزيز استقلالية، شرعية، وجودة عملية وضع معايير المحاسبة، تمثلت بشكل أساسي في استبدال مجلس IASC بمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB الذي وافق على إبقاء كل المعايير والتفسيرات التي نشرتها IASC سارية المفعول ما لم تُعدل أو تُسحب من قبله، أما تلك المعايير التي يقوم بإصدارها ف إنها

تُعرف باسم " معايير التقارير المالية الدولية ⁵⁹ IFRS"، وقد تم سنة 2010 إعادة لجنة خاصة كبديل للجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB F) إلى مؤسسة معايير التقرير المالي (IFRS F)، التي تعد الكيان الرئيسي لكس المعايير المحاسبية الدولية، ومن أهم الهيئات المنوطة لها:

❖ **مجلس المراقبة:** تم إنشاء مجلس المراقبة سنة (2009 وهو هيئة جديدة) بهدف تحسين المساءلة العامة لمؤسسة معايير التقرير المالي الدولية، وفي نفس الوقت المحافظة على الاستغلال التشغيلي لهذه المؤسسة ومجلس المعايير المحاسبة الدولية، يتألف هذا المجلس من هيئات أسواق رأس المال لكل من ممثلي مؤسسات المنظمة الدولية لهيئات سوق المال وهيئة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية والمفوضية الأوروبية، مسؤوليتها المشاركة في تعيين أمناء مؤسسة معايير التقرير المالي الدولية وتقديم المشورة لهم ⁶⁰.

❖ **مؤسسة معايير التقرير المالي الدولية:** تتكون هذه المؤسسة من 22 عضو يطبق عليهم بالأمناء، يعملون على ضمان تسيير مجلس معايير المحاسبة الدولية واللجان التابعة له، ويتم تعيينهم من قبل هذه المؤسسة لمدة ثلاث (3) سنوات يمكن تجديدها مرة واحدة، ومن بين المهام المنوطة لهؤلاء الأمناء هي ⁶¹:

- ✓ تعيين أعضاء المجلس، ولجنة التفسيرات والمجلس الاستشاري لمعايير التقرير المالي الدولية.
- ✓ مراجعة إستراتيجية مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنويا وتقييم فعاليتها.
- ✓ الموافقة على ميزانية مؤسسة معايير التقرير المالي الدولية (IFRSF) وتحديد أساس التمويل فيها .
- ✓ دراسة القضايا الإستراتيجية العامة المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية، وتعزيز مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) دون التدخل في عمله الفني .

⁵⁹ Nandakumar Ankarath et al, Op.Cit, p. 02-04.

⁶⁰ أحمد حلمي جمعة، معايير التقرير المالي الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 39

⁶¹ http://www.focusifrs.com/menu_gauche/iasb/structure_de_l_iasb/ifrs_foundation le 01/01/2019.

✓ تحديد تنظيم وإجراءات عمل المجلس، ولجنة التفسيرات والمجلس الاستشاري لمعايير التقرير المالي الدولية.

✓ الموافقة على تعديلات الدستور بعد التشاور مع المجلس الاستشاري لمعايير التقرير المالي الدولية.

✓ وضع وتعديل الإجراءات التشغيلية للمجلس، ولجنة التفسيرات القائمة والمجلس الاستشاري للمعايير .

ويكون الأمناء مستقلين عن نشاطات إعداد التقرير، والتي تعتبر المسؤولية الرئيسية لأعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية.

-ج- مجلس المعايير المحاسبية الدولية (International Accounting Standard Board)IASB

تم تأسيس مجلس المعايير المحاسبية الدولية في 2001 ، يعمل تحت إشراف مؤسسة معايير التقرير المالي الدولية، وبداية من 2010 أصبح يتكون المجلس من أربعة عشر عضوا بعدما كانوا ستنة عشر عضوا، يتم تعيينهم من قبل مجلس الأمناء على أساس الخبرة والمعرفة الفنية متمثلين في كل من المدققين، معدي القوائم المالية، مستعملي للقوائم المالية، أكاديميين، الهيئات التنظيمية المالية، ولمدة خمس (5) سنوات يتم تجديدها لمدة ثلاث (3) سنوات، معتمدين في ذلك على التمثيل الجغرافي التالي :أربع (4) أعضاء من أوروبا، أربع(4) أعضاء من آسيا وأوقيانوسيا، أربع أعضاء (4) من أمريكا، عضو (1) من منطقة إفريقيا، عضو (1) من مناطق أخرى، ومن أهم مهام هذا المجلس هو⁶²:

- عرض وتطوير معايير التقرير المالي الدولية.
- الموافقة على التفسيرات التي أعدتها لجنة تفسيرات معايير التقرير المالي الدولية.

-د- المجلس الاستشاري لمعايير التقرير المالي الدولية IFRS Advisory Council (Financial Reporting Standards Advisory Council international)

يتشكل هذا المجلس من أربعون (40) عضوا على الأقل، يتم تعيينهم من قبل الإداريين (trustees) التابعين لل IFRSF ، مهمته توجيه أعمال IASB المتعلقة بالقرارات والأعمال ذات الأولوية، ويطلع على انعكاسات المعايير المقترحة على كل من معدي ومستخدمي القوائم المالية، كما يعطي استشاراته للمجلس والأمناء في مؤسسة معايير التقرير المالي الدولية، كما يقدم المجلس الاستشاري للمعايير الدولية

⁶² - http://www.focusifrs.com/menu_gauche/iasb/structure_de_l_iasb/iasb le 01/01/2018

لإعداد التقارير المالية تقاريره إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية على الأقل ثلاث مرات في السنة في الاجتماعات المفتوحة من حيث المبدأ للجمهور.⁶³

-ه- اللجنة الدولية لتفسير التقارير المالية International Financial Reporting Standards Interpretations Committee (IFRS Interpretations Committee)

تتشكل هذه اللجنة من أربعة عشر (14) عضواً، يتم تعيينهم من قبل الأمناء (trustees) من مؤسسة معايير التقرير المالي الدولية لفترة تصل إلى ثلاث (3) سنوات، تم اختيارهم لقدرتهم على مواكبة القضايا الحالية ولقدرتهم الفنية لحلها، ويتمثلون في المحاسبين التجاريين والمهنيين والمستخدمين للبيانات المالية، موزعة على تنوع جغرافي واسع، من أهم مهامها⁶⁴ :

• قضايا الإبلاغ المالي التي تم تحديدها حديثاً والتي لم يتم تناولها على وجه التحديد في المعايير الدولية للإبلاغ المالي

• القضايا التي تثير أو قد تؤدي إلى تفسيرات غير مرضية أو متناقضة .

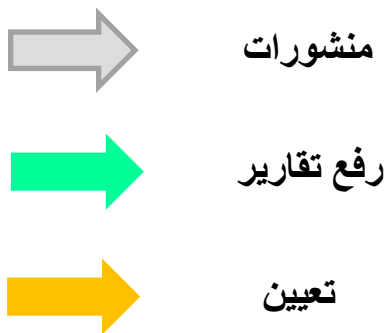
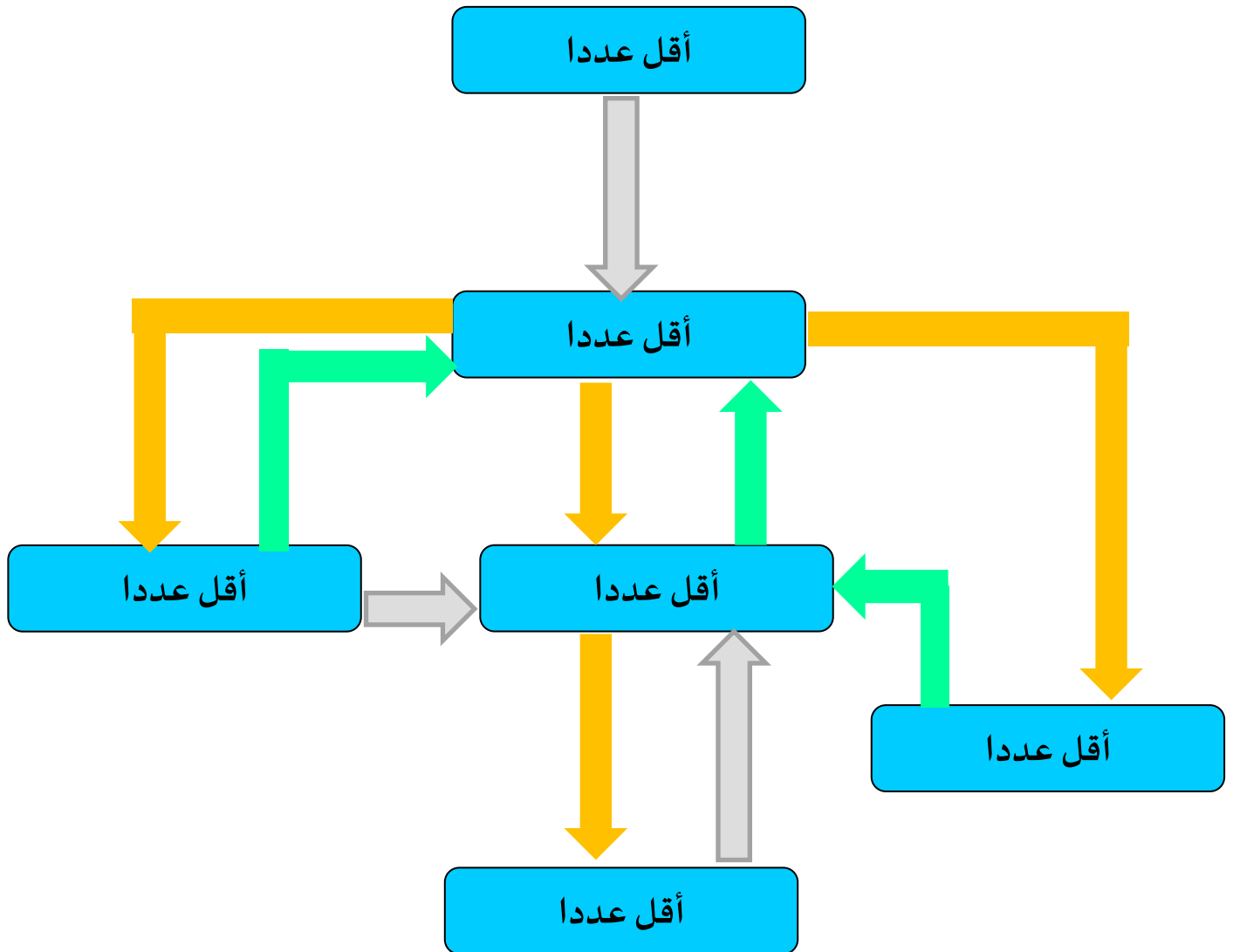
• يهدف إلى تعزيز التطبيق الصارم والموحد لمعايير التقرير المالي الدولية.

• يساعد المجلس الدولي لمعايير المحاسبة في تحقيق التقارب الدولي لمعايير التقرير المالي الدولية عن طريق التعاون مع المجموعات المماثلة التي ترعاها معايير المحاسبة الوطنية.

وتتمثل البنية الهيكلية لمجلس المعايير المحاسبية الدولية فيما يلي:

⁶³ - http://www.focusifrs.com/menu_gauche/iasb/structure_de_l_iasb/ifrs_advisory_council le 01/01/2019.

⁶⁴ http://www.focusifrs.com/menu_gauche/iasb/structure_de_l_iasb/ifrs_interpretations_committee le 01/01/2019.



2- المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية: (IOSCO)

تعد هذه المنظمة من أهم المنظمات التي ساهمت في إعداد المعايير المحاسبية الدولية، تأسست سنة 1983 متضمنة في بدايتها منظمي أسواق المالية الأمريكية، وبداية من سنة 1984 بدأت تضم أعضاء من دول أخرى و 90% من منظمي الأسواق المالية عبر العالم هم أعضاء في (IOSCO) ، ومن بين مهامها الرئيسية هو وضع قواعد مشتركة للمؤسسات يجب الالتزام بها عند دخول بورصة الأسواق العالمية، وقد قررت هذه المنظمة الاتفاق مع لجنة المعايير المحاسبية IASC سنة 1987 كعضو في المجموعة الاستشارية وطلبت من اللجنة إعادة النظر في المعايير المحاسبية الصادرة عنها لتصبح أكثر نفعا وينتج عنها معلومات قابلة للمقارنة، إلا أنه في عام 1993 توقف الاتفاق بين المنطمتين على أن يتم إصدار معايير خاصة ب (IOSCO) ، ومع ذلك أعادت هذه الأخيرة الاعتراف بالمعايير الصادرة عن IASC سنة 1999 ، وكان الهدف لكل منهما جعل محاسبة دولية مشتركة وتعميمها في بورصات العالم، وكنتيجة لهذه الاتفاقية قررت العديد من البورصات قبول المعايير المحاسبية الدولية (رغم اختلاف بعضها عن المعايير المحلية)، وقد وافقت المنظمة على 20 معيار صادر عن اللجنة وأوصت أعضائها بتبنيها، ولهذا يمكن القول أن لمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) دور هام في تحقيق توحيد محاسبي دولي⁶⁵.

3- الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) :

وهو تنظيم تطوعي خاص مستقل بنيويورك، تشترك في عضويته 79 تنظيما محاسبيا مهنيا من 57 دولة، ويلحق بالاتحاد سبع لجان منها لجنة ممارسات المراجعة في المجال العلمي ولجنة التعليم، ..ومن أهم مواضيعه نجد⁶⁶ :

- ✓ التدقيق، حيث تم إصدار عدد من الأدلة الدولية لتدقيق الحسابات .
- ✓ دستور المهنة، فقد أصدر سنة 1996 القواعد الأخلاقية المعدلة للمحاسبين المهنيين .
- ✓ التعليم المحاسبي، تم إصدار في نفس السنة دليل التعليم الدولي رقم 9 حول " التعليم المحاسبي السابق للتأهيل"، وورقة مناقشة بعنوان " استراتيجيات المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين" وما يلاحظ عن الاتحاد أنه لا يتمتع بسلطة تلزم الأعضاء، ولكن التنظيمات المنتمية إليه تلزم نفسها بما يتم التوصل إليه من معايير .

⁶⁵ Anne Le Manh-Béna, *Le Processus De Normalisation Comptable Par L'iasb : Le Cas Du Résultat*, these pour l'obtention du titre de docteur en sciences de gestion, conservatoire national des arts et metiers , 2009, pp.46,47.

⁶⁶ رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مدخل نظرية المحاسبة، دار الثقافة، عمان، 2009 - ، ص 69

ثانيا : المنظمات الإقليمية الأمريكية والفرنسية :

بالإضافة إلى المنظمات العالمية السابقة، هناك منظمات إقليمية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا كان لها دور هام في مجال التوحيد المحاسبي، وسنعرض كلا منها فيما يلي:

1- المنظمات الأمريكية

تتمثل أهم هذه المنظمات في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، لجنة تداول الأوراق المالية، مجلس معايير المحاسبة المالية.

❖ **المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين : (AICPA)** وهي الهيئة المهنية التمثيلية لم ا رجعي الحسابات في الولايات المتحدة، تم إنشاؤها سنة 1887 ، وكان عملها محدودا إلى غاية 1929 ، حيث تمكنت سنة 1933 بأن تتدخل مباشرة في تطوير المعايير المحاسبية الأمريكية، وقد قامت لجنة الأوراق المالية (SEC) بتفويض مهنة المحاسبة وإصدارها معايير للمؤسسات الخاصة، وفي سنة 1936 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بإنشاء هيئة خاصة بالتوحيد المحاسبي يطلق عليها اسم " لجنة الإجراءات المحاسبية " (CAP)، والتي تمكنت من نشر 51 بحث محاسبي تتعامل في ذلك مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وفي 1959 تم استبدال (CAP) بهيئة أكثر تنظيماً تسمى مجلس المبادئ المحاسبية (APB) والتي تبقى دائماً تحت رقابة (AICPA) نشرت 31 رأي و 4 تقارير، وفي 1973 وافقت على إنشاء هيئة جديدة وهي مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) لإصدار معايير محاسبية موحدة، أما هيئة (AICPA) فاهتمت فقط بنشر معايير المراجعة (SAS) وتوصيات بشأن بعض المسائل المحاسبية التي لا يغطيها (FASB) ⁶⁷.

❖ **لجنة تداول الأوراق المالية : (SEC)** أنشأت هذه اللجنة نتيجة الأزمة الاقتصادية الكبرى لسوق الأوراق المالية بنيويورك (Wall Street) لتكون مسؤولة عن مختلف القوانين الخاصة بالاستثمارات وتداول الأوراق المالية في البورصات وكذا ضمان مصداقية القوائم المالية من قبل الشركات الأمريكية المعنية، وقد منح القانون لهذه اللجنة السلطة في تحديد المعايير المحاسبية الواجب إتباعها من الشركات الخاضعة لدائرة نفوذ اللجنة من إجراءات أو طريقة الإفصاح، متعاملة في ذلك مع كل من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ومجلس المعايير المحاسبية المالية (FASB) ، وتوصل اللجنة تعليماتها للشركات المدرجة عن طريق ⁶⁸ :

⁶⁷ - Obert Robert, La pratique internationale de la comptabilité et de L'audit, Dunod édition, Paris, 1994, pp. 30,31.

⁶⁸ رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص ص 63 - 64،

✓ اللوائح التنفيذية المسماة " Regulations-X " التي تصف شكل ومضمون التقارير المقدمة إليها، مثل التقرير السنوي، الربعي، تقرير الأحداث الهامة غير العادية وتقرير التغيرات التي تهم المساهمين أو اللجنة نفسها.

✓ سلسلة المنشورات باسم " Accounting Serie Releases " التي تمثل توجيهات حول مواضيع محاسبية، وقد أصدرت ما يقارب 200 مشروع، ثم تغيرت التسمية لتصبح "Financial Reporting Releases".

✓ قرارات اللجنة وتقاريرها الخاصة.

✓ تقرير اللجنة السنوي.

❖ **مجلس معايير المحاسبة المالية : (FASB)** لقد اعتبر مجلس المعايير المحاسبة المالية منذ نشأته سنة 1973، الجهة الرسمية التي تضع المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية، فهو عبارة عن منظمة خاصة تدعمها كلا من هيئة الأوراق المالية (SEC) والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، مهمته الأساسية تشكيل معايير محاسبة مالية يتم استخدامها عند إعداد القوائم المالية، حتى تسهل من عملية فهمها من قبل المؤسسات وكذا مستخدمي المعلومات المالية، وتعرف المعايير الصادرة عن هذا المجلس بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً USA.GAAP، إذ تشترط هيئة الأوراق المالية (SEC) على المؤسسات التي تدخل البورصة الأمريكية أن تعد قوائمها المالية وفقاً⁶⁹.

-ب- أسباب عدم تبني المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً : US.GAAP :

إن تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً على المستوى العالمي كان مقترحاً، نظراً لتأثير الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، وكذا الالتزامات المفروضة من قبل SEC، إلا أن هناك عراقيل وقفت أمام هذا المشروع من بينها :

- أوروبا لا تستطيع ممارسة أي تأثير على المعايير الأمريكية، في الوقت نفسه ظهرت المعايير الدولية لـ IASC التي تُعتبر أكثر مرونة.
- تم إعداد US.GAAP دون أي مساهمة خارجية، وهي معدة خصيصاً لتلبية متطلبات SEC.
- معايير جد مفصلة، لأنها تعتمد على القواعد، ويصعب تسييرها.
- المؤسسات المطبقة لـ US.GAAP تكون أساساً مراقبة من قبل SEC.
- هذه المعايير تخدم المصالح الأمريكية بشكل كبير.

⁶⁹ Onecc Conseil Régional Centre , La Normalisation Comptable Internationale IAS IFRS Et Le Système Comptable Financier Algérien, P.19.

ج- مشروع التقارب بين مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس المعايير المحاسبية الدولية : (IASB) لقد تم هذا الاتفاق من أجل زيادة توحيد المعايير المحاسبية وقابلة المقارنة والكفاءة في الأسواق المالية، والقضاء على الاختلافات المحاسبية بين GAAP و IFRS ، مبرزين في ذلك النقاط التالية⁷⁰:

- استبعاد أي فروقات بين المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ومعايير التقرير المالي الدولي، عن طريق القيام بمشروعات مشتركة بين المجلسين في حدود 2008 .
- الاستمرار في التقدم في المشروعات المشتركة بين المجلسين القائمة حالياً.

2- المنظمات الفرنسية : تتمثل أهم هذه المنظمات في :

أ- المجلس الوطني الفرنسي: (CNC) تم إنشاء المجلس الوطني الفرنسي سنة 1957 ، مهمته الأساسية إعداد وتحديث المخطط المحاسبي العام PCG ، ليعاد تعديله وتحديث مهامه سنة 1996 ، والتي من أهمها⁷¹:

- ✓ إعطاء آراء حول كل الأحكام المتعلقة بالتنظيم المحاسبي، أيا كانت جهة إصدارها موجهة إلى مصالح الإدارة العمومية والمجالس واللجان المنشأة من طرف الدولة، وكذا للتنظيمات العالمية للتوحيد المحاسبي
- ✓ اقتراح الإجراءات المتعلقة بكيفية عمل الحسابات، سواء كان ذلك لفائدة المؤسسة أو للهيئات المتخصصة، أو لغرض إعداد إحصاءات وطنية أو حسابات اقتصادية للدولة.
- ✓ ضمان إعداد الأبحاث النظرية والمنهجية، وجمع المعلومات والقيام بالدراسات، ونشر الأبحاث والمستندات المتعلقة بالدراسات المحاسبية للمنظمات حول كيفية عمل الحسابات.

ب- مجلس تنظيم المحاسبة (CRC) : تم تكوين مجلس تنظيم المحاسبة نتيجة إصلاح التوحيد المحاسبي في فرنسا في أوت 1996 ، وتجديد المجلس الوطني للمحاسبة CNC ، والتي من أهم مهامه⁷²:

- ✓ المصادقة على اعتماد فرنسا المرجعية الدولية وتحديث المخطط المحاسبي العام PCG
- ✓ إعطاء الشرعية القانونية لآراء ال CNC .
- ✓ إصدار تعليمات محاسبية ذات طابع عام أو موجهة إلى قطاعات خاصة.

⁷⁰ Onecc Conseil Régional Centre, Op. Cit, pp.19,20.

⁷¹ خالد جفال، التجربة الفرنسية في اعتماد المرجعية الدولية IFRS - ، العدد 02 ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 2016 ، ص07

⁷² خالد جفال، مرجع سابق، ص08

-ج- .سلطة معايير المحاسبة (ANC) : تعد هذه السلطة تجمع للكفاءات والخبرات لكل من المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) ومجلس تنظيم المحاسبة (CRC) ، كما يشمل مجموعة من ستة عشر 16 من اللجان المختصة ولجنة استشارية، تقوم بالوظائف التالية⁷³:

- ✓ تصدر في شكل لوائح تعليمات محاسبية عامة قطاعية، ملزمة بالتطبيق على كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، تخضع لمعايير المحاسبة الخاصة؛ كما أنها تعطي الموافقة بطلب من وزارة الاقتصاد و وزارة العدل وكذا وزارة تسيير الميزانية، أراء حول كيفية التعامل في شكل إجراءات لإعداد المعايير المحاسبية الدولية .
- ✓ إعطاء أراء حول التشريعات أو القوانين المتعلقة بقياس مواد ذات طبيعة محاسبية من قبل الأشخاص المعنويين، مصدرة من سلطات وطنية.
- ✓ تصدر بمبادرتها، أو بطلب من وزارة الاقتصاد، أراء حول كيفية تطوير المعايير المحاسبية الدولية.
- ✓ تعمل على تناسق وترابط الأعمال النظرية والمنهجية المحاسبية المتبعة، وتقتراح إجراءات لكل هذه المجالات في شكل دراسات وتوصيات.

- د - المخطط المحاسبي العام (PCG) : في 1947 أول مرة في فرنسا تم تبني معيار محاسبي ناتج عن تجارب دولية(المخطط المحاسبي الألماني)، والذي تم تعديله سنة 1957 ثم 1982 نتيجة التعليمات الرابعة للاتحاد الأوروبي التي تحدد بعض قواعد عرض الحسابات، واستمرت موجة التعديلات ليتم سنة 1999 إعادة صياغة المخطط المحاسبي العام ويصبح مقسم إلى مقالات على شكل أرقام، ويتم إجراء تعديلات متكررة بعد هذا التاريخ.⁷⁴

3- المنظمات العالمية العامة :

تتمثل أهم هذه المنظمات في كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي.

-أ- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) : تأسست هذه منظمة عام 1961 ، وتتضمن 30 عضو من الحكوميين، حيث تقوم الدول التابعة لها بإنتاج ثلثي المخرجات الاقتصادية للعالم رغم عضويتها الدولية المحدودة، ومن أهم مجهوداتها اتجاه تنسيق وتوفير معايير المحاسبة الدولية هو تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية بين البلدان الأعضاء وكذا تنشيط التجارة الدولية، إضافة إلى توفير حلول للقضايا والمشكلات الشائعة، ومساهمتها القيمة في د ا رساتها المحلية عن التطبيقات المحاسبية في هذه

⁷³ Micheline Friédérich, et al, Op. cit, p.

⁷⁴ Micheline Friédérich, et al, Op.cit, p.

البلدان⁷⁵ ، وقد نشرت المنظمة في المجال الاقتصادي "المبادئ التوجيهية للشركات"، والتي تشمل توصيات بالنشر في نموذج مصمم للإفصاح عن معلومات تخص كل نشاط داخلي أو دولي للمؤسسة⁷⁶.

ب- دور الاتحاد الأوروبي (UN)

اهتم الاتحاد الأوروبي بموضوع التوحيد المحاسبي منذ بداية تأسيسه، حيث كانت أولى مبادراته حول مسألة توافق القوائم المالية المعدة من قبل الشركات الأوروبية في ظل انسجام وتوافق قانون الشركات، في اتفاق روما المنبثق من خلاله الوحدة الاقتصادية، الأمر الذي مهد للتوجيه الرابعة ثم السابعة ممثلة فيما يلي⁷⁷:

❖ **التوجيه الرابعة :** تم اعتماد هذه التوجيهية في 25 جويلية 1978 ب 82 مادة، تهدف من خلالها إلى العمل على ضمان المقارنة والتوافق والانسجام في المعلومات المحاسبية المفصح عنها في شركات الأموال الأوروبية، مع إمكانية وجود خيارات، ومن أهم ما جاءت به هذه التوجيهية هو مفهوم الصورة الوفية والحسابات الاجتماعية.

❖ **التوجيه السابعة :** صدرت هذه التوجيهية في 13 جوان 1983 ب 51 مادة، تختص في الحسابات الموحدة، حيث تفرض على الشركات الأم إعداد حسابات موحدة إلى جانب حساباتها الفردية، وإعداد تقرير سنوي موحدة يتم فيه تفصيل الوضعية المالية للمجموعة كما لو كانت وحدة واحدة. لقد فشلت هذه التوجيهات في تحقيق توحيد دولي، ولعل أحد الأسباب الهامة في زيادة الاختلافات وتعميقها في الممارسات المحاسبية بين مختلف الدول هو التباعد الكبير بين آجال تبني وفرض تطبيقها.

⁷⁵ أمين السيد لطفي، مرجع سابق، ص 404 - 405،

⁷⁶ Obert Robert, Op.Cit, p.14.

⁷⁷ Obert Robert, **La pratique internationale de la comptabilité et de L'audit**, Dunod édition, Paris, 1994, PP14,17.

ثالثاً - المعايير المحاسبية الدولية:

تمهيد :

إن الاختلاف بين الأنظمة المحاسبة الدولية، وما نتج عنه من اجتهاد المنظمات من أجل إيجاد توحيد دولي، أسفر عن وجود قواعد وإرشادات جديدة تحكم المعاملات المحاسبية، تعرف بالمعايير المحاسبية الدولية.

1- مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

تعد المعايير المحاسبية الدولية أول نقطة لتجاوز الاختلافات المحاسبية وتمهيد للتوحيد المحاسبي على النطاق الدولي.

أ- تعريف المعايير المحاسبية:

يعرف المعيار بشكل عام على أنه نموذج يوضع لقياس وزن أو طوله أو درجة جودة شيء ما، أما من الناحية المحاسبية فهو بمثابة المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها لإيصالها للمستفيدين منها"، وبهذا فإن المعايير يعد عنصراً من عناصر القوائم المالية⁷⁸.

كما تُعرف المعايير المحاسبية على أنها "نماذج أو أنماط أو مستويات للأداء المحاسبي، فهي أحكام خاصة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على الوحدة المحاسبية، فالمعايير ليست لمجرد الإرشاد العام وإنما هي تعبير عن موقف مهني رسمي فيما يتعلق بكيفية تطبيق مبدأ محاسبي معين⁷⁹."

وتمثل المعايير أيضاً إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق، لكنه ليست مجرد الاسترشاد وحسب، وإنما هي تعبير عن موقف مهني رسمي فيما يتعلق بكيفية تطبيق مبدأ محاسبي معين لذلك⁸⁰

وبهذا يمكن القول بأن المعايير هي قواعد تشمل قوانين وتشريعات متعارف عليها بين المحاسبين، وظيفتها تحقيق التوافق والتوحيد المحاسبين للتحكم في إعداد القوائم المالية.

⁷⁸ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 371

⁷⁹ عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص 122

⁸⁰ مرجع سابق، ص 122

--ب- مزايا تطبيق المعايير : من أهم المزايا التي يمكن جنيها نتيجة تبني المعايير المحاسبية الدولية هي⁸¹:

- **التناسق والتناغم :** يعني ذلك قيام المؤسسات بتطبيق نفس المعايير والأسس المحاسبية، بغض النظر عن جنسيتها، متجاوزة بذلك الحدود الجغرافية والسياسية، مما يعني توحيد الأسس والقواعد التي تتم المعالجات المحاسبية على أساسها، وبالتالي إظهار القوائم المالية لهذه المؤسسات بصورة متماثلة وموحدة.
- **قابلية المقارنة :** نظرا لتوحيد أسس وطرق المعالجات المحاسبية، فإن النتيجة المباشرة هي قابلية القوائم المالية للمقارنة من قبل أصحاب العلاقة :الملاك والمساهمين والمديرين والمستعملين الآخرين للقوائم المالية، والمفاضلة بين البدائل على أسس واضحة وسليمة، وترشيد عملية اتخاذ القرار المرتكزة على المعلومات المتماثلة.
- **تلبية المتطلبات القانونية :** حيث أن كثي ار من الدول تنص ص ا رحة على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وكل مخالفة لهذا النص تع رض المؤسسة إلى العقوبات.
- **تلبية متطلبات الممولين المحليين والدوليين :** قد تحتاج المؤسسات إلى ممولين للتوسع في عملياتها ونشاطاتها، ولا يمكن للمؤسسة التمويلية أن تمنح القروض إلا في ضوء دراسة وافية للقوائم المالية، أضف إلى ذلك أن المفاضلة بين المؤسسات التمويلية قد تخطت الحدود السياسية والجغرافية، وذلك للبحث عن التمويل منخفض التكلفة من جهة، ومن جهة أخرى فإن تطبيق معايير محاسبية دولية موحدة، يؤدي إلى تخصيص رؤوس الأموال بفاعلية أكثر على المستوى العالمي بالنسبة للمستثمرين والممولين
- **الولوج إلى الأسواق المالية الدولية :** تقوم الشركات حاليا بالمنافسة على الولوج إلى الأسواق المالية الدولية، لإدراج أسهمها على المستوى الدولي وتداولها بسرعة كبيرة مستفيدة بذلك من وسائل الإيصال الحديثة، ولا يمكن للمؤسسات تحقيق هذا الولوج إلا بالالتزام بشروط معينة يجب التقيد بها، من أجل السماح لها بإدراج أسهمها في هذه الأسواق، لذا أصبح الحديث اليوم يدور حول " تكاملية الأسواق المالية العالمية "والتنسيق بينها حول شروط الإد ا رج، وبالتالي تطور متطلبات الإفصاح وفقا للمعايير الدولية.
- **قابلية الفهم وإمكانية وجود تصور موحد مشترك للقوائم المالية :** إن القوائم المالية التي تعد على أسس مختلفة، لا يمكن فهمها وقراءتها، ويتطلب ذلك مزيدا من التوضيح.

81 خالد الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 IAS/IFRS - ، دار الإثراء، الأردن ، 2008 ، ص26 - 24

- إيجاد أساليب موحدة للتعامل مع القضايا العالمية المشتركة: مثل أسعار صرف العملات الأجنبية، فلا يمكن ترجمة القوائم المالية بناء على قوانين ومعايير محلية؛ حيث تفقد عندها خاصية المقارنة، بل يجب أن يكون ذلك في ظل توجه عالمي موحد يُعبر عنه بالمعايير الدولية.

-2- التغييرات الحاصلة في المعايير المحاسبية:

تتميز المعايير المحاسبية الدولية بالمرونة وقابلية التغيير، تستجيب بذلك للمستجدات على ساحة الأعمال في البيئة الدولية، وقد يأخذ هذا التطور المستمر أشكالاً مختلفة منها: ⁸²

-أ- **تعديل المعايير:** حيث يتم التعديل لبعض أو معظم الفقرات في معيار معين، وهو ما تم القيام به منذ 2005 / 1 / 1، وقد يكون في الأوجه التالية:

- **إلغاء بعض البدائل المحاسبية:** من بين الانتقادات الموجهة للمعايير المحاسبية الدولية هو وجود بدائل للقياس وما ينتج عنه من اختلاف في النتائج المتحصلة وبالتالي عدم قابلية المقارنة، ومن بين ما تم تعديله نذكر المعيار IAS 02 المتعلق بالمخزون بإلغاء أسلوب الوارد أخيراً الصا در أولاً من أساليب تقييم المخزون.
- **تعديل التعريفات:** تعد التعريفات في المعايير المحاسبية الدولية أهم ما تبنى عليه المعايير، ومن أمثلة هذه التعديلات نذكر تعريف القيمة العادلة بين فترة وأخرى في أكثر من معيار محاسبي.
- **إلغاء بعض الممارسات المحاسبية:** وهو ما حصل في المعيار IAS36 حيث تم إلغاء الممارسات الواجب إتباعها لإجراء فحص من أسفل إلى أعلى وفحص من أعلى إلى أسفل في تحديد الانخفاض في قيمة الشهرة.

-ب- **دمج التفسيرات في المعايير:** تختص لجنة تفسيرات معايير التقرير المالي الدولية IFRIC بوضع تفسيرات لتوضيح كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وكون المعيار أقوى من التفسير فقد تم دمج بعض التفسيرات ضمن المعايير مثل: التفسير SIC18 دمج في المعيار IAS01 ، SIC1 دمج في المعيار IAS02، التفسيرات SIC23 SIC6 SIC14 تم دمجها في المعيار IAS 16 .

-ج- **دمج بعض المعايير ببعضها البعض:** وذلك لوجود عامل مشترك بينها، ومن أمثلة ذلك فقد تم دمج المعيار IAS3 في المعيارين IAS27 ، IAS28 ، دمج IAS 4 في المعيار IAS1 .

-د- **سحب بعض المعايير:** مثل ما حصل في المعيار IAS 15 المتعلق بالمعلومات التي تعكس آثار التغير في الأسعار، وذلك لعدم الاتفاق على صيغة موحدة عالمياً في تطبيقه.

⁸² خالد جمال الجعرات ، مرجع سابق، ص ص. 36 - 34

-ه- إلغاء بعض المعايير بمعايير لاحقة : كما حصل في المعيار IAS32 المتعلق باندماج الأعمال الذي حل محله المعيار IFRS3 بنفس المسمى.

-3- مداخل إصدار المعايير المحاسبية الدولية:

تختلف مداخل إصدار المعايير من دولة إلى أخرى وذلك تبعاً ل شكل الطلب على المعلومات أو على عملية تنظيم المحاسبة، وفيما يلي أهم هذه المداخل⁸³:

أ- المدخل السياسي البحت : ينتشر استخدام هذا المدخل بشكل خاص في القارة الأوروبية وخاصة فرنسا إضافة إلى أمريكا اللاتينية، ويعتمد أساساً في إصدار المعايير المحاسبية على التشريع، إلا أن من أهم ما يعاب عليه هو عدم مرونته واستجابته للتغيرات المختلفة في بيئة الأعمال، كما أنه يتأثر كثيراً بالاعتبارات السياسية .

ب - المدخل المهني الخاص : يتم إصدار المعايير وفقاً لهذا المدخل عن طريق المحاسبين المهنيين، وينتشر في الولايات المتحدة الأمريكية، يتميز بوجود درجة عالية من المرونة لمواكبة الاحتياجات المتغيرة.

ج- المدخل المختلط بين القطاع العام والخاص : من خلال هذا المدخل فإنه يتم إصدار المعايير المحاسبية من قبل منظمة تابعة للقطاع الخاص تعمل كمنظم عام وتقوم الحكومة بدعمها والالتزام بتطبيق ما يصدر عنها من تعليمات.

د- المدخل المختلط : إضافة إلى القطاعين الخاص والعام فإن هذا المدخل يلجأ إلى مجموعات حكومية أخرى مثل المجلس الاستشاري لمحاسبة الأعمال الذي يتكون من أعضاء من الجامعات والقطاع الصناعي والحكومة والمحاسبين القانونيين، وينتشر هذا النوع في اليابان.

⁸³ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 374 - 375.

المحور السادس

النظام المحاسبي المالي كتجربة جزائية في
مجال التوحيد المحاسبي الدولي

المحور السادس: النظام المحاسبي المالي كتجربة جزائرية في مجال التوحيد المحاسبي الدولي

يخضع تنظيم المحاسبة في الجزائر لمبادئ المخطط المحاسبي الذي تم إعداده سنة 1975 ، ومن خلال جملة الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بداية بالتوجه نحو اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، كان لا بد من إرفاقها بإصلاح محاسبي كفيل بإضفاء الصورة الحقيقية لقوائمها المالية، ولهذا فقد اتجهت الجزائر نحو تكييف نظامها المحاسبي مع المعايير المحاسبية الدولية من خلال طرح مشروع نظام محاسبي مالي جديد بدلا من النظام المحاسبي القديم كونه يحتوي على نقائص وعيوب.

حاولنا من خلال هذا المحوار تسليط الضوء على النقاط التالية :

- ✓ مسار التوحيد المحاسبي في الجزائر .
- ✓ أسباب توجه الجزائر نحو المعايير المحاسبية الدولية .
- ✓ نقائص المخطط المحاسبي الوطني.
- ✓ طبيعة النظام المحاسبي المالي الجزائري .

اولا : مسار التوحيد المحاسبي في الجزائر

يتمثل التوحيد المحاسبي في الجزائر في الانتقال من نظام قديم يتمثل في المخطط المحاسبي الوطني إلى نظام جديد يتمثل في النظام المحاسبي المالي، نتيجة العيوب والنقائص التي وجهت له.

1- لمحة تاريخية عن المخطط المحاسبي الوطني : منذ الاستقلال شهد المخطط المحاسبي الوطني عدة تطورات ساعيا في ذلك نحو مواكبة البيئة الدولية، حيث نجد أهم المحطات التاريخية كما يلي⁸⁴ :

• **المرحلة الأولى: (1962 - 1972)** في مطلع الاستقلال عام 1962 ، وجدت المؤسسة الجزائرية نفسها مجبرة على إتباع القواعد المحاسبية الخاصة بالنموذج المحاسبي الفرنسي ممثلا في المخطط المحاسبي العام (PCG ، 1957) ، ولم تكن هناك أي مبادرة نحو تغيير الأنظمة المحاسبية بل ظل ساريا إلى غاية 1975 .

• **المرحلة الثانية: (1973 - 1991)** في هذه المرحلة وبالتحديد سنة 1973 ، قام المجلس الأعلى للمحاسبة (CSC) بتبني مخطط محاسبي جديد يتماشى والظروف الاقتصادية بالجزائر ، ومن بين اتجاهاته أيضا:

✓ المخطط المحاسبي في خدمة التخطيط وليس السوق المالي.

✓ ذو توجه اشتراكي وليس رأسمالي.

✓ توحيد عملية المحاسبة وإزالة الغموض عنها وجعلها في متناول الجميع.

- وفي 29 أفريل 1975 أصدر المجلس الأعلى للمحاسبة (CSC) الأمر رقم 75 - 35 ، الذي يحمل خطة محاسبة وطنية تتضمن ثلاث تعديلات رئيسية تتمثل فيما يلي:

✓ تحديد النتائج ضمن سلاسل (المخطط المحاسبي O.C.A.M) .

✓ الالتزام بالحفاظ على المخزون الدائم .

✓ التبسيط في عرض الحسابات.

وتم تطبيقه ذا المخطط المحاسبي المعدل ابتداء من جانفي 1974 على القطاعات المختلفة والمؤسسات العامة والخاصة، وفي منتصف الثمانينات تطور المجلس الأعلى للمحاسبة ليصبح المجلس الأعلى

⁸⁴ Amel Benyekhlef, *Le système comptable algérien étude comparative avec les pays de l'Europe de l'Est et les organismes de normalisation comptable internationale*, Revue du chercheur N° _ 08/2010, pp. 26-31.

لتكنولوجيا المحاسب بإنتاج أربع مخططات محاسبية قطاعية في كل من الزراعة، السياحة، التأمينات، البنوك.

• **المرحلة الثالثة: (1998 - 1991)** إن محاولة الاتجاه نحو اقتصاد السوق ، والانتقال إلى الحكم الذاتي للمؤسسات العامة وظهور مختلف أنواع المؤسسات من EURL, SARI تطلب تدخل العديد من المنظمات في مجال توحيد المحاسبة، نذكر منها:

✓ الإدارة العامة للمحاسبة على مستوى وزارة المالية، التي أصدرت تعليمات خاصة لتعديل المخطط المحاسبي الوطني، منها الأمر رقم 1850 تاريخ 24 / 05 / 1989 المتعلق بمحاسبة المعاملات المتعلقة باستقلالية الشركات، الأمر رقم 635 من 11 / 03 / 1990 بشأن الاعتراف بمشاركة العمال في أرباح الشركة، الأمر رقم 95 / 01 من 02 / 10 / 1995 بشأن تنسيق حسابات المشاركة، وكذلك الأمر رقم 581 بتاريخ 21 / 4 / 1997 المتعلق بمحاسبة إعادة الإدخال وفرق إعادة التقييم .

✓ المديرية العامة للنطاقات أضافت سنة 1997 حساب تصفية الشركات.

✓ معهد الإصدار وهو بنك الجزائر، حيث قام بإصدار لوائح وتعليمات خاصة بالنشاط المصرفي منها اللائحة 07 - 96 من 03 / 07 / 1996 بشأن تنظيم وسير العمل المركزي والميزانيات العمومية، اللائحة 18 - 94 من 25 / 12 / 1994 بشأن الاعتراف بالمعاملات بالعملة الأجنبية، اللائحة 97 - 01 من 08 / 01 / 1997 بشأن المحاسبة لمعاملات الأوراق المالية، اللائحة 2003 - 2002 بتاريخ 28/10/2002 بشأن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

✓ النظام الوطني للمحاسبي القانونيين ومراجعي الحسابات والمحاسبين المعتمدين : وذلك بموجب القانون 91 / 08 والمرسوم التنفيذي 20 - 92 الذي ينص على تحديد الاجتهاد والعناية الواجبة ، وإعطاء أي أري بشأن مسائل تقنية المحاسبة أو القانون أو المالية.

• **المرحلة الرابعة: (2008 - 1998)** في هذه المرحلة تم إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة بدلا من المنظمات السابقة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 318 - 96 ، وأصبح ساري المفعول سنة 1998 من قبل وزارة المالية، وفقا لهدفين رئيسيين:

✓ مراجعة المخطط المحاسبي الوطني في ضوء التغيرات الاقتصادية والسياسية.

✓ مواصلة العمل على توحيد المحاسبة من خلال تطوير محاسبة القطاعات.

إلا أن هذا المجلس لم ينجح في تحقيق أهدافه بسبب الاختلافات البيداغوجية لأعضائه، وقد تم استدعاء كل من المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) والمجلس الأعلى للمحاسبين القانونيين (CSOEC) والشركة

الوطنية للمدققين القانونيين. (CNCC) وفي سنة 2001 توقفت أعمال اللجنة الخاصة بالمخطط الوطني وأعدت مناقصة دولية للإصلاح المحاسبي أوكلت للمجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي بتمويل من البنك الدولي، قدمت بذلك ثلاث سيناريوهات لإصلاح المخطط المحاسبي لاختيار واحد منها، والتي تتمثل فيما يلي⁸⁵ :

• **السيناريو الأول** : من خلال هذا السيناريو فإنه يتم الاحتفاظ بهيكل المخطط المحاسبي الوطني، ويحدد الإصلاح بتحديث التقنيات مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات القانونية والاقتصادية في الجزائر، وكننتيجة لهذا الإصلاح ظهرت مصطلحات محاسبية جديدة، واجه من خلالها المدققون والمحاسبون عوائق وصعوبة في التكيف وهو ما حتم اللجوء إلى إطار مفاهيمي آخر مختلف.

• **السيناريو الثاني** : ينص هذا السيناريو على ضرورة الاحتفاظ بهيكل المخطط المحاسبي الوطني مع إدخال الحلول التقنية المتطورة حسب معايير المحاسبية الدولية، إلا أن عدم وضع إطار مفاهيمي جديد يولد نظامين مختلفين أكثر تعقيدا، ومن سلبيات تطبيق هذا السيناريو هو عدم إمكانية التنسيق بين المعالجات الوطنية وبعض الأحكام الجديدة، إضافة إلى تعديل الأدوات البيداغوجية الخاصة بالتكوين.

• **السيناريو الثالث** : والذي يعتمد على إنشاء مخطط وطني جديد ومتطور على أساس المبادئ والأسس والقواعد المعتمدة الصادرة عن المعايير المحاسبية الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الوطنية.

وقد تم اختيار السيناريو الثالث من قبل المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) في 05 / 09 / 2001 للأسباب التالية⁸⁶ :

- لا يوجد توحيد للتسميات المحاسبية .
- التكاليف الإضافية التي تنتج عن تغيير في الخطط المحاسبية من تدريب وتعليم وتغيير في البرامج .
- تعاني المحاسبة العمومية من تشوه وفرض للضرائب.
- يجب أن تنتج الحسابات الاجتماعية معلومات لمختلف أصحاب المصالح.
- إن اختيار السيناريو الثالث وإنشاء نظام محاسبي مالي جديد يمكن من وجود ثلاث قفزات نوعية مهمة تتمثل في⁸⁷ :

⁸⁵ Chachoua Abdelkrim, *Le Système Comptable et Financier Algérien un état des lieux et perspectives*, مجلة

JFBE, 2018, pp. 54,55.

⁸⁶ Amel Benyekhleuf, Op.Cit, pp.30,31.

⁸⁷ Idem.

- اختيار الحل الدولي الذي سوف يسمح للمحاسبة بالعمل على قاعدة مفاهيم ومبادئ أكثر تكيفا مع الاقتصاد الحديث وإنتاج معلومات مفصلة، تعكس صورة صافية للوضع المالي للمؤسسات.
- بيان أكثر وضوحا للمبادئ والقواعد لتوجيه محاسبة المعاملات وتقييمها وإعداد المعلومات المالية للمستثمرين الحاليين والمحتملين .
- إمكانية تطبيق النظام المحاسبي الجديد على المؤسسات الصغيرة.

ثانيا : أسباب توجه الجزائر نحو المعايير المحاسبية الدولية

تمهيد :

المخطط المحاسبي الوطني لم يتغير ولم يجرى عليه أي تعديل من شأنه أن يسد الثغرات المتواجدة منذ 33 سنة، والتي أصبحت واضحة من خلال التطورات الحاصلة على الساحة الاقتصادية العالمية، وإصدار قوائم مالية ذات موثوقية وفعالة في اتخاذ القرارات، ولعل من أهم الأسباب التي حتمت على الدولة الجزائرية اللجوء إلى خيار المعايير المحاسبية الدولية هي⁸⁸ :

- ❖ **السبب الأول :** وهو الاختيار الدولي الذي يمكن من تقريب الممارسة المحاسبية بالممارسات العالمية التي تعمل على ركيزة مرجعية، ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر.
- ❖ **السبب الثاني :** إعداد معلومات دقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضع المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية .
- ❖ **السبب الثالث :** وضوح المبادئ والقواعد للتسجيل المحاسبي وتقييم وإعداد القوائم المالية، مما يسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير إداري.
- ❖ **السبب الرابع :** يتعلق بإمكانية تطبيق نظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة في الكيانات الصغيرة .
- ❖ **السبب الخامس :** تلافي بعض النقائص والثغرات التي خلفها النظام المحاسبي الوطني الذي لا يتلاءم مع اقتصاد السوق .
- ❖ **السبب السادس :** محاولة الحد من مشاكل اختلاف النظام المحاسبية سواء من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية، من أجل جلب المستثمر الأجنبي.

⁸⁸ كتوش عاشور ، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد ، (AS/IFRSI -) في الحج ا زئر، العدد السادس، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، ص 295 - 296

ثالثا : نقائص المخطط المحاسبي الوطني :

منذ تطبيق المخطط المحاسبي الوطني إلى غاية صدور النظام المحاسبي المالي، لوحظ وجود نقائص كثيرة منها خاصة بالجانب المفاهيمي وأخرى خاصة بالجانب العملي الميداني، كما يلي⁸⁹:

1- :النقائص الخاصة بالجانب المفاهيمي

أ- غياب الإطار المفاهيمي : من بين السلبات التي تؤخذ على المخطط المحاسبي الوطني هو غياب الإطار المفاهيمي الذي يعتمد على المبادئ والأهداف والقواعد المحاسبية لإعداد القوائم المالية، الأمر الذي أدى إلى تعدد الاجتهادات الشخصية في حل المشكلات المحاسبية، وبالتالي عدم إمكانية المقارنة.

ب- عدم تحديد مستخدمي المعلومة المحاسبية :إن اعتماد المخطط المحاسبي الوطني على الجانب التقني في المحاسبة أهمل عدة جوانب من بينها عدم تحديد مستخدمي المعلومة المحاسبية، حتى وإن كان الهدف الأساسي له هي الدولة إلا أن هناك خلط بين الدولة كممثل اقتصادي وكطرف بهتم بالضرائب والتنظيم الاقتصادي.

ج- التوحيد المحاسبي :لم يقدم المخطط المحاسبي الوطني طريقة لوضع المعايير المحاسبية، بل ما يلاحظ هو أن عدم تطوير المحاسبة التحليلية والتحليل المالي من آثار هذه النواقص.

2- نقائص في الجانب العملي والميداني :

يعد الجانب الميداني الحكم الرئيسي على مدى نجاح أي نظام، ومن بين النقائص التي تمت معينتها من خلال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني هي:

أ- نقائص في تصنيف العمليات : هناك عمليا ت لم يأخذها المخطط المحاسبي بعين الاعتبار رغم وجودها عند إصدار القانون، ولم يدرجها في تصنيفاته من بينها:

• المجموعة الأولى :مؤونات تنظيمية، علاوة تحويل السندات إلى أسهم.

• المجموعة الثانية :حسابات فرعية للأراضي حسب أنواعها، التصليلات والترميمات الكبرى .

• المجموعة الثالثة :مخزون الأراضي (مهنة وكالات التنظيم العقاري).

• المجموعة الرابعة :الإيداعات لدى الموثقين.

⁸⁹ مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، العدد 04 - ، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2008 ، صص 206 - 202

-3- نقائص في التكفل بأحداث لاحقة :

نتيجة التقدم الاقتصادي ظهرت أعمال ومهن جديدة، لم يتم معالجتها من قبل المخطط المحاسبي الوطني ولم تعالجها التنظيمات المحاسبية من بينها

أ- الأشغال المتراكمة بالنسبة لمؤسسات البناء والخاصة بالترقية العقارية :تسجل هذه العمليات من طرف الكثير من المهنيين في الحساب (34) أشغال قيد التنفيذ، لكن ذلك لا يسمح بالمطلع على الميزانية من التفرقة ما بين الأشغال التي أنجزتها المؤسسة والتي تدخل في الصفقات التي أحرزت عليها وستجزها للغير، والأشغال التي أنجزتها قصد بيعها لاحقا في إطار الترقية العقارية مثلا .

ب- الأصول الخاصة بالشركات المحولة إلى شركات قابضة :تسجل هذه الأصول حسب طبيعتها في أصول الشركة القابضة في الحساب (42) لكن المقابل الدائن لها هو الحساب (16) ،إلا أن الطريقة التي تكونت بها الشركات القابضة العمومية لا تعطي هذه الصفة للأسهم المتحصل عليها دون أن تدفع قيمتها من نقدياتها .

ج- وضعية شركات تسيير مساهمات الدولة الخاصة من حيث تسجيل أسهم الشركات المرتبطة بها: جاءت شركات تسيير مساهمات الدولة كبديل للشركات القابضة سنة 2002 ، والفرق بينهما أن هذه الأخيرة تملك أسهم، أما الأخرى فلا تملكها بل تسييرها لحساب الدولة فقط، وبهذا فإن التسجيل في الحساب (42) وما يقابله في الحساب (16) لا يؤدي إلى هذا المعنى.

ذ- مسألة سعر الخصومة الذي يتعدى الأصول المتنازل عليها :فيما يتعلق بالخصومة فإن التقييم يستند على عدة نظريات وتقنيات، وقد يصل إلى مبلغ معين أي قيمة التنازل، وأكثر من ذلك يكون هذا المبلغ هو سعر التنازل ، مع التنازل أيضا على الميزانية بأصولها وخصومها، أي سيدد المتنازل نفسه مجبرا على دفع مبلغ معين للخرينة العمومية يمثل سعر الشراء، إضافة إلى تحمله الخصوم التي على الشركة، باعتبار الميزانية عند التنازل تكون متوازنة، ويسجل الفرق في شهرة المحل لدبعض المهنيين وهو ما يتنافى مع هذا المفهوم.

-4- تكفل غير مقنع بعمليات خاصة :

هناك بعض العمليات غير مقنعة في تسجيلها بالنسبة للمهنيين المستخدمين للميزانية كأداة للتحليل واتخاذ القرار، ومن بينها:

١- الكفالات المطلوبة لمؤسسات الأشغال العمومية والبناء أثناء المشاركة في المناقصات تسجل الحساب

(426)، لكن طبيعتها لا تمثل تسبيقات على الاستثمارات حسب الحساب (42) .

-ب- .ضريبة الطابع على المبيعات، تسجل في الحساب (5462) ،رغم أنها محجوزات لكن لها طابع الاستغلال .

-ج- التسبيقات التي تحصل عليها المؤسسة المنجزة لبرامج السكن التساهمي، تسجل كتسبيقات تجارية في الحساب (570) ، لك ن مبدأ الاستحقاقية المتعامل به في ترتيب الخصوم لا تجعله في هذا التصنيف لأن مدة استحقاقيتها يمكن أن تتجاوز السنتين.

-ذ- الحسابات (40) خصوم مدينة التي ليست لها صفة الذمم، والحساب (50) أصول دائنة التي ليست لها صفة الخصوم .

-ه- الديون الخاصة بالمقولة أو المعالجة الباطنية، تسجل الديون في الحساب (562) على أساس أن التكلفة تسجل في الحساب (623) ، إلا أن طبيعة هذا الدين جاءت نتيجة المشاركة في إنتاج منتج وهذا الأخير يسجل في المجموعة الثالثة.

-و- مصاريف البحث والتطوير الخاصة وشهرة المحل، لم يعنى بها المخطط المحاسبي الوطني وأخذها ببساطة تحت حساب مصاريف إعدادية، رغم التطورات الحاصلة في هذا المجال، كما اعتبر مدة إطفاء شهرة المحل خمس (5) سنوات كحد أقصى وهو ما لا ينطبق عليها.

رابعاً : طبيعة النظام المحاسبي المالي

كما أشرنا سابقاً، فقد كان لفريق الخبراء الفرنسي دور مهم في تطوير النظام المحاسبي المطبق في الجزائر، بل وأكثر فقد وضع نظام جديد مستمد من معايير المحاسبة الدولية يخدم مختلف متخذي القرارات.

- 1 - تقديم النظام المحاسبي المالي :

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 ، تم تبني مشروع النظام المحاسبي المالي والذي يتضمن التعريف بالإطار التصوري، قواعد تقييم الأصول، الخصوم، الأعباء والنواتج، تعريف عناصر الميزانية، القوائم المالية، مدونة الحسابات.

-أ- لإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي : جاء النظام المحاسبي المالي بإطار مفاهيمي نظري يتضمن ما يلي:

- ❖ مجال التطبيق :تطبق أحكام القانون المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، وتلزم الكيانات الآتية بمسك محاسبة مالية⁹⁰ :
- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري .
 - التعاونيات .
 - الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

يُستثنى من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي، الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة تُعرف بمحاسبة الخزينة.

كما تم تعريف النظام المحاسبي المالي على أنه "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض قوائم تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية الخزينة في نهاية السنة المالية"⁹¹ .

⁹⁰ المادة 02 - ، 04، 05، القانون رقم 11 / 07 ، مرجع سابق، ص3
⁹¹ مادة 03 - ، القانون رقم 11 / 07 الجريدة الرسمية رقم 74 ، مرجع سابق، ص3

-ب- المبادئ المحاسبية :اعتمد النظام المحاسبي المالي، المبادئ المحاسبية التالية⁹² :

- محاسبة التعهد .
- استمرارية الاستغلال .
- قابلية الفهم .
- الدلالة.
- المصادقية.
- قابلية المقارنة .
- التكلفة التاريخية .
- أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.

-ج- .تعريف عناصر الميزانية :تضمن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي تعاريف لكل من الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، المنتجات، الأعباء، كما يلي⁹³ :

- الأصول :وهو مورد يراقبه كيان معين، بسبب أحداث وقعت ويُرتقب منها جني مزايا اقتصادية مستقبلية.
- الخصوم :وهو الالتزام الراهن للكيان المترتب عن أحداث وقعت سابقا، ويجب أن يترتب على انقضائها بالنسبة للكيان خروج موارد تمثل منافع اقتصادية.
- رؤوس الأموال الخاصة :تمثل الفائدة الباقية من المساهمين في رؤوس الأموال الخاصة للكيان، في أصولها بعد حسمها من خصومها الخارجية .
- الأعباء :وهي نقصان المنافع الاقتصادية أثناء السنة المالية، في شكل استهلاك وخروج أو نقصان الأصول أو حدوث خصوم، ويكون من آثارها التقليل من رؤوس الأموال الخاصة، بشكل آخر غير عمليات توزيع رؤوس الأموال على المساهمين .
- المنتجات :وهي مضاعفة المنافع الاقتصادية أثناء السنة المالية، في شكل مداخيل أو مضاعفة الأصول أو تقلص الخصوم، ويكون من آثارها ارتفاع رؤوس الأموال الخاصة، بطريقة أخرى غير الزيادات المتأتية من تقدمه حصص المساهمين في رؤوس الأموال الخاصة.

-2- :تنظيم المحاسبة :

ينظم القانون المتعلق بالنظام المحاسبي المالي كيفية تنظيم المحاسبة، بالشكل التالي⁹⁴ :

⁹² المادة 6 - ، القانون رقم 11 / 07 الجريدة الرسمية رقم 74 ، مرجع سابق، ص. 4
⁹³ مرجع سابق.

- ❖ يجب أن تستوفي المحاسبة الالتزامات والانتظام والمصادقية والشفافية، المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تتم معالجتها ورقابتها وعرضها وتبليغها .
- ❖ يحدد الكيان تحت مسؤوليته الإجراءات اللازمة لوضع تنظيم محاسبي يسمح بالرقابة الداخلية والخارجية على السواء .
- ❖ تمسك المحاسبة بالعملة الوطنية .
- ❖ تُحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية، حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية .
- ❖ تكون أصول وخصوم الكيانات الخاضعة لهذا القانون، محل جرد من حيث الكم والقيمة مرة في السنة على الأقل، على أساس فحص مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية. حيث يعكس هذا الجزء الوضعية الحقيقية للأصول والخصوم.
- ❖ لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه العملية على أسس قانونية أو تعاقدية أو إذا كان من المقرر أصلاً تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات بالتتابع، أو على أساس صاف.
- ❖ تُحرر الكتابات المحاسبية حسب المبدأ المسمى "القيد المزدوج"؛ حيث يمس كل تسجيل حسابين اثنين على الأقل، أحدهما مدين والآخر دائن، في ظل احتياج التسلسل الزمني في تسجيل العمليات.
- ❖ يحدد كل تسجيل محاسبي مصدر المعلومة ومضمونها وتخصيصها، وكذا مرجع الوثيقة الثبوتية التي يستند إليها.
- ❖ تستند كل كتابة محاسبية إلى وثيقة ثبوتية، مؤرخة ومثبتة على ورقة أو أي دعامة تضمن المصادقية والحفظ وإمكانية إعادة محتواها على الأوراق .
- ❖ تُلخص العمليات من الطبيعة نفسها، والتي تمت في المكان نفسه وفي اليوم نفسه، في وثيقة محاسبية وحيدة .
- ❖ يجب القيام بإجراء قفل موجه إلى تجميد التسلسل الزمني، وضمان عدم المساس بالتسجيلات.

قائمة المراجع

- باللغة العربية

- أحمد حلمي جمعة، معايير التقرير المالي الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- أحمد حلمي جمعة، وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2014 - .
- أحمد نور ، المحاسبة المالية ، دار الجامعة . القاهرة 1990.
- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية، الشركات المتعددة الجنسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، - 2004
- ابو يعقوب عبد الكريم، المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999
- . براهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991
- حيدر محمد علي بن عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار الحامد، عمان، - 2007
- خالد الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS 2007 - دار الإثراء، الأردن ، 2008
- خالص صالح صافي، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة و التخطيط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون ، ط2 ،الجزائر . 2003
- رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مدخل نظرية المحاسبة، دار الثقافة، عمان، - 2009
- سمير كمال عيسى، شحاتة السيد الشحتة، نظم المعلومات المحاسبية في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار التعليم، الجامعة الإسكندرية، 2013،
- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل ، الكويت ، 1990 - ،
- عليان الشريف، وفائق شقير وآخرون ، الجزء 1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ،
- عمر لشهب، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، -2014
- كمال عبد العزيز النقيب، المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، - 2004
- محمد مطر ، المحاسبة المالية ، دار حزين، عمان، ط 2 ، 1995،
- محمد يوسف الحناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001 - ،
- يوحنا آل آدم، صالح الرزق، مبادئ المحاسبة، دار الحامد للنشر والتوزيع . 2000 .

2- المجالات :

- مداني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي، المفهوم، المبررات، الأهداف، العدد 04 - ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2006
 - تيسير المصري، توحيد المعرفة المحاسبية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد 1 ، 2007 ،
 - مداني بن بلغيث، إشكالية التوحيد المحاسبي، تجربة الجزائر، العدد 01 - ، مجلة الباحث، 2002
 - مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، العدد 04 - ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2008.
 - خالد جفال، التجربة الفرنسية في اعتماد المرجعية الدولية IFRS - ، العدد 02 ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 2016 ،
 - Amel Benyekhlef, Le système comptable algérien étude comparative avec les pays de l'Europe de l'Est et les organismes de normalisation comptable internationale, Revue du chercheur N° _ 08/2010.
 - Chachoua Abdelkrim, Le Système Comptable et Financier Algérien un
- المراجع باللغة الأجنبية :
- Anne Le Manh-Béna, Le Processus De Normalisation Comptable Par L'iasb : Le Cas Du Résultat, these pour l'obtention du titre de docteur en -- sciences de gestion, conservatoire national des arts et metiers , 2009,
 - Bernard Colasse, Harmonisation Comptable, Encyclopidie de comptabilité de contrôle de gestion et d'audit, Economica, Paris, 2000,
 - Chachoua Abdelkrim, Le Système Comptable et Financier Algérien un état des lieux et perspectives, مجلة المال والأعمال 2018.
 - Christopher Nobes ,Robert Parker, Comparative International Accounting, tenth edition, Pearson, 2008..

- Elena Barbu, Tracing The Evolution Of Research On International Accounting Harmonisation, document de recherche N° 2004-03, log-IAE D'orl Christopher Nobes, Robert Parker, Op.Cit,
- Elena Barbu, Tracing The Evolution Of Research On International Accounting Harmonisation, document de recherche N° 2004-03, log-IAE D'orléans
- Frederick D. S. Choi, Gary K. Meek, International Accounting, 7th edition, Prentice Hall, New York , 2011,
- Micheline Friédérich, et al, Comptabilité Approfondie, 9eme édition, Foucher, France, 2015
- Nandakumar Ankarath et al, Understanding Fundamentals IFRS, John Wiley & Sons, Inc, New Jersey, 2010,
- Obert Robert, La pratique internationale de la comptabilité et de L'audit, Dunod édition, Paris, 1994.
- Onecc Conseil Régional Centre , La Normalisation Comptable Internationale IAS IFRS Et Le Système Comptable Financier **Algérien**,

الدكتور. براهيم فوزية

ماجستير نقد ومالية جامعة الجزائر 3

دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص: نقد ومالية جامعة الجزائر 3

استاذ مساعد ب / أ – جامعة ورقلة – 2011-2005.

استاذ محاضر ب / أ – بجامعة الأغواط - 2019-2012

أستاذ محاضر – أ – بجامعة الجلفة – الجزائر – 2019...

محتوى المطبوعة:

هذه المطبوعة هي مجموعة محاضرات خاصة بمقياس الأنظمة المحاسبية المقارنة ، وهي موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر ، شعبة المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق ، وهذا من أجل معرفة مختلف الأنظمة المحاسبية الدولية ومسار التوحيد المحاسبي والتعريف بالهيئات المنظمة والمشفرة على التوحيد المحاسبي الدولي .

إن إعداد هذه المطبوعة جاء لتحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

1. تدعيم مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، وهذا من أجل تغطية العجز في هذا المجال.
2. تعريف الطالب معرفة مختلف الأنظمة المحاسبية الدولية ومسار التوحيد المحاسبي .
3. التعرف على اسباب الاختلاف المحاسبي الدولي .
4. التعرف على التوافق والتوحيد المحاسبي .
5. استعراض اهم الهيئات المشرفة على التوحيد المحاسبي الدولي.
6. التعرف على النظام المحاسبي الجزائري
7. مسار التوحيد المحاسبي في الجزائر

